الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١١**

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/66/1)

الرئيس: وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١١، ستستمع الجمعية العامة إلى عرض الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وذلك في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال. وأعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): في أواخر الشهر المقبل سيولد طفل، وبه سيصل عدد سكان كوكبنا الأرض سبعة بلايين نسمة. ولنفترض أن هذا الطفل فتاة. فهي ستكون فقيرة، على الأرجح. وربما تنمو لتصبح سليمة وقوية، أو خلافاً لذلك. وفيما لو كانت محظوظة بشكل خاص، فهي ستكون متعلمة، وتخرج إلى العالم، وهي مفعمة بالآمال والتطلعات. وعلاوة على ذلك، فنحن ندرك أمراً واحداً فقط بقدر كبير من اليقين: أنها ستدلف إلى عالم يتسم بتغير هائل لا يمكن التنبؤ به – على الصعد البيئية والاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية والديموغرافية.

لقد تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات منذ إنشاء الأمم المتحدة. وتستمر أعدادنا في النمو، وكذلك تزداد الضغوط على رقعة الأرض والغذاء والطاقة والمياه. ولا تزال الأزمة الاقتصادية العالمية تهز الشركات والحكومات والأسر في جميع أنحاء العالم. والبطالة في ارتفاع مستمر. كما تزداد عدم المساواة الاجتماعية اتساعا. ويعيش الكثير من الناس في حالة من الخوف.

وعلة وجود الأمم المتحدة باقية هي خدمة أولئك الذين أنشئت باسمهم: أي ”نحن الشعوب“. وقد سافرت في غضون السنوات الخمس الماضية، بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، حول العالم للالتقاء بالناس حيث يقيمون، وللاستماع إلى آمالهم ومخاوفهم. وقبل أسبوعين زرت كيريباس وجزر سليمان. وحدثني القرويون عن خوفهم من تغير المناخ. فارتفاع منسوب مياه البحار يزحف نحو بيوتهم، وربما تجرفهم المياه تماماً ذات يوم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتشجعت فتاة شابة تدعى تاموري قائلة: ”ماذا سيحل بنا“؟ وتساءلت أيضاً: ”ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة من أجلنا“؟ واليوم أطرح سؤالها عليكم جميعا – رؤساء الدول والحكومات، وقادة العالم: ماذا يمكننا أن نفعل؟ وكيف يمكننا مساعدة هؤلاء الناس على إيجاد مزيد من السلام والرخاء والعدالة، في عالم تسوده الأزمات؟

وإذ أتأمل السنوات الخمس الماضية التي أمضيتها في منصبي، فإنني على قناعة عميقة – وإيماني لا يتزعزع الأهمية المستمرة لمنظمة الأمم المتحدة النبيلة هاته. وأود أن أتشاطركم اليوم منظوري بشأن سبيل المضي قدما. وكما أراه، فإن لدينا خمس ضرورات، وخمس فرص للأجيال من أجل تشكيل عالم الغد، عبر القرارات التي نتخذها اليوم.

وأول هذه الضرورات وأهمها هي التنمية المستدامة: ضرورة القرن الحادي والعشرين. فإنقاذ كوكبنا وانتشال الناس من هوة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، إنما هي جميعاً معركة واحدة لا تتجزأ. وينبغي علينا الربط بين عوامل تغير المناخ، وندرة المياه، ونقص الطاقة، والصحة العالمية، وأزمة الغذاء، وتمكين المرأة. ويجب أن يكون الحل لمشكلة واحدة حلاً لجميع المشاكل. وينبغي أن يكلل مؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة بالنجاح. وعلينا أن نحرز تقدما بشأن تغير المناخ. ولا يسعنا حرق طريقنا إلى المستقبل. كما لا نستطيع أن ندعي عدم وجود الخطر، أو نستبعده على افتراض أنه يؤثر على شخص آخر غيرنا.

واليوم، أدعو المجتمعين هنا إلى التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن تغير المناخ، على أن تكون له أهداف أكثر طموحا فيما يتعلق بالانبعاثات على الصعيدين الوطني والعالمي. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء ملموس على أرض الواقع الآن بشأن خفض الانبعاثات وتدابير التكيف.

(تكلم بالفرنسية)

وللطاقة أهمية أساسية، سواء لكوكبنا أو لطريقة حياتنا. وهذا هو السبب وراء إطلاقنا لمبادرة رائدة جديدة بعنوان ”الطاقة المستدامة للجميع“.

علينا أن نستثمر في الإمكانات البشرية، وتحديدا في التعليم وفي صحة المرأة والطفل. لا يمكن وصف التنمية بأنها مستدامة إلا إذا كانت منصفة وتفيد المجتمع كافة.

علينا أن نعزز جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمضي إلى ما هو أبعد من ذلك. واليوم، أدعو الجمعية العامة إلى النظر نظرة أوسع والتفكير فيما يتجاوز أفق عام ٢٠١٥. دعونا نتخذ قرارا بشأن جيل جديد من الأهداف الإنمائية المستدامة التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية ودعونا نتفق على طرق لجعلها حقيقة.

(تكلم بالإنكليزية)

لدينا فرصة ثانية عظيمة متاحة أمامنا، ألا وهي، منع نشوب الصراعات.

هذه السنة، سيبلغ إجمالي ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام ٨ بلايين دولار. تصوروا الوفورات لو تصرفنا قبل نشوب النزاعات، عن طريق نشر بعثات الوساطة السياسية، على سبيل المثال، بدلا من القوات. نحن نعرف كيف نفعل ذلك. تبرهن سجلاتنا على ذلك – في غينيا، في كينيا، في قيرغيزستان.

ولمنع انتهاكات حقوق الإنسان، علينا أن نعمل من أجل سيادة القانون ونقف بوجه الإفلات من العقاب. لقد حددنا أبعادا جديدة للمسؤولية عن الحماية، وسوف نستمر. ولمنع الأضرار الشديدة نتيجة الكوارث الطبيعية، علينا أن نعمل من أجل الحد من الكوارث والتأهب لها بصورة أفضل.

لنتذكر أن: التنمية في نهاية المطاف هي أفضل وسيلة لمنع نشوب الصراعات. اليوم، أطلب منكم الدعم. دعونا نوفر الموارد اللازمة. دعونا نرتقي بالمنع من مفهوم مجرد ليصبح مبدأ التنفيذ الأساسي في جميع جوانب عملنا.

هناك أمر أساسي ثالث: بناء عالم أكثر أمنا وأمانا – وهي مسؤوليتنا الأساسية في الأمم المتحدة. لقد وضعنا هذه السنة أمام اختبارات مؤلمة.

في كوت ديفوار، وقفنا بحزم من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن خلال العمل على نحو وثيق مع شركائنا الإقليميين، أحدثنا فرقا في حياة ملايين الناس. وفي أفغانستان وفي العراق، سنواصل مهامنا بتصميم والتزام تجاه شعبي هاتين الدولتين الأبيين.

وفي دارفور، نواصل إنقاذ الأرواح ونساعد في الحفاظ على السلام في ظل ظروف صعبة. يتطلب نجاحنا التعاون والدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي والأطراف في الميدان والحكومة السودانية. وفي السودان، لا بد من أن يعمل طرفا اتفاق السلام الشامل معا من أجل منع النزاع وتسوية القضايا العالقة.

وفي الشرق الأوسط، علينا كسر الجمود. لقد اتفقنا منذ أمد طويل على أن الفلسطينيين يستحقون دولة. وإسرائيل تحتاج إلى الأمن. والاثنان يريدان السلام. نحن نتعهد ببذل الجهود الدؤوبة للمساعدة في تحقيق ذلك السلام من خلال تسوية تفاوضية.

علينا أن نكون مبدعين في تعظيم القوة الفريدة من أجل الخير وهي حفظ الأمم المتحدة للسلام. نحن نتبع نهجا جديدة. وعززنا دعمنا الميداني وأعدنا تشكيل هيكل عمليات حفظ السلام. وفي أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، نبني السلام عن طريق النهوض بالمجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون وإنشاء مؤسسات تتسم بالحكم الرتيه والفعال.

نحن، اليوم، أكثر قدرة على الاستجابة بشكل أسرع وأكثر فعالية من أي وقت مضى، وسنستمر في ذلك. ونظل جهة الاستجابة الأولى لحالات الطوارئ في العالم – في باكستان وفي هايتي وفي مناطق أخرى. من المهم أن نواصل الاستفادة من أداتنا الإبداعية والفعالة لأغراض الإغاثة الإنسانية — الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

إن المجاعة في الصومال مستمرة في الانتشار. إنني أناشد الجمعية العامة أن تساعد في إنقاذ أطفال القرن الأفريقي.

وكما تعلمنا في فوكوشيما ومناطق أخرى، فإن الحوادث النووية لا تحترم الحدود الوطنية. نحن نحتاج إلى عمل عالمي. نحتاج إلى معايير أمان دولية قوية لمنع هذه الكوارث في المستقبل.

دعونا نواصل الضغط من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. دعونا نحقق الحلم: عالم خال من الأسلحة النووية.

(تكلم بالفرنسية)

الأمر الأساسي الرابع هو دعم الدول التي تمر بمرحلة الانتقال.

إن الأحداث غير العادية التي وقعت هذا العام في شمال أفريقيا والشرق الأوسط كانت مصدر الهام. دعونا نضمن أن يصبح الربيع العربي أنشودة أمل للجميع. في ليبيا، ننشر الآن بعثة جديدة للأمم المتحدة لتقديم الدعم لمساعدة السلطات الليبية في تشكيل حكومة جديدة وإنشاء نظام قانوني جديد، وهي رغبة الشعب الليبي. إن الحالة الراهنة في سوريا تثير القلق بصفة خاصة. على مدى ستة أشهر الآن، نشهد تصعيدا في أعمال العنف والقمع. ووعدت الحكومة مرارا باعتماد إصلاحات والاستماع إلى الشعب. ولم تفعل

شيئا من هذا القبيل. لقد حان الآن وقت العمل. لا بد من إنهاء العنف.

ثمة آخرون يعولون علينا أيضا. تضع البلدان الخارجة من الحرب نظمها للحكم الاستبدادي وراءها، وتنتشل شعوبها من الفقر وتتحول صوب الازدهار الجديد. لا بد من أن تساعد الأمم المتحدة هذه البلدان فيما تشرع في السير على الطريق السليم. وسيتعين عليها على الأرجح أن تساعد هذه البلدان في إنشاء الآلية القانونية والخدمات العامة أو تنظيم الانتخابات أو كتابة دستور جديد.

إن مهمتنا، اليوم، هي ترسيخ هذا التقدم وتطبيق ما تعلمناه من تجاربنا. تتضح الصعوبة المتزايدة بجلاء في ما نفعله لمساعدة جنوب السودان في إنشاء هياكل دولة عاملة بعد عقود من النزاع.

(تكلم بالإنكليزية)

خامسا وأخيرا، يمكننا أن نعزز تعزيزا كبيرا جهودنا في جميع المجالات مع المرأة والشباب، وبالعمل من أجلهم.

إن النساء يحملن نصف العبئ ويشكلن الجزء الأكبر من إمكانات العالم غير المستغلة. إنهن المربيات. إنهن ينشئن الأطفال ويحافظن على تماسك الأسر. ويتزايد توجيههن للاقتصاد. إنهن قائدات بالفطرة. نحن بحاجة إلى إشراكهن الكامل – في الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني. وهذا العام، للمرة الأولى، لدينا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، محركنا الفريد والقوي لإحداث تغيير دينامي.

أنا سعيد سعادة خاصة بأن أرى العديد من النساء في دورة الجمعية لهذه السنة. أرحب بشكل خاص بالسيدة ديلما روسيف رئيسة البرازيل، أول امرأة تفتتح المناقشة العامة في تاريخ الأمم المتحدة. يجب أن نشعر بالفخر بعدد النساء القياديات لدينا في الأمم المتحدة، وسنواصل سياستنا الرامية إلى تعزيز وجود المرأة في جميع مستويات المنظمة.

سنركز على الجيل الجديد. الشباب لا يمثلون لنا المستقبل فحسب، بل يمثلون الحاضر أيضاً، سواء من حيث عددهم أو من حيث دورهم في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي. يجب أن نكتشف وسائل جديدة لخلق الوظائف والفرص اللائقة لهم في جميع أنحاء العالم.

هذه تحديات غير اعتيادية، ولا يمكننا أن نستجيب لها بالطرق العادية. نحن نحتاج إلى شيء واحد أكثر من غيره، ألا وهو التضامن. ويبدأ ذلك مما هو واضح: بدون توفير الموارد لا يمكن لنا أن ننجز.

اليوم، أطلب من الحكومات التي اضطلعت تقليدياً بنصيب الأسد في سداد التكاليف ألا يضعف كرمها. ثمة ضغط على الميزانيات. ومع ذلك، نعلم أن الاستثمار من خلال الأمم المتحدة يمثل سياسة ذكية. فتقاسم الأعباء يجعل الحمل أخف. والنكوص ليس حلاً. وأقول للقوى الناشئة من بينكم، التي ما فتئت حيويتها تحفز الاقتصاد العالمي، إن القوة تنطوي على المسؤولية. وأطلب منكم جميعاً أن تعطوا ما تستطيعون: الخبرة، حفظة السلام، المروحيات. لا تستهينوا أبداً بقوة الدور القيادي. فلطالما رأيت كيف تقدم الدول الصغيرة بعضاً من أكبر الإسهامات في عملنا.

لا تستطيع الحكومات القيام بالمهمة لوحدها. فمن أجل تقديم المساعدة للمحتاجين، يجب أن نوسع قاعدتنا ونطاق عملنا. يجب أن نستفيد من الطاقة الكاملة للشراكة على نطاق المنظمة. تنير لنا نجاحاتنا في مكافحة الملاريا الطريق. إننا نبصر قدرة الشراكة على إحداث التحولات في مبادرة ”كل امرأة، كل طفل“، إذ بلغت التزامات التمويل أكثر من ٤٠ بليون دولار، أي أربعة أضعاف الميزانية السنوية للأمم المتحدة. وحين نقرن القدرة التي لا تضاهى

للأمم المتحدة على عقد التجمعات وتوفير الموارد التقنية مع نقاط القوة المتعددة للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإننا نشكل قوة جبارة لفعل الخير.

(تكلم بالفرنسية)

أخيراً، يجب أن نتغير مع الزمن. ففي هذا الوقت الذي يشهد تقشفاً في الميزانيات، يجب أن نعمل الكثير بالقليل. يجب أن نحسن استثمار أموال دافعي الضرائب، وأن نبتعد عن التبديد، ونتفادى الازدواجية بتوحيد الأداء.

نحن مساءلون أمام الدول الأعضاء، لكننا لن نستطيع أن نكون أكثر كفاءة بدون دعمهم القوي والثابت. يجب أن نوحد عملية وضع الميزانية وأن نساعد الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير الضرورية حتى لا تتصرف دولةٌ بمفردها. يجب أن نحافظ على جهودنا لبناء قوة عمل متنقلة وأكثر حداثة من أجل أمم متحدة أكثر سرعة ومرونة؛ أممٍ متحدة تبتكر وتستفيد من قوة الشبكات الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة؛ أمم متحدة تساعد على حل المشاكل الحقيقية في الوقت الحقيقي.

أخيراً، لنفعل كل ما بوسعنا لحماية موظفي الأمم المتحدة. لقد فقدنا أرواحاً كثيرة، وأصبحت الأمم المتحدة هدفاً سهلاً. فلنتذكر اليوم بكل امتنان أولئك الذين خدموا بإخلاص وتفان في الكثير من الأماكن الخطرة.

(تكلم بالإنكليزية)

هنا في هذه القاعة، قد تبدو الجزر المتقلصة الحجم في المحيط الهادئ بعيدة. إلا أنني أسمع بوضوح شكوى تلك البنت الصغيرة كما لو كانت جالسة إلى جواري. ذلك ربما لأنني كنت مثل تلك الطفلة قبل ستين عاماً. الجواب الآن، مثلما كان في السابق، هو الأمم المتحدة. وإذ أقف هنا اليوم، فإني أسمع ملايين عديدة من الأولاد والبنات يطلبون المساعدة، يبحثون عن الأمل. ”نحن الشعوب“، البلايين السبعة، انظروا إلينا الآن يا قادة العالم. إنهم يحتاجون إلى الحلول. ويطالبون بالقيادة. يريدوننا أن نتحرك، أن نتحرك بعاطفة وجرأة واقتناع، أن نتحرك بصورة منسقة، دولاً متحدة في منظمة الأمم المتحدة.

فلنواصل هذه الرحلة سويةً. أشكر الذين تجمعوا هنا شكراً كثيراً على دورهم القيادي وعلى التزامهم.

الرئيس: أشكر الأمين العام على عرض تقريره.

البند ٨ من جدول الأعمال

مناقشة عامة

الرئيس: يشرفني أن أرحب بكم في المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وأود أن أعرب لكم عن خالص الامتنان لمشاركتكم النشطة في الجلسات الرفيعة المستوى للجمعية العامة على مدى اليومين الماضيين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر معالي الأمين العام السيد، بان كي مون، على قيادته المتميزة للأمم المتحدة ومبادرته إلى تنظيم عدد من المناسبات الرفيعة المستوى الهامة في هذا الأسبوع. وأتمنى لكم جميعاً كامل النجاح في مناقشاتكم المهمة.

لا يخامرنا أدنى شك في أن عام ٢٠١١ هو عام الآفاق الجديدة، فبمجرد إلقاء نظره في أرجاء هذه القاعة اليوم أري وجوهاً جديدة وأصدقاء جددا، فلكم كلكم أقول أهلاً وسهلا بكم في الأسرة العالمية. وسنعمل مع الأصدقاء الجدد والقدماء يداً بيد لضمان أن تتمخض التحولات الجارية في العالم عن قيام ديمقراطيات مستقرة مزدهرة وعن استمرار النمو والتنمية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لما فيه مصلحة مواطني العالم.

كما نرحب بيننا بأحدث دولة عضو في الأمم المتحدة: جنوب السودان. وفي هذا الصدد لا بد من الإقرار

أيضا بأن قضية فلسطين ستحظى بأهمية محورية على وجه الخصوص في هذه الدورة. وأنا إذ أتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء كافة ابتغاء التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض على أساس حل الدولتين، ألتزم تمام الالتزام بالعمل على نحو شفاف ونزيه، بما يتماشى مع الإرادة الصريحة لجميع الدول الأعضاء. وسيكون الإنصاف والعدل ركيزتين أساسيتين من الركائز التي يقوم عليها أي مسعى سياسي مستدام.

يتطلب تناول القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة توافر الإرادة السياسية والحوار المفتوح والتعاون الوثيق وبناء التوافق في الآراء. لذا، ألتزم التزاما قاطعا بالعمل مع كل منكم، أنتم الدول الأعضاء، وكذلك مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بغية مد الجسور لبناء شراكة عالمية متحدة. وفي سياق الاضطلاع بمسؤولياتنا المشتركة، سأولي أهمية بالغة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك للحوار بين الحضارات والنهوض بثقافة السلام. وإني أعتزم أن أقدم للدول الأكثر ضعفا ما تستحقه من دعم، بعد أن باتت في أمس الحاجة إليه. لذلك فعلينا أن نضع دائما نُصب أعيننا ضرورة إيجاد حلول عادلة ومنصفة، تستند إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وسعيا إلى تلبية ما يراود عالمنا من طموحات، تقتضي المسؤولية المنوطة بنا أن نعتمد نهجا قوامه إمعان التفكير والتركيز على الأهداف. ولذلك السبب، قمت بتحديد أربعة مجالات رئيسية للمساعدة في رسم إطار عملنا خلال هذه الدورة، وهي: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها؛ وتحسين الوقاية من الكوارث والتصدي لها؛ والتنمية المستدامة والرخاء العالمي.

أما في ما يتصل بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها، فلا بد أن نواصل في هذه الدورة بذل الجهود بغية تنشيط الجمعية العامة بما يمكنها من الحفاظ على المكانة التي تستحقها باعتبارها مركز صنع القرار على الصعيد العالمي. ويتعين أن نزيد من كفاءة الجمعية وقدرتها على الاستجابة بسرعة، لتلك الحالات الناشئة التي تبعث على القلق على الصعيد العالمي. كما ألتزم تمام الالتزام بدفع عجلة الجهود السابقة الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن قدما، مستندا في ذلك إلى الإرادة الجماعية للدول الأعضاء.

وفي ما يتعلق بتحسين الوقاية من الكوارث والتصدي لها، فإني أدرك تمام الإدراك ما يعانيه الصومال من أزمة غذائية وإنسانية مأساوية. وسأظل ملتزما التزاما تاما في هذه الدورة بتركيز اهتمام الجمعية العامة على هذه الأزمة الإنسانية. كما سأعوّل على دعمكم واهتمامكم في تحسين السبل التي نتبعها للتصدي للكوارث الإنسانية وسأعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لزيادة تحسين سُبل الوقاية من الأخطار الطبيعية والحد من احتمالات وقوعها وتعزيز المناعة إزاءها.

أما في ما يتصل بالتنمية المستدامة والرخاء العالمي، ونحن على مشارف بلوغ عدد سكان العالم سبعة بلايين نسمة في الشهر المقبل، ستصبح حاجتنا ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى الجهود التي سنبذلها في هذا المضمار. كما سيشهد هذا العام عقد عدد من المؤتمرات العالمية الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وستركز هذه المؤتمرات على قضايا من قبيل تغير المناخ والتصحر، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، أحثكم، أنتم قادة العالم، على التوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ إجراءات قوية وعاجلة لكفالة إحراز نتائج مثمرة في هذه الاجتماعات المهمة وأظل ملتزما ببذل كل الجهود الممكنة لدعم هذه المناقشات.

موضوع مناقشتنا اليوم هو ”دور الوساطة في تسوية المنازعات“. وفي هذا الصدد، يتبوأ دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين موقع الصدارة بين الأسباب الداعية إلى إنشائها، فقد ظلت الوساطة منذ بدايات عمل المنظمة واحدة من الأدوات الرئيسية المستخدمة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ بل إن هناك إشارة محددة للوساطة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي عالم اليوم، صارت الحاجة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ماسة وعاجلة أكثر من أي وقت مضى. ذلك هو السبب وراء اقتراحي تناول هذا الموضوع في المناقشة العامة – وإني في هذا الصدد أقف متطلعا إلى الاستماع إلى آرائكم وتجاربكم النيرة بصفتكم ممثلي الدول الأعضاء. فآراؤكم وتجاربكم ستكون مفيدة للغاية في مداولات الجمعية العامة في السنة المقبلة. كما أنه من دواعي سروري أيضا، أن مجلس الأمن يعكف حاليا على تناول هذه المسألة، حيث سيعقد يوم غد جلسة خاصة بشأن الدبلوماسية الوقائية.

إنه لمن الواضح أن الأمم المتحدة تضفي المشروعية على جهود الوساطة وتعطيها بُعدا عمليا. ومن دواعي السرور أن ألحظ اتخاذ الجمعية العامة، في دورتها السابقة، لأول قرار في تاريخها بشأن الوساطة (القرار ٦٥/٢٨٣). بهذا القرار تكون الأمم المتحدة قد خطت خطوة هامة نحو تأكيد دعم تعزيز الوساطة باعتبارها أداة حيوية من أدوات درء نشوب النزاعات وحلها. وقد التزمت الدول الأعضاء أيضا بزيادة إبراز هذه المسألة.

ومن المهم للغاية أن تشارك الدول الأعضاء بنشاط في تنفيذ هذا القرار، وأن تدلي بدلوها في أنشطة الجمعية العامة المقبلة في ميدان الوساطة. وأنا أرحب أيضا بالتطورات التي طرأت في الآونة الأخيرة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وأقدّرها حق قدرها.

وإني لأعتزم إعطاء الأولوية العليا للوساطة طوال فترة انعقاد هذه الدورة وإكساب هذا الموضوع ما يلزم من الزخم ووضعه موضع التنفيذ في إطار قدرة متعددة الأطراف، وذلك بدعم الدول الأعضاء. وسأقوم بذلك بشكل يتسم بالشفافية وفي إطار الحوار عن طريق ضمان التنسيق الوثيق مع الأمين العام والدول الأعضاء وسائر الأطراف الفاعلة المعنية.

إن اجتماع قادة العالم اليوم هنا، في اليوم الدولي للسلام، لأمر ذي دلالة واضحة، فهذا اليوم مكرس لإرساء مثل السلام داخل البلدان وفيما بينها. وفي هذا الإطار، أدعوكم إلى العمل يداً بيد، بروح يسودها التعاون والشراكة، بما يضمن تحقيق ما تنشده البشرية جمعاء من سلام ورخاء وكرامة. وأنا أتطلع، في هذا الصدد، إلى نقاشات مثمرة للغاية.

وقبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم الأول هذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين الخاصة بالمناقشة العامة قد أعدت على أساس الاتفاق القاضي بألا تتجاوز البيانات خمس عشرة دقيقة كي يمكن سماع جميع المتكلمين في أي جلسة معيّنة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم، ضمن هذا الإطار الزمني، بسرعة طبيعية حتى يمكن توفير خدمات الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الست على نحو سليم.

وأود أيضاً أن أوجه عنايتكم إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابقة، والذي يفيد بأن ممارسة الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بأي خطاب هي أمر لا يحبذ مطلقاً. وفي هذا الصدد، أدعو المتكلمين بعد الإدلاء ببياناتهم، إلى مغادرة قاعة الجمعية

العامة من خلال الغرفة GA-200، الكائنة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي في العمل على هذا النحو في أثناء المناقشة العامة للدورة السادسة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس: وختاماً أود أن أوجه عناية الأعضاء إلى أن إدارة شؤون الإعلام تتولى التقاط الصور الفوتوغرافية الرسمية لجميع المتكلمين في أثناء المناقشة العامة. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على هذه الصور الاتصال بمكتبة الصور الفوتوغرافية بالأمم المتحدة.

كلمة فخامة رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، ديلما روسيف

الرئيس: ستستمع الجمعية إلى كلمة فخامة رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، ديلما روسيف.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، ديلما روسيف، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة روسيف (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزية): للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، يفتتح المناقشة العامة صوت الأنثى. إنه صوت الديمقراطية والمساواة الذي يتردد صداه على هذا المحفل، الذي يلتزم بكونه الأكثر تمثيلا في العالم. وبدافع شعور بالتواضع الشخصي، ولكن بكل فخر له ما يبرره، يشرفني أن أحيي، بوصفي امرأة هذه اللحظة التاريخية.

وأتشاطر هذه العاطفة مع أكثر من نصف البشر على هذا الكوكب، اللائي ولدن نساءً مثلي، ويتخذن الآن المكانة اللائقة بهن، بإرادتهن الهادفة. وإني على يقين بأن هذا القرن سيكون قرناً للمرأة. وفي اللغة البرتغالية، فإن كلمات مثل ''الحياة''، ''الروح'' و ''أمل'' هي أسماء مؤنثة. وهناك كلمتان أخريان في اللغة البرتغالية، عزيزتان وخاصتان بالنسبة لي، وهما أيضا مؤنثتان: ''الشجاعة'' و ''الصدق''. وبروح الشجاعة والصدق هذه، أود أن أخاطب الجمعية العامة اليوم.

فالعالم يشهد فترة حساسة للغاية، وهي في الوقت ذاته توفر لنا فرصة تاريخية كبرى. ونواجه أزمة اقتصادية، يمكن لها، إن لم يتم التغلب عليها، أن تصبح مصدرا لاضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة، واضطراب لم يسبق له مثيل، وقادر على التسبب في اختلالات خطيرة في العلاقات بين الشعوب والدول. وأصبح مصير العالم، أكثر من أي وقت مضى، في أيدي حكامها وقادته، دون وجود أي استثناءات. فإما أن نوحد جهودنا معا، ونخرج منتصرين، وإما أن نخرج منهزمين جميعاً. وقد أصبح الآن أقل أهمية معرفة أو تحديد من تسبب في الحالة التي نحن بصددها، لأن ذلك قد أصبح واضحاً بما فيه الكفاية الآن. والذي يهم هو أن نبدأ البحث عن حلول جماعية وسريعة وحقيقية.

والأزمة الحالية أشد خطورة من أن تدار من قبل عدد قليل من البلدان. وحكومات هذه البلدان وبنوكها المركزية لا تزال يقع عليها العبء الأكبر من المسؤولية عن تنفيذ العملية. وطالما أن جميع البلدان لا تعاني من عواقب هذه الأزمة، فإنه يحق لها جميعاً أن تشارك في إيجاد الحلول المناسبة لها. ولا يعزى عجز زعماء الدول المتقدمة عن إيجاد حل للأزمة، إلى نقص الموارد المالية، بل يعزى ذلك، إن كان لي أن أعبّر عن الأمر على هذا النحو، إلى نقص في الموارد السياسية، وأحياناً، إلى عدم وجود الأفكار الواضحة. وهناك جزء من العالم، لم يحقق التوازن اللازم بعد، بين التسويات

المالية المناسبة، والحوافز المالية الصحيحة والدقيقة، المواتية لتوفر الطلب والنمو. وزج هؤلاء بأنفسهم في مأزق لا يميز بين المصالح الحزبية والمصالح المشروعة للمجتمع. ويكمن التحدي الذي تشكله الأزمة الآن، في استبدال النظريات البالية التي تنتمي إلى العالم القديم، بمقترحات جديدة مبتكرة لعالم جديد.

وفي حين ينكمش حجم العديد من الحكومات، فإن البطالة، بوصفها أشد وجوه الأزمة الاقتصادية مرارة، آخذة في النمو. فهناك بالفعل ٢٥٠ مليوناً من العاطلين عن العمل في العالم، من بينهم ٤٤ مليون في أوروبا، و ١٤ مليونا في الولايات المتحدة. وللتصدي لهذه الآفة، ومنعها من الانتشار إلى مناطق أخرى من الكوكب، أهمية حيوية. وندرك نحن النساء أكثر من أي شخص آخر، أن البطالة ليست مجرد مسألة إحصائية، إنما هي تؤثر على عائلاتنا وأولادنا وأزواجنا. وهي تقضي على الأمل، وتخلّف وراءها ذيلاً من العنف والألم.

وإنها لعبرة أن تأتي رئيسة دولة ناشئة، بلد ينعم بالعمالة الكاملة تقريبا، لتتكلم هنا اليوم، وبهذه العبارات الواضحة، عن مأساة حلت بالبلدان المتقدمة، أساساً.

إن البرازيل، شأنها شأن البلدان الناشئة الأخرى، أقل تأثرا حتى الآن بالأزمة العالمية. لكن نعلم أن قدرتنا على مقاومة الأزمة ليست بلا حدود. نحن مستعدون وقادرون على مساعدة تلك البلدان التي تواجه بالفعل أزمة حادة، قبل فوات الأوان. إن قيام نوع جديد من التعاون بين البلدان الناشئة والبلدان المتقدمة النمو فرصة تاريخية لإعادة تحديد الالتزامات التي تحكم العلاقات الدولية، بتضامن ومسؤولية.

يواجه عالم اليوم أزمة تتعلق في آن واحد بتنسيق الشؤون الاقتصادية والسياسية وشؤون الحوكمة. لن تتحقق العودة إلى الثقة والنمو إلى أن نكثف جهود التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة الـ ٢٠ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والأجهزة الأخرى.

على الأمم المتحدة وتلك المنظمات اتخاذ إجراءات عاجلة لإرسال إشارات واضحة على الاتساق السياسي والتنسيق في مجال الاقتصاد الكلي. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تخضع السياسات المالية والنقدية إلى تقييم متبادل بطريقة من شأنها أن تمنع في نهاية المطاف الآثار غير المرغوب فيها على البلدان الأخرى، ومن ثم تجنب ردود الفعل الدفاعية التي تفضي بدورها إلى حلقة مفرغة.

ينبغي أن يقترن حل مشكلة الديون بالنمو الاقتصادي. ثمة علامات واضحة على أن العديد من الاقتصادات المتقدمة على عتبة الركود الاقتصادي، الذي سيعيق بصورة كبيرة حل مشاكلها المالية.

من الواضح أن حل مشاكل البلدان التي تواجه أزمة ديون سيادية وعكس اتجاه سيناريو الركود الحالي ينبغي أن يمثل الأولوية بالنسبة للاقتصاد العالمي في هذه المرحلة. يجب أن تضع أكثر البلدان المتقدمة سياسات منسقة لحفز الاقتصادات التي أضعفتها الأزمة بشدة. ويمكن للبلدان ذات الاقتصادات الناشئة أن تساعد في ذلك الجهد. وعلى البلدان ذات الفوائض الكبيرة أن تعزز أسواقها المحلية وأن تجعل، عند الاقتضاء، سياساتها لأسعار الصرف الأجنبي أكثر مرونة بطريقة تسهم في نهاية المطاف في إعادة التوازن للطلب العالمي.

ثمة ضرورة ملحة لتعزيز تنظيم النظام المالي والسيطرة على ذلك المصدر المستمر لعدم الاستقرار. لا بد من فرض ضوابط على حرب أسعار الصرف عن طريق اعتماد نظم لأسعار الصرف العائمة. تتعلق المهمة المطلوب إنجازها بمنع التلاعب في أسعار الصرف الأجنبي الذي لا يحدث من خلال

السياسات النقدية التوسعية بشكل مفرط فحسب بل ومن خلال أسعار الصرف الثابتة بصورة مصطنعة.

ولا شك في أن إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ينبغي أن يستمر، ومن ثم زيادة مشاركة البلدان الناشئة المسؤولة، باعتبارها القوى المحركة، عن نمو الاقتصاد العالمي. علينا مكافحة الحمائية وجميع أشكال المضاربات التجارية. إنها تزيد بالفعل القدرة التنافسية، لكن بطريق الزيف والتحايل.

إن البرازيل تؤدي واجبها. وبالتضحيات، ولكن بروح مستبصرة في الوقت نفسه، أبقينا إنفاق الحكومة تحت رقابة صارمة، إلى أن حققنا فائضا كبيرا في حسابات الحكومة مع ضمان أن تلك الخطوات لن تخل بنجاح سياساتنا الاجتماعية أو معدل استثماراتنا ونمونا. ونتخذ أيضا تدابير احترازية إضافية لتعزيز قدرتنا على مقاومة الأزمة عن طريق تعزيز سوقنا المحلي بسياسات توزيع الدخل والابتكار التكنولوجي.

وعلى مدى ثلاث سنوات على الأقل الآن، أكدت البرازيل – مرارا وتكرارا، من على هذا المنبر نفسه، أن علينا جميعا التصدي لأسباب عدم الاستقرار العالمي، لا لعواقبه فحسب. وشددنا مرارا وتكرارا على الترابط بين التنمية والسلام والأمن. وطالما أكدنا أن السياسات الإنمائية ينبغي أن تقترن بصورة متزايدة باستراتيجيات لمجلس الأمن في إطار السعي لتحقيق السلام المستدام.

هذه هي الكيفية التي عملنا بها في إطار التزاماتنا تجاه هايتي وغينيا – بيساو. واضطلعت البرازيل، بصفتها بلدا رائدا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، منذ عام ٢٠٠٤ بمشاريع إنسانية تدمج الأمن والتنمية. ومع الاحترام العميق لسيادة هايتي، تفخر البرازيل بالمساعدة في توطيد الديمقراطية في ذلك البلد.

نحن نستطيع تقديم مساهمات على أساس التضامن للبلدان الشقيقة في العالم النامي في أمور من قبيل الأمن الغذائي والتكنولوجيا الزراعية وتوليد الطاقة النظيفة والمتجددة ومكافحة الجوع والفقر.

منذ أواخر عام ٢٠١٠، شهدنا احتجاجات شعبية تعرف باسم الربيع العربي. إن البرازيل وطن بالتبني للكثير من المهاجرين من ذلك الجزء من العالم. يتعاطف البرازيليون مع السعي وراء فكرة لا تنتمي إلى ثقافة معينة، لأنها بحكم تعريفها عالمية: الحرية.

إن الأمم المتحدة هنا اليوم لا بد من أن تجد طريقة مشروعة وفعالة لمساعدة تلك المجتمعات التي تطالب بالإصلاح – لكن، بدون حرمان مواطنيها من الاضطلاع بدور رائد في العملية. نحن ننبذ بشدة مسلسل الحملات الوحشية التي يسقط السكان المدنيين ضحايا له. ونظل مقتنعين بأن اللجوء إلى القوة يجب أن يكون دائما الملاذ الأخير بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن السعي إلى تحقيق السلام والأمن في العالم لا يمكن أن يقتصر على التدخل في الحالات القصوى فقط. ونؤيد الأمين العام في جهوده لإشراك الأمم المتحدة في منع النزاعات عن طريق العمل بلا كلل على الصعيد الدبلوماسي ولتعزيز التنمية. يعاني عالم اليوم من العواقب المؤلمة للتدخل الذي زاد سوء النزاعات القائمة. سمح ذلك للإرهاب بالتسلل إلى مناطق لم يوجد فيها من قبل، مما ولد بالتالي دورات جديدة من العنف وضاعف أعداد الضحايا المدنيين.

لقد قيل الكثير عن المسؤولية عن الحماية، لكن قيل القليل عن المسؤولية أثناء الحماية. هذان مفهومان يجب أن نطورهما معا. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن دور مجلس الأمن حاسم الأهمية، وكلما زادت مشروعية قراراته، كلما كان

ذلك الدور مناسبا بدرجة أكبر. وتعتمد شرعية المجلس ذاتها بشكل متزايد على إصلاحه.

وعاما بعد عام، تمس الحاجة بدرجة أكبر إلى إيجاد حل لافتقار المجلس إلى الصفة التمثيلية، وهو ما يضعف بدوره فعاليته. ذكرني الرئيس السابق للجمعية العامة جوزيف دييس بحقيقة مثيرة، ألا وهي، أن المناقشة المتعلقة بالإصلاح المقترح لمجلس الأمن تدخل الآن عامها الثامن عشر.

ليس بوسعنا التأجيل أكثر من ذلك. يحتاج العالم إلى مجلس أمن تتجلى فيه الحقائق المعاصرة، مجلس أمن يضم أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين، ولا سيما أولئك الذين يمثلون البلدان النامية.

البرازيل على أتم الاستعداد لتتولى مسؤولياتها باعتبارها عضوا دائما في المجلس. إننا نعيش في سلام مع جيراننا على مدى أكثر من ١٤٠ عاماً، وأقمنا علميات تكامل وتعاون ناجحة معهم. وينص دستورنا صراحة على التزامنا بالامتناع عن تطوير الطاقة النووية للأغراض غير السلمية. وأعتز بالقول إن البرازيل تمثل عامل سلام واستقرار وازدهار في المنطقة بل حتى خارج المنطقة.

وفي مجلس حقوق الإنسان، وجدنا في تاريخ جهودنا كدولة مصدر إلهام لنا. ونحن نريد لغيرنا من البلدان ما نريده لأنفسنا. إن الاستبداد وكره الأجانب والفقر وعقوبة الإعدام والتمييز جميعها مصادر لانتهاك حقوق الإنسان. نحن نعلم أن الانتهاكات تقع في أي بلد بلا استثناء. علينا أن نقر بهذه الحقيقة، ويجب أن نتقبل النقد. فنحن في نهاية المطاف نستفيد من النقد، وينبغي أن نوجه الانتقادات بشكل واضح للانتهاكات الصريحة أينما وقعت.

أرحب بجنوب السودان في الأسرة الدولية. والبرازيل مستعدة للتعاون مع هذه الدولة الأحدث عهداً في الأمم المتحدة والإسهام في تنميتها السيادية.

غير أني أعرب عن أسفي لكوني لا أزال غير قادر من هذه المنصة أن أرحب بفلسطين عضواً كامل العضوية في المنظمة. لقد اعترفت البرازيل بدولة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وشأننا شأن معظم البلدان في الجمعية، نعتقد أن الوقت قد حان لكي تمثل فلسطين بوصفها عضواً كامل العضوية في هذا المنتدى.

إن الاعتراف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في السيادة والحكم الذاتي يوسع الإمكانات والآفاق لإرساء السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا يمكن الاستجابة لرغبة إسرائيل المشروعة في السلام مع جيرانها، والتمتع بالأمن داخل حدودها، وتحقيق الاستقرار في المنطقة إلا بقيام دولة فلسطينية حرة وذات سيادة. لقد جئت من بلد يوجد فيه مواطنون من أصول عربية ويهودية، يعيشون في انسجام، على النحو الذي ينبغي أن يكون.

تدعو البرازيل إلى اتفاقية عالمية شاملة وطموحة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على كل بلد من البلدان أن يضطلع بما عليه من مسؤوليات. لقد قدمت البرازيل اقتراحاً محدداً وطوعياً ومهماً لخفض انبعاثات غاز الدفيئة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن. ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم في الاجتماع المقبل في دربان بدعم البلدان النامية في جهودها لخفض الانبعاثات، وفي الوقت نفسه كفالة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بواجباتها، بعد عام ٢٠١٢، على أساس الأهداف الجديدة بموجب بروتوكول كيوتو.

ستنال البرازيل شرف استضافة مؤتمر الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة ريو+٢٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وجنباً إلى جنب مع الأمين العام بان كي - مون، أوجه الدعوة إلى رؤساء الدول والحكومات للانضمام إلينا في ذلك المؤتمر العام المقبل.

لقد تعلمت البرازيل أن مكافحة الفقر تمثل أفضل السياسات الإنمائية، وأن أي سياسة حقيقية لحماية حقوق الإنسان يجب أن تقوم في النهاية على الحد من حالات عدم المساواة والتمييز بين المناطق والناس والجنسين. لقد أحرزت البرازيل تقدماً سياسياً اقتصاديا واجتماعيا بدون التفريط في أي من الحريات الديمقراطية. لقد أوفينا تقريبا بجميع الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول عام ٢٠١٥. وانتشلنا أربعين مليون من الرجال والنساء البرازيليين من وهدة الفقر ليصبحوا ضمن الطبقة الوسطى. وتحدوني الثقة التامة بأننا سنحقق هدفنا المتمثل في القضاء على الفقر المدقع في البرازيل بانتهاء فترة ولايتي.

في بلدي، تلعب المرأة دوراً حيوياً في مهمة التغلب على أوجه عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي. فبرامجنا لتوزيع الدخل تعتبر الأمهات الشخصيات المركزية في المشروع. فهن من يقمن بإدارة الموارد التي تمكّن الأسر من الاستثمار في الصحة وتعليم أبنائها. ومع ذلك فإن بلدي، شأنه شأن الدول الأخرى، لا يزال يتعين عليه فعل الكثير حين يتعلق الأمر بتعزيز قيمة المرأة وتأكيد مكانتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ الأمين العام على جعله تأمين المرأة من ضمن أولويات ولايته في قيادة الأمم المتحدة. وأرحب على نحو خاص بإنشاء كيان المرأة بالأمم المتحدة وتعيين مديرته التنفيذية، السيد ميشيل باتشيليت.

إلى جانب التكلم باسم بلدي الحبيب، أشعر، حين أقف هنا، أني أمثل جميع النساء في العالم – النساء المجهولات، اللائي يتضورن جوعاً ولا يستطعن إطعام أطفالهن، واللائي يعانين من الأمراض ولا يجدن العلاج، واللائي يقعن ضحايا للعنف أو يتعرضن للتمييز ضدهن في العمل، وفي المجتمع، وفي حياتهن الأسرية، واللائي يعملن في البيت ليربين أجيال المستقبل. أضم صوتي إلى أولئك النسوة اللائي تجرأن وقاومن، وشاركن في الحياة السياسية والمهنية، وبذلك اكتسبن بعض القوة التي مكنتني من الوقوف هنا اليوم.

لأني امرأة كانت ضحية للتعذيب في السجن، لا يسعني ألا أن أكون واعية جداً بأهمية قيم مثل الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والحرية لنا جميعا. وأملي أن تظل هذه القيم تلهم عمل هذه الدار التي تضم الدول، حيث يشرفني أن أفتتح المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية أود أن أوجه الشكر إلى رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وأرجو من البروتوكول مرافقة فخامته إلى داخل القاعة.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس (أوباما) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا اليوم. أود أن أخاطب الجمعية العامة بشأن موضوع راسخ في صميم الأمم المتحدة، ألا وهو السعي إلى تحقيق السلام في هذا العالم غير المثالي.

لقد رافقتنا الحروب والنزاعات منذ بدء الحضارات. إلا أن تطور الأسلحة الحديثة في الجزء الأول من القرن العشرين قد تسبب في قتل أعداد هائلة. وكان هذا القتل هو الذي أجبر مؤسسي هذه الهيئة على بناء مؤسسة لا تركز على إنهاء حرب واحدة فحسب، ولكن على تجنب حروب أخرى؛ وهي اتحاد لدول ذات سيادة يسعى إلى منع نشوب الصراعات، في حين يعالج أيضاً أسبابها.

لم يعمل أي أمريكي في سبيل تحقيق هذا الهدف أكثر من الرئيس فرانكلين روزفلت. فقد أدرك أن النصر في الحرب لم يكن كافياً. وكما قال في أحد الاجتماعات الأولى بشأن تأسيس الأمم المتحدة، ”علينا أن نصنع سلاماً، وليس مجرد سلام، بل سلاماً سيدوم“.

وأدرك الرجال والنساء الذين بنوا هذه المؤسسة أن السلام هو أكثر من مجرد غياب الحرب. إن السلام الدائم – للدول والأفراد – يعتمد على الإحساس بالعدل والفرص؛ وبالكرامة والحرية. ويعتمد على الكفاح والتضحية؛ وعلى التسوية والشعور بالإنسانية المشتركة.

وعبّرت عن ذلك بشكل جيد إحدى المندوبات إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة، حيث قالت:

> ”إن الكثير من الناس تحدثوا وكأن كل ما علينا القيام به للحصول على السلام هو القول بصوت عالٍ وبشكل متكرر إننا نحب السلم ونكره الحرب. والآن، فقد تعلّمنا أنه مهما أحببنا السلام وكرهنا الحرب، لا يمكننا تجنب الحرب التي تُفرض علينا إذا كانت هناك اضطرابات عنيفة في أجزاء أخرى من العالم“.

والحقيقة هي أن السلام ليس بالأمر السهل، ولكن شعوبنا تطالب به. وعلى مدى حوالي سبعة عقود، وحتى بينما ساعدت الأمم المتحدة على تجنب نشوب حرب عالمية ثالثة، فإننا لا نزال نعيش في عالم تمزقه الصراعات ويعاني من الفقر. وحتى بينما نعلن حبنا للسلام وكراهيتنا للحرب، لا تزال هناك اضطرابات عنيفة في عالمنا وهي تشكل خطراً علينا جميعاً.

تسلمت منصبي في وقت كانت فيه الولايات المتحدة تخوض حربين. وبالإضافة إلى ذلك، كان المتطرفون العنيفون الذين جرونا إلى الحرب في المقام الأول – أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه – لا يزالون طليقين. أما اليوم، فقد حددنا اتجاهاً جديداً.

ففي نهاية هذا العام، ستنتهي العمليات العسكرية الأمريكية في العراق. وستكون لدينا علاقات طبيعية مع دولة ذات سيادة عضو في المجتمع الدولي. وستتعزز هذه الشراكة القائمة على قدم المساواة بدعمنا للعراق ولحكومته ولقواته الأمنية ولشعبه وتطلعاته.

وبينما ننهي الحرب في العراق، بدأت الولايات المتحدة وشركاؤنا في التحالف مرحلة انتقالية في أفغانستان. وخلال الفترة بين الآن وعام ٢٠١٤، ستتقدم الحكومة وقوات الأمن الأفغانية، مع زيادة قدراتهما، لتسلم المسؤولية عن مستقبل بلدهما. وفي هذه الأثناء، فإننا نسحب قواتنا فيما نبني شراكة دائمة مع الشعب الأفغاني.

ولذلك يجب ألا يكون هناك أي شك: إن موجة الحرب تنحسر. فعندما تسلمت منصبي، كان هناك حوالي ١٨٠ ٠٠٠ أمريكي يخدمون في العراق وأفغانستان. وبحلول نهاية هذا العام، سيتم خفض هذا العدد إلى النصف، وسيستمر في الانخفاض. وهذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لسيادة العراق وأفغانستان وبالنسبة لقوة الولايات المتحدة فيما نبني دولتنا في الداخل.

وعلاوة على ذلك، فإننا نتأهب لإنهاء هذه الحروب من موقف القوة. فقبل عشر سنوات، كان هناك جرح مفتوح وأعمدة فولاذية ملتوية؛ وقلب منكسر في وسط هذه المدينة. أما اليوم، ومع ارتفاع برج جديد في مسرح الكارثة، فإنه يرمز إلى تجدد نيويورك، في وقت ترزح القاعدة فيه تحت وطأة الضغوط أكثر من أي وقت مضى. فقد تعرضت قيادتها لضربة قاصمة. ولن يشكل أسامة بن لادن، الرجل الذي قتل آلاف البشر من عشرات البلدان، خطراً على السلام في العالم مرة أخرى أبدا.

نعم، لقد كان هذا العقد صعباً. لكننا نقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي مع وجود فرصة للسير بطريقة حاسمة في اتجاه السلام. وللقيام بذلك، يجب أن نعود إلى حكمة من أنشأوا هذه المؤسسة.

فميثاق تأسيس الأمم المتحدة يدعونا إلى توحيد قوانا للمحافظة على السلام والأمن الدوليين. والمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تذكرنا بأن ”جميع الناس يُولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق“. وذلك الإيمان الراسخ بمسؤولية الدول، وحقوق الرجل والمرأة يجب أن يكون مرشدنا.

وفي هذا الجهد، لدينا ما يدعو إلى الأمل. فقد كان هذا العام فترة للتحولات الاستثنائية. وتقدم المزيد من الدول للمشاركة في صون السلام والأمن الدوليين. ويطالب المزيد من الأفراد بحقوقهم العالمية في العيش بحرية وكرامة.

فلنفكر في الأمر. قبل عام، عندما اجتمعنا هنا في نيويورك، كان احتمال نجاح الاستفتاء في جنوب السودان موضع شك. ولكن المجتمع الدولي تجاوز الانقسامات القديمة ليدعم الاتفاق الذي تم التفاوض بشأنه لمنح جنوب السودان حق تقرير المصير. وفي الصيف الماضي، وبينما ارتفع العلم الجديد في جوبا، ألقى الجنود السابقون أسلحتهم وبكى الرجال والنساء فرحاً وعرف الأطفال أخيراً وعد التطلع إلى مستقبل سيحددون شكله.

وقبل عام، اقترب شعب كوت ديفوار من إجراء انتخابات تاريخية. وعندما خسر رئيس الجمهورية آنذاك ورفض احترام النتائج، رفض العالم أن يشيح ببصره. وتعرضت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لمضايقات، ولكنها لم تترك مواقعها. وتعاون أعضاء مجلس الأمن، بقيادة الولايات المتحدة ونيجيريا وفرنسا، لدعم إرادة الشعب. والآن فإن كوت ديفوار يحكمها الرجل الذي جرى انتخابه لقيادة البلد.

وقبل عام، قُمعت آمال الشعب التونسي. ولكنهم فضلوا كرامة الاحتجاج السلمي على الحكم بقبضة من حديد. وأوقد بائعٌ شرارة أودت بحياته، ولكنها أشعلت حركة. وفي مواجهة الإجراءات الصارمة وحملة القمع، هتف الطلاب بكلمة الحرية. ومالت كفة ميزان الرعب من الحاكم باتجاه المحكومين. والآن يستعد الشعب التونسي لإجراء انتخابات ستقربهم خطوة من الديمقراطية التي يستحقونها.

منذ سنة مضت، كانت مصر لا تعرف سوى رئيس واحد منذ حوالي ثلاثين عاماً. ولكن ظلت أعين العالم مسلّطة على ميدان التحرير،على مدى ١٨ يوماً، حيث تجمع المصريون من جميع مناحي الحياة – رجالا ونساءً، شيباً وشباناً، ومسلمين ومسيحيين – ليطالبوا بحقوقهم الإنسانية العالمية. ورأينا في أولئك المحتجين القوة المعنوية لنبذ العنف الذي أشعل العالم من دلهي إلى وارسو، ومن سِلمى إلى جنوب أفريقيا، وكنا نعرف أن التغيير قد جاء إلى مصر والعالم العربي.

ومنذ سنة مضت، كان أبناء الشعب الليبي يرزحون تحت نير أطول فترة حكم ديكتاتوري في العالم. ولكنهم وعلى الرغم من مواجهة الرصاص والقنابل والديكتاتور

الـذي هـدد بملاحقتـهم مثـل الفئـران، أبـدوا شـجاعة صـلبة لا هوادة فيها. إننا لـن ننسى أبداً كلمات ذلك الليبي الذي وقف في تلك الأيام الأولى من الثورة ليقول، ”كلماتنا حرة الآن“. إنه شعور لا يمكن تفسيره. ويوما بعد يوم، وبمواجهة الرصاص والقنابل، أبى أبناء الشعب الليبي التخلي عن تلك الحرية. وعندما تعرضوا للتهديد بفظائع جماعية، التي كانت تمر في كثير من الأحيان دون أن يتحداها أحد في القرن الماضي، ارتقت الأمم المتحدة إلى مستوى ميثاقها. ففوض مجلس الأمن باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع مذبحة. ودعت الجامعة العربية إلى القيام بهذا الجهد، وانضمت الدول العربية إلى التحالف بقيادة حلف شمال الأطلسي الذي تصدى لقوات القذافي ومنع تقدمها.

وفي الأشهر التي تلت ذلك، أثبتت إرادة التحالف أنها صلبة ولا يمكن كسرها، وأن إرادة الشعب الليبي لا يمكن إنكارها. وانتهت اثنتان وأربعون سنة من الطغيان في ستة أشهر. وأصبحت ليبيا حرة اليوم، من طرابلس إلى مصراتة وبنغازي. وفي الأمس، تبوّأ قادة ليبيا الجدد مكانهم الصحيح بجانبنا، وفي هذا الأسبوع، تعيد الولايات المتحدة افتتاح سفارتنا في طرابلس.

هذه هي الطريقة التي يُفترض أن تعمل بها الأسرة الدولية – أن نقف الشعوب معاً من أجل السلام والأمن، والأفراد الذين يطالبون بحقوقهم. والآن، نتحمل جميعاً المسؤولية عن دعم الحكومة الليبية الجديدة، وهي تواجه تحدي تحويل هذه اللحظة من الوعد إلى سلام عادل ودائم لجميع الليبيين.

لذا فقد كانت هذه السنة مميزة. فقد انتهى نظام القذافي، وغباغبو، والرئيس بن علي، ومبارك لم يعودوا في السلطة. ومضى أسامة بن لادن، ودفنت معه الفكرة القائلة بأن التغيير لا يأتي إلا من خلال العنف. هناك شيء ما يحدث في عالمنا. ولن تعود الأمور إلى ما كانت عليه. والقبضة المذلة للفساد والطغيان قد فُتحت عنوة. وقد أصبح الطغاة المستبدون تحت المراقبة. إن التكنولوجيا تضع السلطة في أيدي الشعب. ويسدد الشباب ضربة قوية ضد الديكتاتورية، ويرفضون الكذبة القائلة بأن بعض الأعراق والأديان والأقوام لا ترغب في الديمقراطية. وأصبح الوعد المكتوب على الورق بأن – ”جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق“ – قاب قوسين أو أدنى.

ولكن دعونا نتذكر أن: السلام صعب المنال. السلام صعب المنال وليس بالأمر السهل. ويمكن عكس مسار تقدمه. والازدهار يأتي ببطء. ويمكن للمجتمعات أن تنقسم فيما بينها.و يجب أن يكون المعيار لنجاحنا هو ما إذا كان الناس يستطيعون العيش بحرية، وكرامة، وأمن على الدوام. ويجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، القيام بدورهم لدعم تلك التطلعات الأساسية. وهناك المزيد من العمل الذين يجب علينا القيام به.

في إيران، شهدنا حكومة ترفض الاعتراف بحقوق شعبها. وبينما نحن نجتمع هنا اليوم، يتعرض الرجال والنساء والأطفال للتعذيب والاعتقال والقتل على يد النظام السوري. فقد قُتل الآلاف من الناس، والكثير منهم خلال شهر رمضان. وتدفق آلاف آخرون عبر الحدود السورية. وقد أظهر الشعب السوري الكرامة والشجاعة في سعيه لتحقيق العدالة – فالمواطنون يحتجون سلميا، يقفون بصمت اعتصاما في الشوارع، ويموتون في سبيل القيم ذاتها، التي يفترض أن تدافع عنها هذه المؤسسة: الأمم المتحدة. والسؤال بالنسبة لنا واضح: هل نقف إلى جانب أبناء الشعب السوري، أم إلى جانب مضطهديهم؟

لقد فرضت الولايات المتحدة بالفعل، جزاءات قوية على القادة السوريين. وأيدنا عملية انتقال للسلطة، بطريقة

تستجيب لمطالب الشعب السوري. وقد انضم إلينا في هذا الجهد العديد من حلفائنا. ولكن – لصالح سوريا، والسلام والأمن الدوليين – يجب أن نتكلم بصوت واحد. ولا يوجد أي مبرر للتقاعس عن العمل. والآن هو الوقت المناسب لمجلس الأمن الدولي لفرض الجزاءات على النظام السوري، والوقوف مع الشعب السوري.

وعلينا أن نستجيب إلى دعوات التغيير، في سائر أنحاء المنطقة. ففي اليمن، يتجمع الرجال والنساء والأطفال بالآلاف في المدن وساحات المدن في كل يوم على أمل أن يتغلبوا بقوة تصميمهم وعزمهم وبدمائهم على النظام الفاسد. وتدعم أمريكا هذه التطلعات. لذلك يجب علينا أن نعمل مع جيران اليمن وشركائنا في جميع أنحاء العالم، من أجل التوصل إلى المسار الذي يسمح بالانتقال السلمي للسلطة من الرئيس صالح، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

وفي البحرين، تمّ اتخاذ خطوات في اتجاه الإصلاح والمساءلة. نحن مسرورون بذلك، ولكن المطلوب بذل مزيد من الجهد. وأمريكا هي صديق مقرّب من البحرين، وسوف نستمر في دعوة الحكومة وتكتل المعارضة الرئيسية – جبهة الوفاق – إلى السعي من أجل إجراء حوار جاد يؤدي إلى تغيير سلمي، يستجيب لتطلعات الشعب. ونحن نعتقد أن الوطنية التي تربط البحرينيين معا، يجب أن تكون أقوى من القوى الطائفية التي ستمزقهم. إنه أمر صعب ولكنه ممكن.

ونرى أنه يجب على كل دولة أن تحدد مسارها الخاص بها لتحقيق تطلعات أبناء شعبها، وأمريكا لا تتوقع أن تتفق مع كل طرف أو شخص يعبر عن نفسه سياسياً. ولكننا سندافع دائما عن الحقوق العالمية التي وافقت عليها هذه الجمعية. وتعتمد هذه الحقوق على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحكم يتسم بالشفافية والمساءلة، واحترام حقوق المرأة والأقليات، والعدالة المتساوية والمنصفة. هذا هو ما تستحقه شعوبنا. وهذه هي عناصر السلام الدائم.

وعلاوة على ذلك، سوف تواصل الولايات المتحدة دعم تلك الدول التي تمر بمرحلة التغيير الديمقراطي، عبر زيادة التجارة والاستثمار، بحيث تأتي الفرص بعد الحرية. وسوف نسعى إلى مشاركة أعمق مع الحكومات، ولكن أيضاً مع المجتمع المدني – الطلاب وأصحاب المشاريع، والأحزاب السياسية والصحافة. وقد منعنا الذين ينتهكون حقوق الإنسان من السفر إلى بلدنا، وعاقبنا أولئك الذين يدوسون على حقوق الإنسان في الخارج. وسوف نكون دائما صوتاً للذين أُجبروا على الصمت.

وأنا أعلم الآن، خاصةً في هذا الأسبوع، أن هناك مسألة واحدة، تمثل بالنسبة للكثيرين في هذه القاعة، اختباراً لهذه المبادئ، واختباراً للسياسة الخارجية الأمريكية، وهي الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

فقبل عام واحد، وقفت على هذه المنصة ودعوت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. واعتقدت حينئذ، كما أعتقد الآن، أن الشعب الفلسطيني يستحق دولة خاصة به. ولكن ما قلته أيضا هو أن السلام الحقيقي لا يتحقق سوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم. وبعد عام، وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها أمريكا وغيرها، لم يقم الطرفان بحل خلافاتهما. وفي مواجهة هذا المأزق، وضعت أساساً جديداً للمفاوضات في شهر أيار/مايو من هذه السنة. إن ذلك الأساس واضح. وجميعنا هنا نعرفه جيداً. ويجب أن يعرف الإسرائيليون أن أي اتفاق يوفر ضمانات لأمنهم. والفلسطينيون يستحقون أن يعرفوا ما هو الأساس الإقليمي لدولتهم.

إنني أعلم أن العديدين يشعرون بالإحباط لعدم إحراز تقدم؛ وأنا أؤكد لهم أنني أشعر بالإحباط كذلك.

ولكن المسألة لا تتمثل في الهدف الذي نسعى إليه. المسألة هي: كيف يمكننا تحقيق ذلك الهدف؟ وإنني على اقتناع بأنه لا يوجد طريق مختصر لإنهاء الصراع الذي دام عقوداً. السلام عمل شاق. والسلام لن يتحقق من خلال بيانات وقرارات في الأمم المتحدة. ولو كان السلام سهلاً، لكان قد تحقق الآن. وفي نهاية المطاف، على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنباً إلى جنب. وفي نهاية المطاف، على الإسرائيليين والفلسطينيين – وليس نحن – أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن المسائل التي تفرّق بينهم: الحدود والأمن، واللاجئون والقدس.

ويعتمد السلام في نهاية المطاف على تحقيق التسوية بين الناس الذين يجب أن يعيشوا معاً لوقت طويل بعد الانتهاء من بياناتنا، ولوقت طويل بعد الإدلاء بأصواتنا. ذلك هو الدرس المستفاد من آيرلندا الشمالية، حيث عمد الأخصام القدامى إلى تسوية الخلافات بينهم. وهذا هو الدرس المستفاد من السودان، حيث أدت التسوية التفاوضية إلى إقامة دولة مستقلة. وهذا هو السبيل الذي يؤدي الآن والسبيل الذي سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية – المفاوضات بين الطرفين.

ونحن نسعى إلى مستقبل يعيش فيه الفلسطينيون في دولة خاصة بهم ذات سيادة، من دون حدود لما يمكن أن يحققوه. ولا شك في أن الفلسطينيين قد شهدوا تلك الرؤية يتأخر تحقيقها لفترة طويلة جداً. ولأننا بالتحديد نؤمن إيماناً قوياً جداً بتطلعات الشعب الفلسطيني، تستثمر أمريكا الكثير جداً من الوقت والكثير جداً من الجهد في بناء دولة فلسطينية – وفي المفاوضات التي يمكنها أن تحقق قيام دولة فلسطينية.

ولكن فلتعلموا هذا أيضاً: إن التزام أمريكا بأمن إسرائيل لا يتزعزع. فصداقتنا مع إسرائيل عميقة ودائمة. لذلك نعتقد أن أي سلام دائم يجب أن يلبي الشواغل الأمنية الحقيقية جداً التي تواجهها إسرائيل كل يوم.

ولنكن صادقين مع أنفسنا: إن إسرائيل محاطة بجيران شنّوا الحروب المتكررة ضدها. مواطنو إسرائيل يتعرضون للقتل بفعل الصواريخ التي تطلق على منازلهم والهجمات الانتحارية التي تُشن بالقنابل على حافلاتهم. وأطفال إسرائيل يعلمون بأنه يجري تلقين الأطفال الآخرين في جميع أنحاء المنطقة بأن يكرهوهم. وإسرائيل، البلد الصغير الذي يقل عدد سكانه عن ثمانية ملايين نسمة، تحذَر عالما يهدد فيه قادة دول أكبر منها بكثير بمحوها من الخريطة. والشعب اليهودي يحمل أعباء قرون من النفي والاضطهاد والذكريات الحية بأن ستة ملايين نسمة لقوا مصرعهم لمجرد هويتهم. تلك هي حقائق لا يمكن إنكارها.

لقد أقام الشعب اليهودي دولة ناجحة في وطنه التاريخي. إسرائيل تستحق التقدير. وهي تستحق إقامة علاقات طبيعية مع جيرانها. وأصدقاء الفلسطينيين لا يساعدونهم من خلال تجاهل هذه الحقيقة، تماما مثلما أصدقاء إسرائيل يجب أن يسلّموا بالحاجة إلى إيجاد حل يقوم على دولتين، إسرائيل الآمنة إلى جانب فلسطين المستقلة.

هذه هي الحقيقة. إن كل جانب لديه تطلعات مشروعة، وهذا جزء مما يجعل تحقيق السلام صعباً جداً. لن يجري كسر الجمود إلا عندما يضع كل جانب نفسه مكان الآخر، وعندما يمكن لكل جانب أن يرى العالم بعيني الجانب الآخر. هذا ما ينبغي أن نشجعه. وهذا ما ينبغي أن نعززه.

إن هذه الهيئة – التي تأسست على رماد الحرب والإبادة الجماعية، والتي تكرس نفسها للحفاظ على كرامة كل إنسان بمفرده – يجب أن تعترف بالواقع الذي يعيشه كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ويجب قياس أعمالنا دائما بما إذا كانت تنهض بحق الأطفال الإسرائيليين

والفلسطينيين في أن يعيشوا حياة مفعمة بالسلام والأمن والكرامة والفرص. ولن ننجح في ذلك الجهد إلا إذا استطعنا أن نشجع الطرفين على الجلوس والاستماع إلى بعضهما، وإدراك آمال ومخاوف كل واحد منهما. هذا هو المشروع الذي تلتزم أمريكا به. لا توجد طرق مختصرة. وهذا ما ينبغي للأمم المتحدة أن تركز عليه في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وحتى عندما نواجه هذه التحديات المتمثلة في الصراعات والثورات، يجب أن نعترف أيضاً – ويجب أن نذكّر أنفسنا أيضاً – بأن السلام ليس مجرد غياب الحرب. فالسلام الحقيقي يعتمد على تهيئة الفرصة التي تجعل الحياة جديرة بأن تُعاش. وفي سبيل القيام بذلك، يجب علينا أن نواجه الأعداء المشتركين للبشرية: الأسلحة النووية والفقر، والجهل والمرض. إن تلك القوى تبدد إمكانية تحقيق السلام الدائم، ونحن مدعوون معاً إلى مواجهتها.

وبغية إزالة شبح الدمار الشامل، يجب أن نتآزر لتحقيق السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فعلى مدى العامين الماضيين، بدأنا السيرَ في هذا الطريق. ومنذ أن عقدنا في واشنطن العاصمة مؤتمر القمة للأمن النووي، اتخذت حوالي ٥٠ دولة الخطوات لتأمين المواد النووية بعيداً من الإرهابيين والمهربين. وفي آذار/مارس المقبل، ثمة مؤتمر قمة سينعقد في سول وسيعزز جهودنا الرامية إلى حفظها كلها في أماكن مأمونة. والمعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا ستخفض ترساناتنا المنتشرة إلى أدنى مستوى لها في نصف قرن، وتجري دولتانا محادثات تتعلق بكيفية تحقيق تخفيضات أكبر. وستواصل أمريكا العمل من أجل حظر تجارب الأسلحة النووية وإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنعها.

وهكذا بدأنا بالتحرك في الاتجاه الصحيح. وتلتزم الولايات المتحدة بالوفاء بتعهداتنا. ولكن حتى مع الوفاء بتعهداتنا، نقوم بتعزيز المعاهدات والمؤسسات التي تساعد على وقف انتشار تلك الأسلحة. وبغية القيام بذلك، يجب أن نستمر في مساءلة الدول التي تستخف بها.

إن الحكومة الإيرانية لا يمكنها أن تثبت أنّ برنامجها هو لأغراض سلمية. فهي لم تفِ بالتزاماتها وترفض العروض التي تزودها بالطاقة النووية السلمية. ولا يزال يتعين على كوريا الشمالية أن تتخذ خطوات ملموسة نحو التخلي عن أسلحتها، وهي تواصل العمل الحربي ضد كوريا الجنوبية. هناك مستقبل لفرصة أكبر أمام شعبي هاتين الدولتين إذا وفت حكومتاهما بالتزاماتهما الدولية. ولكن إذا استمرتا في السير على الطريق الخارج عن القانون الدولي، فيجب مواجهتهما بمزيد من الضغط والعزلة. هذا ما يقتضيه التزامنا بالسلام والأمن.

وبغية تحقيق الرخاء لشعوبنا، يجب أن نعزز النمو الذي يهيئ الفرص. وفي هذا الجهد، دعونا لا ننسى أننا أحرزنا تقدما كبيراً على مدى العقود العديدة الماضية. فالمجتمعات المغلقة انفتحت على الأسواق المفتوحة. وعملت روح الابتكار والمشاريع على تغيير طريقة عيشنا والأمور التي نقوم بها. وقد رفعت الاقتصادات الناشئة من آسيا إلى الأمريكتين مئات ملايين الناس من دائرة الفقر. إنه إنجاز خارق.

ومع ذلك، واجهتنا قبل ثلاث سنوات أسوأ أزمة مالية منذ ثمانية عقود. وأثبتت تلك الأزمة الحقيقة التي أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور كل سنة. إن مصيرنا مترابط. ففي الاقتصاد العالمي، الأمم ترتقي أو تفشل معاً.

إننا نواجه اليوم التحديات التي أعقبت تلك الأزمة. فالانتعاش العالمي ما زال هشاً حول العالم. والأسواق لا تزال متقلبة. وهناك العديد جداً من الناس عاطلون عن العمل. وثمة أعداد كبيرة جداً من الآخرين يكافحون لمجرد البقاء. إننا

عملنا معاً على تفادي حدوث كساد في عام ٢٠٠٩. ويجب أن نتخذ إجراء عاجلا ومنسقاً مرة أخرى.

لقد أعلنتُ هنا في الولايات المتحدة خطة لوضع الأمريكيين مجدداً على طريق العمل، وإعطاء زخم لاقتصادنا، بينما التزم في الوقت نفسه بخفض جوانب العجز لدينا إلى حد كبير في المستقبل.

إننا نقف إلى جانب حلفائنا الأوروبيين بينما يعيدون تشكيل مؤسساتهم والتصدي لتحدياتهم المالية. وبالنسبة إلى البلدان الأخرى، يواجه القادة تحدياً مختلفاً فيما يحوّلون وجهة اقتصادهم نحو زيادة الاعتماد على الذات، وتعزيز الطلب المحلي مع العمل على إبطاء التضخم. لذلك، سوف نعمل مع الاقتصادات الناشئة التي ارتدت بقوة، في سبيل أن يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة إلى إنشاء أسواق جديدة تعزز النمو العالمي. وهذا ما يقتضيه التزامنا بتحقيق الازدهار.

وبغية مكافحة الفقر الذي يعاقب أطفالنا، يجب أن نعمل إيماناً منا بأن التحرر من الفاقة حق أساسي من حقوق الإنسان. وتركّز الولايات المتحدة في الخارج على مساعدة الناس من أجل إطعام أنفسهم. واليوم، بما أن الجفاف والصراع جلبا المجاعة إلى القرن الأفريقي، فإن ضميرنا يدعونا إلى العمل. ويجب أن نواصل معاً تقديم المساعدة ودعم المنظمات التي يمكن أن تصل إلى المعوزين. ويجب أن نصرّ على وصول المساعدات الإنسانية بدون قيود حتى نتمكن من إنقاذ حياة آلاف الرجال والنساء والأطفال. إن إنسانيتنا المشتركة معرضة للخطر. فلنبيّن أن حياة الطفل في الصومال ثمينة كحياة أي طفل آخر. وهذا ما يقتضيه التزامنا بإخواننا البشر.

ومن أجل وقف الأمراض التي تنتشر عبر الحدود، يجب أن نعزز نظام الصحة العامة لدينا. وسوف نستمر في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، والملاريا. وسوف نركز على صحة الأمهات والأطفال. ويجب أن نتآزر معاً لمنع وكشف ومكافحة أي نوع من الخطر البيولوجي – سواء كان وباء مثل فيروس H1N1، أو تهديداً إرهابياً، أو مرضاً يمكن علاجه.

لقد وقّعت أمريكا هذا الأسبوع اتفاقاً مع منظمة الصحة العالمية للتأكيد على التزامنا بالتصدي لهذا التحدي. واليوم، أحث جميع الدول على الانضمام إلينا في تحقيق هدف منظمة الصحة العالمية المتمثل في التأكد من أن تكون لجميع الأمم القدرات الأساسية بحلول عام ٢٠١٢ لمجابهة الحالات الطارئة التي تواجهها الصحة العامة. وهذا ما يقتضيه التزامنا بصحة أبناء شعبنا.

وبغية الحفاظ على كوكبنا الأرضي، يجب ألا نتوقف عن العمل الذي يتطلّبه تغير المناخ. ويتعين علينا أن نستفيد من قوة العلم لحفظ تلك الموارد الشحيحة. ويجب أن نواصل العمل معاً من أجل البناء على التقدم المحرز في كوبنهاغن وكانكون، لكي تتابع جميع الاقتصادات الرئيسية الحاضرة هنا اليوم الالتزامات التي قُطعت. ويجب أن نعمل معاً لتحويل الطاقة التي تدعم اقتصاداتنا، وندعم الآخرين في سيرهم على ذلك الطريق. وهذا ما يقتضيه التزامنا بالجيل المقبل.

وفي سبيل التأكد من أن تحقق مجتمعاتنا إمكاناتها، يجب علينا أن نتيح لمواطنينا تحقيق إمكاناتهم. وما من بلد يستطيع أن يتحمّل الفساد الذي يجتاح العالم مثل السرطان. ويجب علينا معاً تسخير قوة المجتمعات المنفتحة والاقتصادات المنفتحة. لهذا السبب، نعمل مع البلدان في جميع أنحاء العالم لإطلاق شراكة جديدة تتعلق بالحكومات المنفتحة التي تساعد على كفالة المساءلة، وتعين على تمكين المواطنين. وما من بلد ينبغي أن يحرم الناس من حقّيهما في حرية التعبير وحرية الدين، ولكن أيضاً ما من بلد ينبغي أن يحرم الناس

من حقوقهم بسبب مَن يحبون، ولهذا يجب أن ندافع عن حقوق المثليين والمثليات جنسياً في كل مكان.

وما من بلد يمكنه أن يحقق إمكاناته إذا تعذر على نصف سكانه تحقيق إمكاناتهم. ففي هذا الأسبوع، وقّعت الولايات المتحدة إعلاناً جديداً بشأن مشاركة المرأة. وفي السنة المقبلة، ينبغي لكل واحد منا أن يعلن عن الخطوات التي نتخذها لكسر الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تقف في وجه النساء والفتيات. وهذا ما يقتضيه التزامنا بالتقدم البشري.

أعلم أنه ليس هناك خط مستقيم لتحقيق هذا التقدم، وأنه ليس هناك مسار واحد للنجاح. إننا ننتمي إلى ثقافات مختلفة، ولنا تاريخ مختلف. ولكن دعونا لا ننسى أبداً أنه حتى عندما نجتمع هنا بصفتنا رؤساء الحكومات المختلفة، فنحن نمثل المواطنين الذين يشتركون في نفس التطلعات الأساسية المتمثلة في العيش بكرامة وحرية، والحصول على التعليم والبحث عن الفرص، ومحبة أسرنا ومحبة الله وعبادته، والعيش في جوّ السلام الذي يجعل الحياة جديرة بأن تُعاش.

إن طبيعة عالمنا الذي لا يتصف بالكمال تحملنا على تعلم هذه الدروس مراراً وتكراراً. فالصراع والقمع سيدومان طالما أن بعض الناس يرفضون أن يعاملوا الآخرين مثلما نريد الآخرين أن يعاملونا. لهذا السبب بالتحديد، قمنا ببناء مؤسسات كهذه – لربط مصيرنا معاً، ولمساعدتنا على الاعتراف بعضنا ببعض – لأن أولئك الذين سبقونا آمنوا بأن السلم أفضل من الحرب، والحرية أفضل من القمع، والازدهار أفضل من الفقر. هذه هي الرسالة التي تأتي ليس من العواصم فحسب، وإنما من المواطنين من أبناء شعوبنا.

عندما تم وضع حجر الأساس لهذا المبنى بالذات، جاء الرئيس ترومان إلى هنا في نيويورك وقال، ”إن الأمم المتحدة هي أساساً تعبير عن الطابع الأخلاقي لتطلعات الإنسان“ – الطابع الأخلاقي لتطلعات الإنسان. هذا هو الدرس الذي يجب علينا ألا ننساه أبداً بينما نعيش في عالم يتغير بسرعة مثيرة.

إن تحقيق السلام أمر صعب، ولكننا نعلم أن تحقيقه ممكن. لذلك، فلنعقد العزم معاً على أن يُعرَّف السلام بآمالنا وليس بمخاوفنا. ولنعمل معاً على تحقيق السلام – ولكن الأهم من ذلك، السلام الذي سيدوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطُحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب أمير دولة قطر.

اصطُحب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ آل ثاني: إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، حيث يترأسها أحد أبناء دولة قطر، سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، وأغتنم هذه الفرصة لتهنئته على انتخابه، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهمته.

كما أود أن أعرب لسلفه سعادة السيد جوزيف ديس عن الشكر لما قام به من عمل دؤوب أثناء رئاسته للدورة السابقة. واسمحوا لي كذلك أن أتقدم بالتهنئة

لمعالي السيد بان كي - مون على الثقة التي أولتها إياه الدول الأعضاء جميعها بإعادة تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة لولاية ثانية.

لقد جئتكم من منطقة تزخر بآمال كبيرة، وتموج بتيارات عاتية، تطالب شعوبها بالإصلاح حتى تحقق هذه الشعوب أهدافها، وتتحمل مسؤولية الوفاء بنصيبها في شراكة المستقبل الإنساني بكل ما يصحبه من تحديات وما يفتحه من آفاق للإنسانية جمعاء.

لقد عرفنا منذ البداية مجال دورنا، والتزمنا إطاره. فنحن مع تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، ونحن مع تقوية وتمتين العلاقات بين الشعوب، ونحن مع ترسيخ التقارب بين القوى، على أساس مبادئ الحق والعدل، في نطاق تعاون في الحق تحكمه المبادئ والقوانين والمواثيق والعهود الدولية التي وضعتها البشرية على مدى عصور طويلة بالأمس، لتكون منها ذخيرة لعالم أفضل في الغد.

إنكم جميعا لتعلمون أن ظهور الربيع العربي - بكل ما يمثله التاريخ العربي والإنساني - واجه الجميع بمسؤوليات جسام، ومواقف تُحتم عليهم أن يختاروا.

وكنا نحن بين الذين واجهوا الاختيار. فمن ناحية كانت لنا دائما سياسة واضحة في قواعد التعامل العربي والإقليمي والدولي، تقوم على قواعد التفاهم والتصالح والتوافق بين الشعوب والدول، وفي الوقت ذاته لم نكن نحن أو غيرنا قادرين على أن نصم آذاننا ونغمض أعيننا إزاء نداءات جريحة تلتمس نجدة القريبين والبعيدين للمساعدة ضد قهر استبد وطغى.

ومن جانبنا فقد جربنا بكل وسيلة لدينا حتى لم يتبق لنا خيار غير أن نسمع ونتعاطف ونرى ونساعد، مقدرين أن ذلك ليس حلا، وإنما طارئ عاجل على طريق قضية من أهم قضايا العالم العربي اليوم، وهي قضية التغيير.

إننا نعرف أن خياراتنا المبدئية مستقرة وثابتة، كما نعرف أن استجابتنا اللاحقة لظروف وضع طارئ، على أنه وضع يستحق أن يرتكز على قواعد وأسس من شرائع العلاقات الدولية في العصور الحديثة، ويتحول من مسؤوليات دول تتصرف منفردة إلى مسؤولية مجتمع دولي يتصرف بشرائعه.

وقد قلنا رأينا وعرضناه أمامكم هنا في دورات سابقة، وهو أن نظام الأمم المتحدة لا بد له من أن يتطور بحيث يتناسب مع أوضاع تأكدت فيها حقائق عالم جديد، لا تربطه المصالح وحدها، وإنما لا بد فيه من توافق يؤكد وجود المبادئ الحاكمة للسلوك الحضاري، مع وحدة المصالح جنبا إلى جنب.

إن القضية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ومزارع شبعا في جنوب لبنان، إلى جانب الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة وسيف الحرب المسلط عليها. فعلى مدى أكثر من أربعة عقود أخفقت كل جهود السلام التي بُذلت للتوصل إلى حل عادل يحقق السلام الشامل والدائم في المنطقة بسبب تمسك إسرائيل بموافق متعنتة تنبع من شعور القوي بأن قوته العسكرية تكفل له الأمن والآمان. وبسبب إصرارها على استقلال فترة المفاوضات لفرض الوقائع على الأرض من خلال الاستيطان. وإزاء هذا الطريق المسدود الذي آلت إليه القضية الفلسطينية واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وانتهاك حقوقه الإنسانية والوطنية، نناشد جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أن يستمعوا لصوت الحق، وأن يستجيبوا لطلب الفلسطينيين المشروع بدولة فلسطينية كاملة العضوية في المنظمة أسوة بغيرهم من شعوب العالم ليمهدوا بذلك السبيل أمام تحقيق السلام في منطقتنا.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أود أن أوجه الشكر الجزيل إلى حضرة صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، على البيان الذي أدلى به للتو. وأشكركم يا صاحب السمو على الكلمات التي خصّيتني بها، وأنا عند ثقتكم.

اصطُحب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد فليبي كالدرويون هينوخوسو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

اصطُحب فخامة السيد فليبي كالدرويون هينوخوسو، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فليبي كالدرويون هينوخوسو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كالدرويون هينوخوسو (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أشارك في هذه الجمعية العامة. لقد استمعنا إلى خطب هامة للغاية، وهي خُطب استرعت انتباه الجمعية عن جدارة. بيد أنني إذ أتكلم في هذا المنتدى الموقر للمجتمع الدولي، أود أن أوجز وجهة نظر المكسيك، التي بوصفها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، ما فتئت تسهم بهمة في كفالة قيام المنظمة مرة أخرى بدورها في إعلاء شأن السلم والعدالة والأمن والمساواة والتنمية المستدامة فيما بين الدول.

إن العالم يواجه تحديات كبيرة، وقد تكلمنا عنها اليوم. لقد تكلمنا عن الإرهاب والحرب والسلام، وتغير المناخ والفقر، ونعرف أننا مشاكل أخرى تؤثر بنا، من قبيل الأزمة الاقتصادية العالمية. أود أن أتطرق إلى بضع منها الآن، وأنا أدرك أن واجبنا تقوية الأمم المتحدة وجعلها أقل بيروقراطية وجعلها مرة أخرى منظمة قادرة على معالجة التحديات الضاغطة في وقتنا. والمكسيك إذ تواجه هذه الحقيقة، تتحمل مسؤولياتها الدولية بحزم وتصميم.

أود أن أتطرق إلى مشكلة أعتقد أنها اليوم تؤثر تأثيرا شديدا بأفقر شعوب العالم. فهناك أكثر من بليون نسمة في كل قارة يعيشون على أقل من دولار ١,٢٥ في اليوم. هذه هي مشكلة الفقر. وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت أسعار المواد الغذائية أكثر من خمسين في المائة. وخلال فترة الـ ١٢ شهراً الماضية كان معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية ٢٦ في المائة. هذا يعني أن أفقر الأسر الذين يخصصون معظم دخلهم للمواد الغذائية قد بلغوا مستويات أعمق من الفقر.

لذلك فقد ازداد الفقر في العالم. ولهذا السبب نرى مرة أخرى المجاعة في القرن الإفريقي وفي دول مختلفة في تلك القارة، وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية. لذلك بالإضافة إلى الصحوة الديمقراطية في بعض الدول، شهدنا العديد من الناس الذين يعانون من الجوع يخرجون إلى الشوارع محتجين. إن الجوع، في كثير من الحالات هو الذي فتَّح عيونهم على الديمقراطية.

لماذا الارتفاع في أسعار المواد الغذائية؟ هذا هو السؤال الأول الذي يجب أن نسأله لأنفسنا. يُعزى ذلك جزئيا إلى كون البلدان النامية قد نمت بسرعة وهذا شيء جيد. فالصين والهند وبلدان أخرى عديدة بلغت معدلات نمو مكّنت شعوبها من الحصول على كمية أكبر من المواد الغذائية. إن ما يزال يتعين علينا القيام به هو تطوير التكنولوجيا اللازمة لزيادة قدرتنا على إنتاج المواد الغذائية.

ثانياً، الجفاف وتغير المناخ من بين العوامل الأخرى التي ساهمت في ذلك. ولم ندرك حقاً أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للبشرية جمعاء. وتغير المناخ بشكل خاص هو سبب الجفاف الذي حد من إنتاج المواد الغذائية في السنوات الأخيرة.

ثالثاً، هناك مضاربات مالية ومضاربات في الأسواق المالية. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض البيانات. في عام ١٩٨٧ اشترت العناصر المالية والشركات سبعة في المائة فقط من المواد الغذائية المطروحة في الأسواق العالمية. أما اليوم فتقوم الشركات المالية ببيع أكثر من ثلاثين في المائة من مجموع مبيعات الذُرة والقمح في العالم. لماذا يريدون الذرة والقمح؟ هل للمتاجرة بهما في أسواق مختلفة أو لتوزيعهما على مناطق مختلفة؟ طبعا، كلا. تقوم الشركات التجارية والموزعون بشراء سبعين في المائة من القمح والذرة، أما نسبة الثلاثين في المائة المتبقية فتشتريها الشركات المالية لغرض في نفسها، وهو بالتحديد للمضاربة. ونرى كيف تشتري وتبيع الحق في المواد الغذائية بقصد وحيد، وهو رفع الأسعار في السوق، في حين يوجد آلاف الأطفال يموتون من الجوع في سائر القارات.

إنني من الذين يؤمنون بالأسواق وبالحرية الاقتصادية والأعمال التجارية. ولكنني أعرف أيضاً أن الوقت قد حان لفرض قيود على الأسواق غير المقيدة والتي هي سبب الجوع في العالم.

أما التحدي الثاني الذي أود أن أتطرق إليه فهو الاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية المنظمة. والجميع يشعر بالدهشة إزاء حدوث عشرات ومئات أو آلاف الوفيات التي تتسبب بها الأنظمة الاستبدادية القمعية، وبالطبع، نندد بهذه الجرائم. ومهما يكن من أمر، علينا أن ندرك بأن الجريمة المنظمة اليوم تقتل من الناس ومن الشباب، أكثر مما تقتل كل الأنظمة الديكتاتورية الحالية مجتمعة. وتتسبب العصابات الإجرامية اليوم بمقتل آلاف الناس بل عشرات الآلاف من الناس في أمريكا اللاتينية، خاصة في المنطقة الواقعة بين المكسيك وجبال الإنديز. وأحيي بحرارة واحترام زملائي الذين ينتمون إلى أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية الموجودين هنا اليوم.

ويواجه العالم اليوم تحدي المجرمين عديمي الضمير، الذين لا يحترمون الحدود ويلحقون ضررا بالغا بمواطني دول عديدة. وتملك الجريمة من القوة ما يفوق قوة العديد من الحكومات، ولكن بالتأكيد ليس حكومتنا. وينبع ذلك من عاملين أساسيين، وهما الأرباح الطائلة الناتجة عن الاتجار بالمخدرات والتوافر غير المحدود لإمكانيات شراء أسلحة بالغة القوة.

وفيما يتعلق بالأسلحة، لماذا يملك المجرمون إمكانية الوصول بلا قيود إلى البنادق من طراز AK-47، وطراز R-15 وقاذفات القنابل؟ وبوصفي حاربت المجرمين بلا هوادة ووضعت اليد على ١٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح خلال خمس سنوات، أرى أن الجواب يمكن اختصاره في كلمة واحدة: الأرباح – الأرباح الطائلة من صناعة الأسلحة التي تظهر في كل حرب، سواء كانت حربا أهلية في بلد بعيد، أو معركة فيما بين المجرمين، وتتيح فرصة للاستمرار في بيع المزيد من الأسلحة.

وقد بات ملحا أن نضع ضوابط جادة في البلدان التي تنتج وتبيع الأسلحة الأكثر قوة، لكي نمنعها من ملء ترسانات الجريمة المنظمة. وتواجه الأمم المتحدة عملا شاقا في هذا المجال. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز مشروع المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة والحيلولة دون تحويل الأسلحة إلى الأنشطة المحظورة بموجب القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، تعيش الجريمة المنظمة على الأرباح ذات الأرقام الفلكية الناتجة عن بيع المخدرات على

مستوى العالم. ومن المؤسف أن الطلب على المخدرات في تلك الأسواق يزداد بشكل مستمر. وعلينا أن نعترف بأنه ما دام هناك مستهلكون مستعدون لدفع عشرات البلايين من الدولارات لتلبية إدمانهم أو أفضلياتهم، ستظل تلك السوق الداعم الرئيسي للأنشطة الإجرامية.

وتؤدي المكسيك دورها بفعالية في مكافحة الجريمة بجميع مظاهرها. ولكن على البلدان المستهلكة للمخدرات أن تبذل اليوم جهودا فعالة، أكثر من أي يوم مضى، للتقليل من الطلب بشكل جذري. ويمكن للبعض أن يجادل بأن تلك المهمة مستحيلة وأن الطلب على المخدرات آخذ في الارتفاع، كما هو الحال هنا في الولايات المتحدة، حيث يتعاطى المخدرات ما يقارب ٣٠ في المائة من الشباب، وفي مناطق أخرى من العالم.

فما هو الحل؟ أستطيع أن أقول بصدق أنه حتى إذا كانت تلك البلدان غير قادرة على الحد من طلبها على المخدرات أو غير راغبة في ذلك، أو أنها استكانت لحقيقة استمرار ذلك الارتفاع، فإن عليها واجبا أخلاقيا أن تقلل من تلك الأرباح الهائلة التي يجنيها تجار المخدرات من تلك السوق السوداء.

وسيكون من الأفضل أن تُقلص الطلب، ولكن إذا لم تتمكن من ذلك، فعليها تقليص الأرباح. ويقع على الدول المستهلكة للمخدرات واجب إيجاد سبيل لإغلاق مصدر الربح الاقتصادي الذي لا ينضب، وأن تسعى إلى إيجاد كل حل ممكن، بما في ذلك إيجاد أسواق بديلة تمنع الاتجار بالمخدرات أن يكون مصدرا للعنف والموت، وبخاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومختلف البلدان الأفريقية.

والتحدي الثالث الذي أود أن أشير إليه هو تغير المناخ. فإلى جانب المكسيك، يعاني زملائي من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي من الأعاصير المتزايدة العنف التي تهدم منازل الفقراء وتقطف العديد من الأرواح قبل الأوان. ومن قبيل المفارقة، قبل بضع أسابيع، كان أحد تلك الأعاصير المدارية متجها إلى سواحل البحر الكاريبي، ولكنه بدلا من ذلك هبط على شوارع مانهاتن. وما زال هناك البعض ممن يتفاجأون بوجود أعاصير في نيويورك، وبمظاهر الجفاف في تكساس، وبالفيضانات غير المسبوقة إطلاقا في باكستان أو المكسيك أو كولومبيا أو غواتيمالا. وحتى بعد ذلك كله، ما زالوا لا يتقبلون حقيقة الاحترار العالمي.

وأستطيع أن أقول باعتزاز أننا أحرزنا تقدما وأن المكسيك قد قامت بقسطها في المضي قدما نحو إيجاد حل لهذه المشكلة. فقد نظمنا المؤتمر السادس عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في كانكون، حيث تم التوصل إلى اتفاقات هامة. فعلى سبيل المثال، وافقت الدول، للمرة الأولى، على وضع حد عالمي أقصى لارتفاع درجة الحرارة على كوكب الأرض – بحيث لا يزيد على درجتين مئويتين بحلول نهاية هذا القرن – وذلك في إطار صك ملزم للأمم المتحدة.

واتفقنا كذلك على إنشاء صندوق أخضر لدعم البلدان النامية في جهودها لتخفيف الآثار والتكيف.

وفضلا عن ذلك، أنشأنا آلية لنقل التكنولوجيا، تنطوي على أساليب لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتآكل التربة، وستمكن البلدان الأفقر من الإسهام في تخفيض الاحترار العالمي من خلال حفظ الأحراج والغابات. وفي المكسيك، حيث يعيش ١٢ مليون شخص في المجتمعات الأصلية، ويرتزقون من الغابات والأحراج، ولم يكن لهم خيار سوى تدميرها، أصبح هؤلاء الآن يستخدمون أراضي الأحراج بطريقة مستدامة ويسدد معاشاتهم سائر المجتمع لقاء خدماتهم البيئية التي توفرها أشجارهم.

ومع اقتراب المؤتمر السابع عشر للأطراف، في ديربان، نخشى أن الأمم المتحدة، بدون قيادة سياسية والتزام باتفاقيتها، ستفقد جزءا مما حققناه في الكفاح ضد تغير المناخ. وعلينا أن نتقدم في إطار بروتوكول كيوتو، واضعين في الاعتبار أن أحكام المرفق الأول سينتهي سريانها في العام المقبل. فماذا سيحدث لالتزاماتنا البيئية في ضوء إخفاق أهم الدول ذات الصلة في اتخاذ إجراءات؟

إن السبيل الأمثل لمكافحة تغير المناخ هو دحض الحجة المغلوطة بأن علينا الاختيار بين النمو الاقتصادي ومكافحة تغير المناخ. ففي واقع الأمر، الخياران يتماشى أحدهما مع الآخر. ومن خلال اتخاذ الإجراءات التي تحقق التنمية المستدامة، يمكننا تخفيف الفقر والحد من تغير المناخ بشكل متزامن.

وأخيرا، هناك تحدٍ آخر هو الأساس الاجتماعي للحد من الفقر والتهميش. وقد وضعنا في المكسيك برنامجا لنقل المال إلى أفقر سكان بلدنا، مع حوافز للأمهات اللاتي يأخذن أولادهن إلى المدارس والعيادات الصحية. ويوفر البرنامج مبلغا متوسطا بقيمة ٨٠ دولار شهريا للربع الأدنى من أفقر الأسر في المكسيك، ويستفيد منه ٣٠ مليون من السكان، وحقق تخفيف الفقر المدقع في بلدنا بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٠.

وركزنا مؤخرا على ضمان الصحة لجميع المكسيكيين. وأضفنا خلال خمس سنوات ٢ ٠٠٠ مستشفى وعيادة جديدة، وأعدنا بناء ٢ ٠٠٠ مستشفى وعيادة إضافية، ووضعنا سياسة وطنية للصحة تغطي ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وهذا يسمح للمكسيك أن تقول باعتزاز في الأمم المتحدة بأن هذا العام سيشهد تحقيق التأمين الصحي الشامل، الذي يغطي الأطباء، والأدوية، والمعالجة، والإدخال إلى المستشفيات لكل من يحتاج إليها من المكسيكيين. ويؤكد ذلك الإنجاز الذي نعتز به على أن المكسيك قد حققت تقريبا جميع الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمت بها.

وأخيرا، أود أن أناقش مسألة أساسية تتعلق بتطوير الأمم المتحدة وتحديثها. إن الصراع في الشرق الأوسط مسألة وضعت قدرة المنظمة أمام الاختبار بشكل واضح. ويساورنا القلق بشكل خاص حيال الجمود في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وتتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن تقديم إسهام إيجابي للتسوية السلمية لذلك الصراع – تلك التسوية التي تسمح بوجود دولتين، وتؤكد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وتحوّل إقامة الدولة الفلسطينية إلى حقيقة. وبطبيعة الحال، يجب أن نضع في الاعتبار أن ذلك يجب أن يكون حلا حقيقيا وقابلا للاستمرار ويتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات، التي تؤدي فيها الوساطة المشروعة والمتوازنة دورا أساسيا. كما يجب أن يكون ذلك الحل قابلا للحياة سياسيا واقتصاديا وأن يمكّن إسرائيل وفلسطين من العيش حقا جنبا إلى جنب في سلام، لكي تعرف الأجيال القادمة من الإسرائيليين والفلسطينيين حق المعرفة كيف تعيش معا بدون كراهية أو عنف.

وينبغي لنا أيضا أن نتذكر أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل بينما يرغب هذا الجانب أو ذلك في القضاء على الآخر. وفضلا عن ذلك، يجب أن نحقق التقدم في الامتثال لقرارات الأمم المتحدة من أجل وضع حد لسياساتٍ نعرف جميعا أنها تتناقض مع القانون الدولي.

ومن الحيوي أن نمضي قدما معا نحو تطوير المنظمة وتحديثها. إنه شيءٌ رائع أن يجري حاليا تجديد مبنى الأمم المتحدة؛ والآن يتعين علينا القيام بتحديث المنظمة في صميمها. إنها يجب ألا تخفق في الوفاء بالتزامها تجاه التاريخ والبشرية. وقد حان الوقت لكل دولة من الدول الأعضاء أن تؤدي

دورها في كفالة أن تكون لدى الأمم المتحدة القوة ومقومات الاستمرار التي تحتاج إليها والتي تنقصها. فمثلا، ظلت الأمم المتحدة مشلولة نظرا لطغيان توافق الآراء، حيث تستطيع الأقلية أن تحبط الأغلبية الكبيرة. ويجب أن لا يستمر النظر إلى توافق الآراء وكأنه حق النقض لدى المتعنت؛ بل بدلا من ذلك، ينبغي أن يكون مفهوما على أنه إمكانية لتحقيق حلول مشتركة ومشروعة حقا وتعكس إرادة الأكثرية.

إن الإبقاء على أهمية الأمم المتحدة يعني أيضا بالضرورة إصلاح مجلس الأمن، الذي لم تُعدل أحكامه على مدى ما يزيد على ٤٠ عاما. وتسعى المكسيك إلى إصلاح كامل يعزز التمثيل لجميع أعضاء المجلس بينما في الوقت ذاته يحفظ قدرة المجلس على اتخاذ الإجراءات ويعزز خضوع أعضائه للمساءلة. إننا لا يمكن أن نسمح للهيئة فوق الوطنية الرئيسية أن تصبح مركزا لاتخاذ القرارات من جانب القلة.

وتكرر المكسيك تأكيد ثقتها في الأمم المتحدة بوصفها محفلا يمثل تنوع وتعددية البشر. كما تؤكد المكسيك مجددا على أنها ستظل حليفا استراتيجيا للمنظمة في الكفاح من أجل السلام، ومكافحة الجوع والكفاح من أجل الأمن والتقدم لجميع شعوب العالم.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فيليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، من قاعة الجمعية العامة

خطاب الرئيس نور سلطان نزاربايف، رئيس جمهورية كازاخستان

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطحب السيد نور سلطان نزاربايف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نور سلطان نزاربايف، رئيس جمهورية كازاخستان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نزاربايف (تكلم بالروسية): بالنيابة عن جمهورية كازاخستان وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه في منصبه الرفيع والمتسم بعِظَم المسؤولية. وأود كذلك أن أهنئ سفير قطر، السيد ناصر عبد العزيز النصر، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. كما تهنئ جمهورية كازاخستان العضو الجديد في أسرة الأمم، جمهورية جنوب السودان، على نيلها الاستقلال.

يحتفل بلدي هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاستقلاله. وعلى مدى تلك الفترة، امتثلت كازاخستان بأمانة بميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. أولا، أغلقنا موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، الذي كان الأكبر في العالم، وأصبحنا بذلك الدولة الجديدة الأولى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في العالم. وقد مثل ذلك إسهاما كبيرا من بلدي للسلام والاستقرار العالميين.

ثانيا، عقدنا بنجاح مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي اقترحت عقده قبل ١٩ عاما في هذا المحفل. ويضم المؤتمر حاليا ٢٩ بلدا، تمثل نصف سكان العالم تقريبا. وفي العام الماضي، أصبحت كازاخستان البلد الأول من رابطة الدول المستقلة، الذي ترأس منظمة التعاون والأمن في أوروبا، باعثا حيوية جديدة في كل ناحية من نواحي عملها. كما نجحنا في عقد مؤتمر قمة المنظمة في عاصمتنا، أستانا، وهو الأول منذ ١١ عاما. وقد ساعد اعتماد إعلان أستانا على تعزيز منظمة

التعاون والأمن في أوروبا وجهودها لإقامة جماعة الأمن التعاوني غير القابل للتجزئة في كل أنحاء المنطقتين الأوروبية الأطلسية والأوروبية الآسيوية. كما دعت كازاخستان إلى وضع برنامج واحد للتعاون الأمني الأوروبي الآسيوي من خلال توحيد قدرات منظمة التعاون والأمن في أوروبا ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في الأجل الطويل.

وفي هذا العام، تولت كازاخستان المهمة الهامة لرئاسة منظمة التعاون الإسلامي. وقد ركزنا جهود رئاستنا على تعزيز الأمن الدولي والإقليمي، ومواصلة الحوار بين العالم الإسلامي والغرب؛ ومكافحة الخوف من الإسلام؛ وتعزيز برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتدميرها. وكان آخر اختبار واجهته المنظمة هو الأزمة الإنسانية في الصومال. وفي هذا الصدد، نجحنا في حشد ٣٥٠ مليون دولار للبرامج الموضوعة لإيصال الأغذية والإمدادات الطبية والإنعاش الاقتصادي للصومال.

ثالثا، تعيش ١٤٠ جماعة عرقية و ٤٠ طائفة دينية في مجتمعنا في سلام ووئام. وتستضيف أستانا بصورة منتظمة اجتماعات قادة العالم والديانات التقليدية. وعرضنا عقد هذه المنتديات تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد عملت على إرساء الاستقرار في المنطقة. ويمثل ذلك إسهامنا في الحوار العالمي بشأن بناء الثقة في العالم.

رابعا، أظهر بلدنا التزاما بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي أعقاب تفكك الاتحاد السوفياتي، تمكنا من الانتقال إلى الطليعة فيما يتعلق بسرعة الإصلاحات والنمو الاقتصادي. وفي غضون العقدين الماضيين، سجلنا زيادة قدرها ١٤ ضعفا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي ٧٠٠ دولار إلى حوالي ١٠ ٠٠٠ دولار.

خامسا، دعت كازاخستان إلى اعتماد استراتيجية عالمية للطاقة والبيئة وقدمت مبادرة ”الجسر الأخضر“ البيئية الطموحة. ونخطط لعرض هذه الأفكار على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المزمع عقده في ريو دي جانيرو في العام القادم.

إن العالم يدخل واحدة من أهم الفترات في التاريخ. لقد استفادت البشرية من الموارد القوية للطاقة لكنها تقف عاجزة أمام قوى الطبيعة. وتظهر جيوب من الفقر والفاقة حتى في أغنى البلدان وأحسنها حالا. ولقد أصبح من الصعب أكثر فأكثر احتواء الاضطرابات التي تشمل التعصب الإثني والديني، حتى في المجتمعات ذات التقاليد الراسخة في التسامح.

وفي عصر المعلومات الشاملة اليوم، لا توجد وسائل يعتمد عليها للوقاية من التطرف الإلكتروني. وقبل عشر سنوات، اتحد العالم بأسره في وجه المأساة الفظيعة التي وقعت في ٩/١١. ولم نتعلم بعد منها دروسا قاطعة، وعودة ظاهرة الإرهاب الدولي واضحة في أجزاء عديدة من العالم. هذه هي التحديات الرئيسية للقرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق، أود أن أوجه انتباه المشاركين في هذه المناقشة السياسية إلى التالي.

أولا، يتعين علينا معالجة المسائل المتعلقة بالأمان والأمن النوويين العالميين. وندعو إلى البدء في صياغة إعلان عالمي بشأن عالم خال من الأسلحة النووية. ونعلق آمالا كبيرة على مؤتمر قمة الأمن النووي المزمع عقده في سول في عام ٢٠١٢. ومن الضروري توسيع الإطار القانوني لامتثال جميع البلدان لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار وزيادة المراقبة الدولية بواسطة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرحب بإبرام الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونعتبر من الهام أن تنضم جميع الدول التي تشكل النادي النووي إلى تلك العملية.

واليوم يواجه العالم حالة مناقضة: فالبعض يؤذن له بحيازة الأسلحة النووية وتحديثها، بينما يمنع الآخرون بصورة قاطعة حتى من المشاركة في البحث والتطوير. وهذا أمر جائر وغير متناسب ولا يتسم بالإنصاف. والفكرة هي تعزيز مسؤولية جميع الدول ، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، عن الحد من الأسلحة النووية وتدمير مخزوناتها بصورة تدريجية.

لا توجد اليوم ضمانات قانونية واضحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الدول الحائزة لها. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تعمل في هذا البعد الهام. وفي هذه المرحلة، لا تشكل الأسلحة النووية رادعا بل حافزا لسباق التسلح.

وفي القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أن تكون القيود العامة على سباق التسلح فعالة إلاّ عن طريق هيئة جماعية ذات سلطات واسعة مثل مجلس الأمن. وأقترح أن نصدر نداء جماعيا من المجتمع الدولي للدول الحائزة للأسلحة النووية بحكم الأمر الواقع أن تتراجع عن طموحاتها وتنضم إلى المعاهدات الشاملة.

ثانيا، يتطلب تزايد عولمة العمليات الاقتصادية تحولا نموذجيا في الجانب الاقتصادي من عمل الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون السبب وراء وضع الآليات العالمية للعملة والتجارة والتنظيم الاقتصادي التنبؤ بنشوب الأزمات العالمية والقضاء على مسبباتها.

ومن المتفق عليه اليوم بصورة عامة أن أوجه النقص في النظام المالي العالمي هي سبب الأزمة العالمية الحالية. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن اتخاذ الخطوات لمعالجة ما يشوبه من عيوب. فالمماطلة في التصدي لهذه المسألة قد تفضي إلى مظاهر جديدة وعنيفة للأزمة وطفرة في زعزعة الاستقرار الإقليمي والعالمي.

ومن الهام إنشاء آلية عالمية فعالة للحوكمة الاقتصادية ذات سلطات واضحة وخطوط من المساءلة تشمل جميع المؤسسات والجهات الفاعلة، وعملة احتياطية عالمية فعالة ومراقبة شديدة على رؤوس الأموال المضاربة. وفي هذا السياق، يبدو أن ابرام ميثاق للتنظيم العالمي مسألة بالغة الأهمية.

وهناك مسألتان أخريان هامتان هما منع الجوع العالمي وتزايد ندرة المياه.

ثالثا، يعتبر حيز المعلومات مجالا هاما لمستقبل البشرية بقدر أهمية الموارد المعدنية والهواء وعالم المياه والفضاء الخارجي. ومع ذلك ليس هناك اليوم اتفاقية دولية واحدة أو معاهدة متعددة الأطراف لتنظيم عمليات المعلومات. أليس ذلك هو السبب، من ناحية عملية، في أن تمكن قراصنة الحاسوب من القيام بمعظم الهجمات على البنوك والأعمال التجارية والمؤسسات الحكومية والمنشآت العسكرية وحتى النووية دون عقاب؟

وأعتبر أن وضع إطار قانوني دولي لحيز المعلومات العالمي مسألة على جانب من الأهمية. ويمكن أن يكون القرار بشأن العناصر التسعة من الثقافة العالمية للفضاء الإلكتروني (القرار ٥٧/٢٣٩)، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، بمثابة الأساس لهذه الجهود.

رابعا، يتشكل النظام العالمي الجديد على خلفية الصراعات المتزايدة. ومن الهام للغاية أن مجموع النفقات العسكرية اليوم قد زاد مرتين اسرع مما كان عليه أثناء الحرب الباردة – بنسبة ٦ في المائة في السنة – إذ بلغ ١,٥ تريليون دولار. وفي هذا الصدد، أصبحت المبادرة التي تقدمت بها قبل ١٩ عاما لإنشاء صندوق الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام أكثر أهمية. وينطوي ذلك على أن تتخصص كل دولة عضو في الأمم المتحدة ١ في المائة من

ميزانيتها العسكرية لهذا الغرض. وأهيب بالمجتمع الدولي أن ينظر مرة أخرى في هذه الفكرة ويتخذ الإجراءات المطلوبة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ستة وستين عاما كمنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ومع ذلك، لا يستطيع المرء إلاّ أن يلاحظ اليوم كيف تآكل مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية. ويمكن أن يقوّض ذلك الثقة بين الأمم. ومن الضروري أن نقوم اليوم بتحسين قواعد القانون الدولي المتعلقة بالسيادة الوطنية للدول ومراعاة الحقائق الجديدة ونوضّح الحدود التي بعدها يصبح التدخل الدولي لتسوية الصراعات الداخلية مطلوبا.

لن يتعزز السلام العالمي إلاّ إذا عملت الأمم المتحدة عن كثب مع الترتيبات الأمنية الإقليمية. وفيما يتعلق بالمنطقة الأوروبية الآسيوية، فإن هذه الترتيبات هي المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومن الأهمية بمكان أن نكفل أن تعكس تركيبة مجلس الأمن وعمله هيكل العالم الحديث على نحو مناسب. وفي الوقت ذاته، ستضمن آلية حق النقض أن تتسم القرارات المتخذة بالتوازن والفعالية.

لقد أعلنت كازاخستان ترشحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ونعوّل على دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

وتجري هذه الأيام مناقشة القضية الفلسطينية المعقدة بشكل نشط. وتؤيد كازاخستان إنشاء دولة فلسطينية. ومع ذلك، فإن هذه المسألة الصعبة قد وضعت في كفة الميزان؛ وتحدث الرئيس أوباما عن ذلك. فالنسبة لمعاناة الشعب الفلسطيني الطويلة، مثل الشعب الإسرائيلي، استمرت عملية المفاوضات أكثر من ١٠ سنوات. وبدون الاستقلال وإنشاء دولتهم، لن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط.

إن كل حقبة جديدة في تاريخ البشرية تثير تحديات هائلة. واليوم، يعتبر تجاوز التحولات العالمية المعقدة في القرن الحادي والعشرين بنجاح أهم هذه المهام. وستكون الثقة والوحدة فيما بين جميع الدول الركيزة لنظام عالمي جديد منصف.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد نورسلطان نزاربايف إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطُحب السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولا ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساركوزي (تكلم بالفرنسية): عندما اجتمعنا في هذه القاعة بالتحديد في أيلول/سبتمبر العام الماضي، من كان منا يتصور قبل ما يقرب من عام أن يشهد العالم الذي هزته أصلا أزمة اقتصادية غير مسبوقة، هذا التغيير؟ فخلال بضعة أشهر، بعث الربيع العربي أملا كبيرا.

لقد تمكنت الشعوب العربية، التي طالما رزحت تحت الاضطهاد، أن ترفع رؤوسها أخيرا وتطالب بحقها في الحرية. لقد قاومت العنف والوحشية بأياديها المجردة. وللذين ادعوا أن العالم

العربي الإسلامي معاد بطبيعته للديمقراطية وحقوق الإنسان، قدم لهم الشباب العربي أفضل رد على عدم صحة ذلك.

لا نملك الحق في أن نخيّب أمل الشعوب العربية. وليس لنا الحق في تدمير أحلامها. فمن شأن تحطيم أمل هذه الشعوب أن يبرئ ساحة المتعصبين الذين لم يتورعوا عن وضع الإسلام في صراع مع الغرب بإثارة الكراهية والعنف في كل مكان.

لقد هزّ العالم ذلك النداء من أجل العدالة، ولا يمكن أن يستجيب العالم لتلك الدعوة من أجل العدالة بترسيخ الظلم. وتفرض علينا معجزة ربيع الشعوب العربية الالتزام الأخلاقي والسياسي للتوصل في نهاية المطاف إلى حل للصراع في الشرق الأوسط. لا نستطيع الانتظار أكثر من ذلك. لقد فشل الأسلوب المتبع حتى الآن – وأنا أزن كلماتي بدقة. لذلك يجب أن نغير الأسلوب.

يجب أن نتوقف عن الاعتقاد بأن بلدا بمفرده – سواء كان الأكبر – أو مجموعة صغيرة من البلدان تستطيع حل مشكلة كهذه في غاية التعقيد. كيف لجهودنا أن تتكلل بالنجاح وقد تم تهميش عدد كثير من الجهات الفاعلة الكبيرة. وأعني أنه لا أحد يعتقد أن عملية السلام يمكن أن تتكلل بالنجاح بدون أوروبا، وبدون جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبدون الدول العربية التي اختارت أصلا السلام. لقد أصبح اتباع نهج شامل أمرا لا غنى عنه من أجل بناء الثقة وتقديم الضمانات لكل واحد من الأطراف.

السلام سيتحقق فعلا بواسطة الإسرائيليين والفلسطينيين ولا أحد أغيرهم. ولا أحد يتوقع أن يفرضه عليهم. لكن يجب أن نساعدهم.

هذا الأسلوب لم يعد مجديا. فلنقر معا أن وضع شروط مسبقة للتفاوض هو الحكم على أنفسنا بالفشل. الشروط المسبقة هي نقيض المفاوضات. فإذا أردنا الدخول في مفاوضات، التي هي السبيل الوحيد المحتمل لتحقيق السلام، يجب ألاّ تكون هناك شروط مسبقة.

فلنغير الأسلوب. فجميع عناصر الحل معروفة – مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ وخطاب الرئيس أوباما في ١٩ أيار/مايو وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والمعايير التي اتفق عليها الاتحاد الأوروبي. لذا، لنتوقف عن مناقشة المعايير إلى ما لا نهاية ونمهد السبيل لبدء المفاوضات وفقا لجدول زمني عملي وطموح. ستون عاما بدون إحراز سنتمتر واحد من التقدم – ألا يضطرنا ذلك إلى تغيير الأسلوب والجدول الزمني لمدة شهر لاستئناف المناقشات، وستة شهور للتوصل إلى اتفاق بشأن الحدود والأمن، وسنة للتوصل إلى تسوية دائمة؟

واعتبارا من هذا الخريف، تقترح فرنسا أن تستضيف مؤتمرا للمانحين كي يتمكن الفلسطينيون الانتهاء من بناء دولتهم المستقبلية. وتود فرنسا القول إنه لا يتعين علينا أن نسعى مباشرة للتوصل إلى حل مثالي لأنه ليس هناك حلول مثالية. دعونا نختار طريق الحل التوافقي، الذي لا هو التخلي ولا التنصل، بل هو الذي يتيح لنا المضي قدما خطوة خطوة.

وهكذا، لا يزال الفلسطينيون ينتظرون دولتهم منذ ٦٠ عاما. ألم يحن الوقت لإعطائهم الأمل؟ ولمدة ٦٠ عاما، وإسرائيل تعاني من عدم القدرة على العيش في سلام. ولمدة ٦٠ عاما، لا تزال قضية التعايش السلمي بين الشعبين – الفلسطيني والإسرائيلي – تتفاقم باستمرار. لا يمكن أن ننتظر فترة أطول لنسلك طريق السلام. فلنضع أنفسنا مكان الفلسطينيين. أليس مشروعا أن يطالبوا بدولتهم؟ بالطبع إنه أمر مشروع. ومن الذي لا يرى أن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للبقاء وسلمية، بالنسبة لإسرائيل، هو أفضل ضمانة لأمنها؟

فلنضع أنفسنا مكان الإسرائيليين. أليس مشروعا، بعد ٦٠ سنة من الحروب والهجمات، أن يطالبوا بضمانات لذلك السلام الذي انتظروه طويلا؟ إنه مشروع بالطبع. وأقول ذلك بكل قوة. إن كان أحد في أي مكان من العالم يهدد وجود إسرائيل، فإن فرنسا ستقف على الفور وبكل حماس إلى جانب إسرائيل. إن التهديدات الموجهة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة مرفوضة ولن يُقبل بها.

اليوم نواجه خيارا صعبا جدا. وكل واحد منا يعرف جيدا – فلنضع حدا للنفاق ولدبلوماسية اللحظة الواحدة – أن الاعتراف الكامل بمركز دولة عضو في الأمم المتحدة لا يمكن تحقيقه في لحظة. والسبب الأول لذلك هو الافتقار إلى الثقة بين الطرفين الرئيسيين. ولنقل الحقيقة: هل يشك أحد في أن استخدام حق النقض في مجلس الأمن لن يولّد حلقة من العنف في الشرق الأوسط؟ من يمكنه أن يشك في ذلك؟

هل يجب علينا بالتالي أن نستثني مرحلة متوسطة؟ لماذا لا نتصور عرض مركز الدولة المراقبة في الأمم المتحدة على فلسطين؟ ذلك سيكون خطوة هامة إلى الأمام. فبعد ٦٠ سنة من الشلل الذي مهد الطريق أمام المتطرفين، سنعطي الفلسطينيين الأمل بالتقدم المتواصل نحو حل نهائي.

وحتى تُظهر السلطات الفلسطينية التزامها الثابت بسلام تفاوضي فإنها ينبغي أن تؤكد من جديد، كجزء من ذلك الحل، حق إسرائيل في الوجود وفي الأمن. وينبغي لها أيضا أن تلتزم بتجنب استخدام المركز الجديد هذا للجوء إلى أعمال لا تتوافق مع السعي إلى المفاوضات.

لا يوجد لدينا سوى بديل واحد – الشلل والمفاوضات التي تراوح مكانها، أو الحل المتوسط الذي يعطي الأمل للفلسطينيين بالتمتع بمركز الدولة المراقبة.

وبموازاة ذلك، يجب على إسرائيل أن تتقيد بنفس القيود. يجب عليها أن تحجم عن اتخاذ أي إجراءات تنطوي على حكم مسبق على المركز النهائي.

والهدف النهائي يجب أن يكون الاعتراف المتبادل بدولتين قائمتين بذاتهما وفي كل منهما أمة واحدة، وتتأسس هاتان الدولتان على حدود عام ١٩٦٧ مع تبادلات متفق عليها ومتساوية للأراضي.

إن الجمعية العامة يجب أن تقرر، ولها سلطة القيام بذلك، أن تمضي قدما وتترك وراءها المصيدة القاتلة من الشلل والفرص الضائعة والمحاولات التي لم تعش طويلا، وتحرك العملية من جديد. دعونا نغير نهجنا. دعونا نغير أسلوب تفكيرنا. وينبغي لكل واحد منا أن يحاول تفهم الحيثيات وصنوف المعاناة والمخاوف لدى الطرف الآخر. ويجب على كل واحد منا أن يفتح عينيه وأن يكون مستعدا لتقديم التنازلات.

ختاما، أود أن أقول للشعب الفلسطيني بروح الصداقة الوطيدة المخلصة التي أكنها لهم: ”فكروا في الأمهات الإسرائيليات النائحات على أفراد أسرهن الذين قتلوا في الهجمات الإرهابية. فهن يشعرن بنفس الألم الذي تشعر به الأمهات الفلسطينيات اللواتي يندبن الموت القاسي لأحد أفراد أسرهن“.

وأود أن أقول للشعب الإسرائيلي بروح الصداقة الوطيدة المخلصة التي أكنها لهم: ”اسمعوا إلى ما يقوله الشباب في الربيع العربي؛ إنهم يصيحون: ’تحيا الحرية!‘ ولا يصيحون ’تسقط إسرائيل‘. ولا يجوز لكم أن تظلوا جامدين بلا حركة بينما نسيم الحرية والديمقراطية يهب في أجواء منطقتكم“.

وأقول بروح الصداقة العميقة والمخلصة لأبناء هذين الشعبين، الذين عانوا كثيرا، إن الوقت قد حان لبناء السلام

لأطفال فلسطين ولأطفال إسرائيل. وسيكون أمرا مؤسفا جدا لو أن الجمعية العامة لم تنتهز فرصة الصحوة المجددة للشعوب العربية على الديمقراطية فتحسم مشكلة ما انفكت تجلب التعاسة لهذين الشعبين، اللذين شاء قدرهما أن يعيشا جنبا إلى جنب. إننا إذا ما قبلنا بحل توفيقي فسنبني الثقة ونعطي الأمل للناس.

وأقول ذلك بأقصى قدر من الإلحاحية لممثلي جميع الأمم. لا بد لنا من أن نتحمل مسؤولية تاريخية. وإن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي يجب أن تفي بهذا الوعد مع التاريخ.

اسمحوا لي بأن أطمئن إسرائيل وبأن أعطي الأمل للشعب الفلسطيني. إن الحل مطروح على الطاولة. فلنفضّل هذا الحل التوفيقي على الجمود. إن الجمود ربما يرضي الجميع هنا، ولكنه سيخلق العنف والمرارة والمعارضة، الأمر الذي سيعرض للخطر الشعوب العربية الثائرة. وبصدد تلك الحالة تقول فرنسا إن المأساة يجب أن تتوقف لسبب بسيط: لقد دامت مدة طويلة جدا.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد نيكولاس ساركوزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيدة كرستينا فرنانديز، رئيسة الجمهورية الأرجنتينية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة الجمهورية الأرجنتينية.

اصطُحبت السيدة كرستينا فرنانديز، رئيسة الجمهورية الأرجنتينية، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كرستينا فرنانديز، رئيسة الجمهورية الأرجنتينية، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فرنانديز (تكلمت بالإسبانية): قبل ثماني سنوات بالضبط، في هذا السياق ذاته، ومن على هذا المنبر نفسه، خاطب هذه الجمعية رئيس جمهورية بلادي، نستور كارلوس كيرشنر، بعد أربع سنوات من توليه رئاسة الجمهورية الأرجنتينية بأغلبية ٢٢ في المائة فقط من الأصوات. وفي ضوء الحالة التي كانت تعيشها الجمهورية الأرجنتينية آنذاك – التي كانت قد أعلنت عجزها عن الوفاء بالتزاماتها في عام ٢٠٠١، وكان ما يقرب من ربع السكان يعانون من البطالة، وكانت مستويات الفاقة والفقر قد تجاوزت ٥٠ في المائة – ذكر أن المؤسسات الدائنة المتعددة الأطراف، وبخاصة صندوق النقد الدولي، كانت بحاجة إلى الإصلاح، مثلما كانت الأجهزة السياسية لهذه المنظمة النبيلة.

لقد أدلى الرئيس كيرشنر بخمسة خطابات أمام الجمعية العامة، وأدليتُ أنا بأربعة. وهذا هو بياني الرابع بصفتي رئيسة الجمهورية. وفي كل واحد من خطاباتنا أصدرنا نفس النداءات إلى العالم الذي شهد تغيرا كبيرا منذ عام ٢٠٠٣، عندما اعتُبرت الجمهورية الأرجنتينية عرّة العائلة التي شوهت سمعتها، بعد أن وجدت نفسها في حالة عجز بسبب فشلها المتواصل في تسديد ديونها. لكننا في الحقيقة كنا ضحايا تجارب أجريت علينا مثل حيوانات المختبر، تجارب تسعينات القرن الماضي والسياسات الليبرالية الجديدة.

لقد حدث الكثير منذ ذلك الوقت، عندما عجزت الأرجنتين عن تسديد أكبر دين في تاريخ البشرية – على الأقل، حتى الآن – وهو ١٦٠ بليون دولار. وأثناء السنوات الثماني الأخيرة أعادت الأرجنتين هيكلة ديونها وقللتها من ١٦٠ في المائة إلى أقل من ٣٠ في المائة من ناتجها المحلي

الإجمالي. وخُفضت معدلات الفقر والفقر المدقع إلى أقل من ١٠ في المائة ولا بد لنا من مواصلة ذلك الكفاح. ويعتبر معدل البطالة لدينا واحدا من أقل المعدلات، وقد أكملنا أهم دورة ضخمة في النمو الاقتصادي في تاريخنا الممتد ٢٠٠ سنة.

وحققت الأرجنتين، بين البلدان الصاعدة في منطقتنا، منطقة أمريكا اللاتينية، أعلى معدل للنمو وما فتئت تسدد بصورة منتظمة ديونها بدون الاستعانة بأسواق رأس المال. وإنني لا أريد أن أخوض في تفاصيل الأرقام كلها، ولكنها ترسم صورة مذهلة. ففي عام ٢٠٠٣ بلغت مصروفاتنا على التعليم ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٥ في المائة على مدفوعات الديون. أما اليوم فإن الأرجنتين تكرس ٦,٤٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للتعليم وتصرف ٢ في المائة على مدفوعات الديون.

الحالة في العالم مختلفة تماما. فالعديد من المناطق والبلدان تعاني من مشاكل جسيمة. والأرجنتين لا تدعي بأنها نموذج أو مثال يقتدى به، ولكننا نود أن نؤكد على الحاجة إلى صياغة قواعد واضحة فيما يتصل بنقل رأس المال في مجال المضاربات المالية. وقد اشتكى متكلمون كثيرون سبقوني في الكلام، ولا شك في أن متكلمين كثيرين آخرين سيشتكون، من المضاربة المالية في السلع، لا سيما في القطاع الغذائي.

وعندما نقارن النمو في الأسهم المالية العالمية بالناتج المحلي الإجمالي العالمي – ما ينتجه جميع المواطنين والأعمال التجارية في العالم من بضائع وخدمات – يتضح لنا لماذا نواجه الآن عالما خرجت المضاربة فيه عن نطاق السيطرة ويتأرجح من جانب إلى آخر ومن بلد أو منطقة إلى بلد آخر أو منطقة أخرى، فيعصف بالعملات النقدية وبالاقتصادات وبالحياة اليومية للمواطنين، فيدمر فرص العمل ويمنع الناس من الحصول على التعليم اللائق والرعاية الصحية الكريمة.

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي العالمي والأسهم المالية في ثمانينات القرن الماضي لرأينا أن العلاقة كانت بين عنصرين متكافئين. فقد كانت الأسهم المالية تساوي بالضبط السلع والخدمات التي يجري إنتاجها في العالم. ومنذ تسعينات القرن الماضي ارتفعت الأرقام ارتفاعا مذهلا. وفي عام ٢٠٠٨ كانت قيمة الأسهم المالية، أي مجموع النشاط المالي في العالم، قد بلغت ٣,٦ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهذه الفجوة الهائلة بين ما ننتجه فعلا وما هو موجود في السجلات أسميها اقتصاد ”مفتاح التنفيذ على لوحة الحاسوب“. وأطلقت على هذا الاقتصاد هذه التسمية لأننا إذا بحثنا عن هذه الأسهم لوجدنا أنها مجرد ضربات على لوحة مفاتيح الحاسوب تنقل الأرقام من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى، فتنتج تقلبات سوقية وأزمات متجددة لم يسبق لها مثيل، تشهد فيها دور المقاصة ارتفاعات وانخفاضات يوما بعد يوم. وهذا لا يدمر فقط آلاف فرص العمل وإنما يولد أيضا أرباحا هائلة يضعها البعض في جيوبهم.

نود أن نكرر مرة أخرى، في ضوء تجربتنا الذاتية – وأكرر مرة أخرى أنني لا أريد أن أقول إننا نموذج ينبغي أن يحتذى – أن الحاجة تقوم إلى أن تبذل منظمات الائتمان المتعددة الأطراف جهدا جهيدا لوضع الضوابط اللازمة للسيطرة على تحركات رأس المال العالمية والمضاربات المالية. وإذا لم يحدث ذلك فسيكون مستحيلا تحقيق الفكرة التي ظلت بعيدة المنال، فكرة استقرار الأسواق، ونتيجة لذلك، فإن كلا من اقتصادات البلدان الصاعدة، التي أدامت حتى الآن نمو النشاط الاقتصادي العالمي، واقتصادات البلدان المتقدمة النمو سيطاح بها على السواء.

ومما يتسم بأهمية حاسمة فهم هذه الرسالة، لأننا إن كنا نرى المضاربة اليوم في الأغذية؛ ورأيناها بالأمس في النفط، فقد نراها غدا في الحلوى، إذا ما كان ذلك مربحا ونافعا لتحريك رأس المال هذا، الذي ينقل من جانب من

العالم إلى جانب آخر دون أن يخضع لأي سيطرة أو أي ضوابط من أي نوع.

وهنا أجد لزاما علي أن أقول إنني، كعضو في مجموعة العشرين في اجتماع لندن، عندما تقرر حقن مبالغ هائلة من الموارد المالية في القطاع المالي الذي كان يعاني من المشاكل، تمسكتُ بأن من الضروري ضمان أن تعاد فيما بعد الموارد التي حُقن بها العالم المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، إلى الاقتصاد الملموس، حتى يتسنى خلق فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات.

ومن سوء الحظ أننا ما زلنا نجد أنفسنا نراوح في نفس الحالة، لأننا لم نضع الضوابط الضرورية، باستثناء ما أصفه بعلاجات تجميلية بحتة.

وعلاوة على ذلك، تقيّم وكالات التقييم الائتماني – التي تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية عن الكثير مما حدث – تقيّم اقتصاد الأرجنتين بأنه هامشي، وكانت، حتى قبل فترة قصيرة جدا، تضع اقتصادات على حافة العجز عن تسديد ديونها في مرتبة أعلى من مرتبة الأرجنتين. لذلك لا بد من وجود ضوابط شفافة على تقييمات الوكالات، التي تتحمل مسؤولية عظمى عن الأزمة التي نراها حاليا في شتى المناطق، والتي ستترتب عليها، بالطبع، عواقب على جميع البلدان.

ومما يؤسف له أننا دأبنا على المطالبة بتطبيق الإصلاحات وإعادة التنظيم والتحويل بالنسبة إلى هيئات الائتمان المتعددة الأطراف منذ وقت طويل جدا. والواقع أننا نؤمن بأن هذه المهمة كان يلزم أن تبدأ من قبل في سبيل تجنب ما نعاني منه الآن بالضبط، والذي يمثل بالنسبة للبعض مجرد أرقام في سوق الأسهم، بينما يشكل بالنسبة للآخرين علامة على تدمير آمال الحياة.

لقد قلت لأحد زملائي، قبل وقت قصير أثناء زيارة إلى أوروبا، إن الأزمات الاقتصادية تتمخض دائما عن تأثير على النظام السياسي. فمن المستحيل أن تحدث أزمة اقتصادية خطيرة يسقط فيها ملايين الناس في وهدة الفقر ويخسرون وظائفهم وبيوتهم وتعليمهم وصحتهم وأن لا يسفر ذلك أيضا عن تحولات سياسية عميقة. وعندما تؤدي هذه التحولات السياسية إلى مزيد من الأزمات الاقتصادية الخطيرة، فإن هذا يؤدي بدوره إلى تجارب ليس هذا المقام المناسب للدخول فيها – فالحكومات الاستبدادية غالبا ما نشأت أثناء القرن العشرين من أزمات لم تحسم حسما كافيا بالوسائل السياسية.

أنادي مرة أخرى بإصلاح هذه المنظمة الهامة، التي تمثل روح التعددية – الروح التي دأبنا دائما على الدفاع عنها. إننا نحتاج إلى عالم أكثر شمولية وتنوعا، وإلى جعل الهيئات السياسية، مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالذات بصورة حاسمة، أكثر ديمقراطية.

وإننا لا نوافق على ضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائمين؛ وعلى نقيض ذلك، نعتقد أنه ينبغي إلغاء هذه الفئة. كما ينبغي إلغاء حقّ النقض، لأنه في الحقيقة يحول دون قيام مجلس الأمن بالمهام الحقيقية التي كانت موكولة إليه في العالم الثنائي القطب الذي أُنشئ فيه أصلاً. ففي ذلك الحين، كان حقّ النقض ضرورياً، لأنه في ذلك العالم الثنائي القطب، ومع الخوف من محرقة نووية، أتاح هذا الحقّ لأعضاء المجلس التوازن اللازم لضمان أمن البشرية. واليوم، كُسِر ذلك التوازن. فمنح المقاعد الدائمة وحقّ النقض مسألة لا تتعلق بالدفاع عن الأمن أو الاستقرار العالمي؛ ولكنها غالباً ما ترتبط بموقف أعضاء المجلس في ممارسة حقِّهم.

وفي آخر بيان لي أمام الجمعية (انظر A/65/PV.14)، أظنّ أنني اختتمت كلمتي بالتعبير عن أملي بأن تصبح فلسطين هذا العام العضو الـ ١٩٤ من أسرة الأمم المتحدة.

وقد اعترف بلدي، الأرجنتين، بدولة فلسطين، أسوة بمعظم دول أمريكا الجنوبية.

إنني أعتقد مخلصاً أنّ بعضهم قد يرى أنّ منع دخول فلسطين مفيد لدولة إسرائيل. ولكن اسمحوا لي أن أقول لكم، استناداً إلى السلطة التي نمتلكها بصفتنا بلداً عانى بلاء الإرهاب الدولي، أنّ منع فلسطين من أن تصبح عضواً في هذه الجمعية، يعني الاستمرار في إعطاء الذرائع لأولئك الذين يمارسون الإرهاب الدولي، والذين يجدون في هذا الرفض بالتحديد إحدى الحُجَج الكاذبة التي يستخدمونها لتبرير جرائمهم.

كما أعتقد أنّ عدم ضمّ فلسطين في هذه السنة، سيؤدي إلى المزيد من الاضطرابات والظروف المعاكسة تماماً لما ينبغي أن يكون هيبة هيئة يُفترَض أن تمثِّل مصالح جميع مواطني العالم، ناهيك عن توفير المزيد من الأمن والاستقرار في العالم.

لهذا السبب، أرجو أن يَهدي الله أولئك الذين يجب أن يتخذوا هذا القرار التاريخي والتأسيسي ذات الأهمية العالمية، بحيث يمكن تحقيق المزيد من التوازن، وبحيث تستطيع فلسطين في هذه السنة أن تشغل مقعدها رقم ١٩٤. وإنني على يقين أننا إذا نجحنا في هذا المسعى، فسنُسهم في إيجاد عالَم ليس أكثر أماناً فحسب، بل أكثر عدلاً.

وأودّ أن أطرح نقطة أخرى، نقطة مرتبطة بالحالة التي دأبنا على عرضها، في ما يتعلق بما يُظهره ظلم بلدان معينة – خمسة بالتحديد – في مجلس الأمن لديها حق النقض. فها نحن قد أتينا مجدداً إلى قلب الأمم المتحدة، لإثارة مسألة عادلة بقدر ما هي حيوية، وليس للأرجنتين فحسب.

إنّ مسألة السيادة على جُزر مالفيناس امتحان عسير أيضاً لهذه الهيئة، فيما إذا كان ممكناً لها أن تمتثل لسياسة متعددة الأطراف بالضرورة، ويتحتّم على جميع الأعضاء أن يقبلوا بموجبها قرارات هذه الجمعية.

لقد دعت عشرة قرارات للجمعية العامة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وبلدي إلى الجلوس للتفاوض ومناقشة سيادتنا. ولْتضعوا في اعتباركم أنّ الأرجنتين لا تطالب بتنفيذ تلك القرارات من باب الاعتراف بالسيادة. كلاّ، إنها تطلب ببساطة الامتثال لبعض أحكام قرارات الأمم المتحدة الـ ١٠ بشأن هذه المسألة.

ولعلَّنا نستطيع أن نذكر أيضاً القرارات الـ ٢٩ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، والقرارات الـ ١١ والإعلانات الـ ٨ لمنظمة الدول الأمريكية، فضلاً عن قرارات منتديات أخرى – المنتديات الأيبيرية الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشترَكة للمخروط الجنوبي، واجتماعات البلدان العربية والأفريقية – والعالم برمّته. وكلّها ما فتئت تطالب بحلّ هذه المسألة من خلال تلك القرارات والإعلانات. وقد رفضت المملكة المتحدة القيام بذلك رفضاً منهجياً، واستخدمت بوضوح وضعها بصفتها عضواً متمتّعاً بحق النقض في مجلس الأمن لبلوغ تلك الغاية.

وسيصادف عام ٢٠١٣ انقضاء ١٨٠ سنة منذ طُرِدت الأرجنتين بقوة السلاح من جُزر مالفيناس التابعة لنا. وستصادف السنة المقبلة انقضاء ٣٠ عاماً على حادث – استفادت منه المملكة المتحدة، حادث ارتكبته أفظع دكتاتورية في الذاكرة، وكنّا نحن الأرجنتينيين أنفسنا ضحاياه.

إنني فخورة بأن أكون الحكومة التي أعطت للعالم مثالاً على صعيد حقوق الإنسان، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم وأعمال الإبادة الجماعية. وهذا ما يجعلني أعتقد أنّ التركيز على ذلك الحادث ليس سوى واحد من الأعذار العديدة لتبرير عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. والأسوأ من ذلك، أنني أطالب جميع أولئك الذين يرون أنفسهم في مرآة عالَم المستقبل، الذي ستكون فيه الموارد الطبيعية ضرورية، بأن ينظروا كيف يجري نهب مواردنا

الطبيعية ومصائد أسماكنا ومواردنا النفطية، والاستيلاء عليها بصورة غير قانونية، على أيدي أولئك الذين ليس لديهم أيّ حقّ في القيام بذلك. ومن الواضح أنني لا أرى ضرورة لتأكيد حقيقة أنه لا يجوز لأحد أن يدّعي مُلكية أراض وراء البحار، على بُعد أكثر من ١٤ ٠٠٠ كلم. فهذا بوضوح احتلال غير شرعي.

وإننا ندعو المملكة المتحدة مجدداً إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وقد كان هناك مؤخراً استفزازات حقيقية، بينها تجارب صاروخية في أيار/مايو وتموز/يوليه، استُنكِرت أمام المنظمة البحرية الدولية، التي عانت أيضاً أحد تلك الاعتداءات مجدداً.

وإنني أؤكد لهذه الجمعية وللمملكة المتحدة اهتمام الأرجنتين بالحوار. ولكن من الصحيح أنّ وقتاً طويلاً قد مضى. ونذكر هنا، أمام هذه الجمعية، أننا سننتظر فترة معقولة من الوقت، وإذا لم يرشح أيّ شيء، سنكون مضطرّين للبدء باستعراض التفاهمات المؤقتة التي لا تزال نافذة. ونحن نؤكد بالتحديد أنّه يجب إدراج مسألة السيادة في تلك التفاهمات.

وقد تسألون عمّا أشير إليه هنا. إنه البيان المشترَك وتبادل الرسائل المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن استئناف رحلة جوية شيلية محلية أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس وجزر مالفيناس، مع توقُّفَين شهريين، واحد لكل اتجاه، في ريو غاليغوس.

وليست لدى الأرجنتين أية نيّة لزيادة تفاقم الحالة لأي طرف، ولكن من الإنصاف أيضاً أن تُدرك هذه الجمعية والمملكة المتحدة أنه يجب أن يكون هناك امتثال للقرارات. فلا يمكننا الانتظار ١٨٠ عاماً، أو ٣٠ عاماً، كما لا يمكن لفلسطين أن تؤدي شعائر الحجّ طوال العقود لإيجاد مكان لها في العالم. ولا يستطيع الأرجنتينيون أن ينتظروا سوى القليل ليستعيدوا الأراضي التي تعود إلينا قانونياً.

ولا يمكنني أن أختم كلمتي بدون الإشارة إلى مسألة توالى ذكرها في البيانات التي ألقاها الرئيس كيرشنر وألقيتُها أنا هنا منذ عام ٢٠٠٣. قبل بضع لحظات، حين تكلَّمت عن قضية فلسطين، فإنّ تفويضي للقيام بذلك – إذا كان الأمر يمنح تفويضاً كهذا حقاً – مُستمَدٌّ من حقيقة أننا أحد بلدين فقط في الأمريكتين، ما انفكّا هدفاً للإرهاب الدولي.

وقد حدث ذلك في مناسبتين. ففي عام ١٩٩٢، وقع انفجار في السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، وفي عام ١٩٩٤، وقع هجوم بالقنابل على الرابطة التعاضدية الإسرائيلية – الأرجنتينية، وهي إحدى أهم الرابطات التعاضدية في الأرجنتين. وما أودّ أن أؤكده ليس أنها رابطة يهودية، ولكن أنها رابطة أرجنتينية. وهذا الاعتداء وقع على الأرجنتين.

وعلى أساس متطلبات القضاء الأرجنتيني، أطالب جمهورية إيران الإسلامية بأن تخضع للسلطة القضائية، وأن تسمح تحديداً لأولئك الذين اتُّهِموا بمستوى ما من المشاركة في الاعتداء على الرابطة بأن يُساقوا إلى العدالة.

وفي السنة الماضية، اقترحنا هنا أنه إذا كانوا لا يثقون بالنظام القضائي في بلدنا، فإنه يمكننا اعتماد النهج الذي اعتُمد في قضية لوكيربي: فيمكننا اختيار محكمة من بلد ثالث، باتفاق متبادل، بحيث يمكن لتلك المحكمة أن تقدِّم الشيء الوحيد الذي نطالب به – أي العدالة. وإننا نشدِّد على ذلك لأنه مطلب عالمي. ولا علاقة له بالمواقف السياسية. وهذه الكلمة، العدالة، في التلمود والإنجيل والقرآن، ولأولئك الذين لا يؤمنون بأي شيء، فأنا متأكّدة أنها دستور بلدهم.

وفي ١٦ تموز/يوليه، تلقَّت حكومة الأرجنتين رسالة من وزارة الخارجية الإيرانية تقول إنها تعتزم أن تتعاون في

إطلاق حوار بنَّاء مع الأرجنتين، بغية مساعدتنا للوصول إلى الحقيقة، بشأن الاعتداء الوحشي على الرابطة التعاضدية الإسرائيلية – الأرجنتينية في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. ومع أنّ الرسالة التي تلقَّيناها من إيران تُظهر تغييراً في الموقف من جانب الحكومة، لكنها لا تُلبّي طلباتنا، وهي، كما قلتُ بوضوح، من أجل العدالة.

ومع ذلك، فإنه عرْض حوار لا يمكن ولا يجوز للأرجنتين أن ترفضه. ونحن هنا ندعو إلى الحوار مع المملكة المتحدة، والحوار بين جميع الأطراف التي تشكِّل هذه الهيئة. ويقوم بلدي بذلك على أساس التزامه بالوفاء بواجبه حلّ التناقضات بالوسائل السلمية. وهذا موقف ميَّز بلدنا عَبْر تاريخنا. وهو يعني، بمفهوم ما، أنه يجب على الأرجنتين أن تضع جانباً المتطلَّبات المنبثقة عن نظامنا القضائي الوطني، في ما يتعلق بمحاكمة المرتكِبين المفترَضين لتلك الاعتداءات. ولا يمكننا أن نفعل ذلك بمفهوم آخر، لأنّ هذا يعود إلى القضاة والمدَّعين العامِّين.

لكن ما نودّ قوله هو أننا نعتقد أنّ هذا الحوار يجب أن يكون بنَّاء. كما يجب أن يكون صادقاً وأن يحقق النتائج، لكي يكون موثوقاً، وبالتالي لا يُعتبَر مجرَّد مناورة تأخير أو إلهاء.

وسأختتم بياني. إنني أفكِّر أحياناً في كل شيء حدث للأرجنتينيين. إنها أشياء حدثت لبلدان عديدة في أوقات مختلفة، لكنّها جميعاً حدثت لنا، في بلدنا، وعَبْر تاريخنا. لقد مرَرْنا بأسوأ كارثة اقتصادية واجتماعية في الذاكرة الحية. ولا تزال لدينا اليوم سلطة تمارس تأثيراً استعمارياً على بلدنا. والإرهاب الدولي جعلنا هدفاً لاعتداءاته مرّتين. لذا، فإننا إذا فكَّرنا في ذلك، يبدو لنا كأنّ جميع المشاكل وجميع المآسي والفواجع في هذا العالم قد قرَّرت التركيز على بلد واحد وحيد.

إنّ قدرتنا على التعافي، وبالتكلُّم اقتصادياً، سعْينا الدؤوب والدائم لاستعادة ما هو لنا، ومطالبتنا اللامتناهية بالعدالة لضحايا الهجمات بالقنابل، والقوة التي استمدَّيناها من جميع تلك المآسي، تمنحني الثقة واليقين بأنّ هذا هو المسار الذي اخترناه: مسار تحقيق النمو، إلى جانب الاندماج الاجتماعي لمواطنينا الأحباء. إنه المسار لضمان وجود احترام غير محدود لحقوق الإنسان، مع إجراء محاكمات من أجل الذكرى والحقيقة والعدالة. إنه المسار الذي يكفل لي اليوم، بصفتي رئيسة الأرجنتين، أن أكون مصحوبة هنا بأفراد عائلات ضحايا الاعتداء على الرابطة التعاضدية الإسرائيلية – الأرجنتينية. وهم واثقون أنّ الحكومة ستواصل القيام بما دأبت على عمله دائماً، وهو الدفاع عن قِيَم الحقيقة والعدالة.

وهذا ما يبعث في نفسي أملاً كبيراً بأنّ الله سيُلقي النور على مسار أولئك الذين عليهم اتخاذ القرارات، ليس بهدف الانتخابات، بل لمراعاة مصير العالم في العقود المقبلة. لذا، أود أحيِّي اليوم كلَّ من تكلَّم أو سيتكلم، وأن أشكر الجمعية بأكملها على الدعم الذي قدَّمته في جميع هذه القضايا لبلدي، الجمهورية الأرجنتينية.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيسة جمهورية الأرجنتين على البيان الذي ألقته للتوّ.

اصطُحِبت السيدة كريستينا فرنانديث، رئيسة الجمهورية الأرجنتينية من قاعة الجمعية العامة.

خطاب العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطُحِب العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرّفني أن أُرحِّب في الأمم المتحدة بفخامة العماد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سليمان: السيد الرئيس، أتقدم منكم بداية بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنتم تمثّلون بلداً شقيقاً، أظهر تضامناً دائماً مع لبنان، وأدّى دوراً أساسياً في بلورة التفاهم في اتفاق الدوحة، وإعادة الإعمار في لبنان، آملاً بأن تُسهم مداولاتنا في تسليط الضوء على قضايا الحقّ وتعزيز منطق العدالة.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رامغولام، (موريشيوس).

تنعقد جمعيتنا هذا العام في أجواء يطغى عليها الحدث العربي، والمسعى الفلسطيني المُحِقّ للاعتراف بدولة فلسطين، والحصول على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، إضافة إلى مسائل أخرى، كالتوتُّر المستمر في شبه الجزيرة الكورية، والكوارث الطبيعية، واستمرار ظاهرة الإرهاب، في الوقت الذي نحيِّي فيه الذكرى السنوية العاشرة لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأشدّ عبارات الإدانة.

أقف أمامكم بصفتي ممثلا لبلد يحمل منذ إنشائه رسالة حرية وتوافق واعتدال، وهو يجهد لتكريسها وتثبيتها بالرغم من كمية التحديات والتهديدات التي أصبحت تطاول، في الشرق والغرب، صيغ العيش المشترك والتعددية الثقافية.

فلبنان وفقا لدستوره ”جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، والشعب فيه مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية“.

وقد التزم هذه المبادئ، والتداول الدوري للسلطة، ومشاركة جميع الطوائف في إدارة الشأن العام، بالرغم مما عاناه من حروب واعتداءات طوال عقود.

كما هو ملتزم دوما احترام قرارات الشرعية الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وفقا لما أكدت عليه البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة.

شهدت منطقتنا العربية أحداثا وتحركات شعبية واسعة طالبت بالحرية والديمقراطية وقيام دولة القانون، بعيدا من التسلط والمحسوبية والفساد.

ولبنان، الذي رافق بمفكريه وإعلامييه ومناضليه، كل مشروع نهضوي في الشرق، لا يمكنه إلا أن يرحب بأي مقاربات أو معالجات سلمية لتحقيق الإصلاح وتكريس مبادئ الديمقراطية والعدالة والحداثة، والحفاظ على كرامة الإنسان وحرياته الأساسية.

إن الأمن والسلام لن يتحققا لجميع مكونات مجتمعاتنا، ولا تقوم البيئة المؤاتية لكل تنمية بشرية سليمة إلا عن طريق هذه المبادئ والنظم.

ويجدر بنا أن نواكب هذه التحولات في العالم العربي بطريقة تؤدي إلى خيره وتقدمه وعزته والحؤول دون انزلاقه نحو التطرف أو الفوضى أو حالات من التشرذم والتقسيم على أسس مذهبية أو طائفية.

وكذلك لا بد من توجيه عناية المجتمع الدولي إلى أنه لا يمكن النظر إلى موجة الاعتراض الشعبية كأنها تنبع من منطلقات مطلبية حياتية محضة.

ولا يجدر الاكتفاء، بالتالي، بدعم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي أمست في مرحلة انتقالية، سعيا لتعزيز واقع الديمقراطية والاعتدال والانفتاح فيها، بل تجدر كذلك البحث عن السبل الكفيلة بتبديد مشاعر الظلم والقهر التي تعتمل في نفوس الشعوب العربية، جراء تهميشها على مدى عقود، وتعثرها في مواجهة التحدي الإسرائيلي وممارساته من جهة، ورفع تحدي الحداثة والعولمة من جهة أخرى.

وتقتضي مثل هذه المعالجات الانخراط بشكل جدي وحثيث في عملية متكاملة لفرض حل عادل وشامل لجميع أوجه الصراع في الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية للسلام بكل مندرجاتها، والتأسيس تاليا، لمشروع حوار وتفاهم أوسع بين الشرق والغرب، وبين الحضارات والثقافات والديانات. وهو تفاهم تاريخي آن أوانه، بعد عقود طويلة من الشعور بالغبن والعداء، ومن الحروب المدمرة، والفرص المفوتة.

وفي هذا المجال، يبرز المسعى الفلسطيني المحق للاعتراف بالدولة الفلسطينية والفوز بعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، استنادا إلى مبدأ تقرير المصير. وسيواكب لبنان هذا الجهد، بغية إنجاحه، بالتنسيق والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة.

إلا أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية وانضمامها إلى الأمم المتحدة – على أهميته – لا يعيد كامل الحقوق، ولا يعتبر حلا نهائيا بطبيعة الحال للقضية الفلسطينية. لذلك، وإلى حين التوصل إلى حل سياسي نهائي وعادل لقضية فلسطين يضمن حق العودة، تبقى الأونروا مسؤولة عن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بالتعاون مع الدول المضيفة. وذلك بعيدا من أي شكل من أشكال التوطين، الذي يرفضه لبنان والإخوة الفلسطينيون. وهذا يستوجب دعم ميزانية الأونروا بثبات، وعدم السعي لدمجها في أي هيئات أممية أخرى، أو إضعافها.

في سياق آخر، اعترف لبنان بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، وهو ينتظر من المسؤولين الليبيين، كشف مصير سماحة الإمام السيد موسى الصدر ورفيقيه، وهو الذي غيب خلال زيارة رسمية كان يقوم بها إلى ليبيا عام ١٩٧٨.

ولقد استضاف لبنان قبل أيام، الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاق القنابل العنقودية، وصدر بنتيجته إعلان بيروت. وبالرغم من أن مقاربة هذا الموضوع تنطلق من اعتبارات إنسانية، فقد سمح الاجتماع بتسليط الضوء على التداعيات الكارثية لهذا السلاح الذي استعملته إسرائيل بكثافة خلال عدوان تموز/يوليه عام ٢٠٠٦، وهو ما زال يتربص بالمدنيين في حقولهم وأماكن لهو أطفالهم، مما يستوجب إدانة إسرائيل ومطالبتها بالتعويض المناسب عن الخسائر البشرية والمادية، وعن مجمل الأضرار الناتجة عن اعتداءاتها المتكررة ضد لبنان، ومن بينها ضرب محطة الجية الحرارية عام ٢٠٠٦، وانتشار البقعة النفطية على طول الشاطئ اللبناني.

وفي الذكرى الخامسة لاتخاذ مجلس الأمن الدولي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يؤكد لبنان التزامه متابعة تنفيذ هذا القرار، ويكرر مطالبته المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإرغامها على تنفيذ كامل مندرجاته. وهذا يستدعي وقف خروقاتها اليومية للسيادة اللبنانية، والانسحاب الفوري من الأراضي التي ما زالت تحتلها في الجزء الشمالي من قرية الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، إضافة إلى ضرورة الكف عن تهديداتها المستمرة ضد لبنان وبنيته التحتية، ومساعيها الهادفة إلى زعزعة الاستقرار عن طريق تكوين شبكات التجسس وتجنيد العملاء، علما بأننا نحتفظ، في المطلق، بحقنا في تحرير أو استرجاع كامل أراضينا التي ما زالت تحت الاحتلال، وذلك بكل الوسائل المتاحة والمشروعة.

من جهة ثانية، نؤكد تمسكنا بكامل حقوقنا السيادية والاقتصادية في مياهنا الإقليمية ومنطقتنا الاقتصادية الخالصة، وبحرية استثمار ثرواتنا الطبيعية في البر والبحر، بعيدا عن أي أطماع أو تهديد. وقد وجهنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة مراسلات تؤكد على حدود هذه الحقوق، وبخاصة الإحداثيات الجغرافية العائدة على التوالي للحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة

معترضين على ما يطاول هذه الحقوق من انتهاكات واعتداءات إسرائيلية بشكل خاص. وإذ حذرنا من أي مبادرة لاستثمار الموارد في المناطق البحرية المتنازع عليها، فإننا طلبنا من سعادة الأمين العام اتخاذ كل التدابير التي يراها مناسبة تجنبا لأي نزاع.

ويهمني في هذه المناسبة أن أنوه بالدور الأساسي الذي تقوم به قوات اليونيفيل في لبنان، بالتنسيق والتعاون الكامل مع الجيش اللبناني، مثمنا تفانيها، قيادة وعناصر، في تأدية المهمة الموكولة إليها، والتضحيات الكبيرة التي قدمتها، ولا تزال، في خدمة قضية السلام.

وإذ نشكر الدول المساهمة على استمرار التزامها بالرغم من التحديات، فلا يسعنا إلا أن ندين بشدة ما تعرضت له القوات الدولية ولا سيما منها الكتيبتان الفرنسية والإيطالية، من اعتداءات إرهابية نعمل بشكل حثيث على كشف مرتكبيها وإحالتهم إلى العدالة والحؤول دون تكرارها.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور متنام، في مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين والتدخل لحل النزاعات، في مناطق مضطربة عديدة من العالم. إلا أنها لم تتمكن من إثبات فاعليتها بعد في منطقة الشرق الأوسط، حيث ما زالت مخاطر جمة تتهدد الأمن والسلم الدوليين، جراء استمرار إسرائيل في تحدي قرارات الشرعية الدولية، ونمسك قيادتها بلاءاتها المرفوضة لمستلزمات السلام البديهية، وإمعانها في الممارسات التعسفية في غزة والأراضي المحتلة، وفي بناء المستوطنات وانتهاك حقوق الإنسان. وهذا يستوجب إنجاز العملية التفاوضية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ليصبح منسجما مع الواقع السياسي والجغرافي الجديد وقادرا على ضمان تنفيذ القرارات الملزمة الصادرة عنه.

وفي الختام، يجدر بنا هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى المئوية ليوم المرأة العالمي، الاستفادة بصورة أفضل من إمكانات ومواهب نصف البشرية، لما للمرأة من طاقة ومقدرة على المساهمة في التربية والتثقيف، وتغليب منطق السلام، والحد من الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رامغولام (موريشيوس)

إن مناقشات الجمعية العامة مناسبة لنا جميعا لتحديد العهد الذي قطعناه على أنفسنا منذ العام ١٩٤٥ بمواجهة التحديات والأزمات عن طريق اللجوء إلى مؤسسات الشرعية الدولية وإلى الحلول المشتركة، وفقا للمبادئ الأساسية لشرعة الأمم المتحدة وقراراتها ولأحكام القانون الدولي، شرط أن تستند إلى روح العدالة وأن تبتعد عن المعايير المزدوجة.

وهذا خيار أثبتت التجربة التاريخية أن لا حل عقلانيا سواه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لي ميونغ – باك، رئيس جمهورية كوريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كوريا.

اصطحب السيد لي ميونغ – باك، رئيس جمهورية كوريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لي ميونغ - باك، رئيس جمهورية كوريا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لي ميونغ - باك (تكلم بالكورية؛ ووفّر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أن ابدأ بتقديم أخلص التهاني للسفير النصر على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ولدي كل الثقة بأن هذه الدورة سوف تحقق نتائج مثمرة تحت قيادته القديرة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بأحرّ التهاني إلى الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة، بتأييد إجماعي من الدول الأعضاء، ولأشكره على الالتزام والتفاني الكبيرين اللذين أبداهما على مرّ السنوات الخمس الماضية لتحقيق رؤية الأمم المتحدة المتصفة بالمسؤولية. ولا أشك في أنه سيسهم إسهاماً أكبر خلال ولايته الثانية لإيجاد أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لانضمام جمهورية كوريا إلى عضوية الأمم المتحدة. وليس من قبيل المبالغة القول إن جمهورية كوريا أنشئت مع الأمم المتحدة، ونمت مع المنظمة. فتحت رعاية الأمم المتحدة تشكّلت الحكومة الديمقراطية لجمهورية كوريا في عام ١٩٤٨. ومن خلال قرار الجمعية العامة ١٩٥ (د-٣)، اكتسبت حكومة جمهورية كوريا اعترافاً دولياً بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة في شبه الجزيرة الكورية. وعندما اندلعت الحرب الكورية بعد ذلك بعامين، أدت قوات الأمم المتحدة دوراً حاسماً في الدفاع عن البلد. وفي أعقاب الحرب، وخلال سنوات إعادة البناء الوطني، وفّرت لنا الأمم المتحدة مساعدات اقتصادية سخية ومفهوم عالمية حقوق الإنسان، وبالتالي تعزيز التقدم على الجبهتين الاقتصادية والديمقراطية.

وعلى الرغم من هذه العلاقات التاريخية الخاصة بين الأمم المتحدة وجمهورية كوريا، لم يتم قبول جمهورية كوريا في الأمم المتحدة إلاّ بنهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١، أي بعد أكثر من ٤٠ عاماً. وعلى مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية، بذلت جمهورية كوريا كل جهد لإعمال مبادئ وقيم الأمم المتحدة. فأدينا دوراً فعالاً في مختلف مجالات التعاون الدولي، بما في ذلك مكافحة الفقر على الصعيد العالمي، والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وصون السلام الدولي.

لقد بدأت جمهورية كوريا مسيرتها كأحد أشد البلدان فقراً في العالم، غارقة في الحرب والفقر، واستطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً على كلتا الجبهتين الاقتصادية والديمقراطية. لذلك، يمكن القول بحق إن جمهورية كوريا قصة نجاح دولية مثالية، تحتضن وتظهر تماماً القيم التي تنادي بها الأمم المتحدة، سواء كانت تلك المتعلقة بالديمقراطية أو حقوق الإنسان أو التنمية.

وتود جمهورية كوريا الآن أن ترد الجميل للمجتمع الدولي وحتى أكثر مما تلقت منه. ونحن على استعداد لمد يد العون إلى المحتاجين، ولتزويدهم بالدعم والرعاية المناسبين. إننا حرصاء على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، والقيام بدور بناء في التصدي لمختلف التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وصون السلام والأمن الدوليين هو المسؤولية الأساسية للأمم المتحدة. فعلى مدى الـ ٦٠ عاماً الماضية، بذلت الأمم المتحدة كل جهد ممكن لمنع الحروب والصراعات المسلحة في الساحة الدولية. علاوة على ذلك، فهي وفرت الوسائل المتنوعة والمبتكرة لصون السلام المستدام في أنحاء العالم الخطيرة، من الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولعل أبرز مثال هو النهوض بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحدثت

زيادة في الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ نهاية الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، لم تحدث زيادة في عدد الموظفين فحسب، بل أصبحت الأعمال التي تقوم بها العمليات أيضاً أكثر تنوعاً ومتعددة الأوجه، فهي توسعت إلى أبعد من رصد وقف إطلاق النار لتصل إلى المساعدة في بناء الدولة.

إن عمليات حفظ السلام توفر أملاً كبيراً للملايين الذين يعانون في خضم الحروب والكوارث الطبيعية. وتشعر جمهورية كوريا بالفخر للمشاركة في ١٠ بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك البعثتان الموجودتان في لبنان وهايتي.

واليوم، بينما لا يزال المجتمع الدولي يعاني من التهديدات الأمنية التقليدية، فهو يواجه أنواعاً جديدة من التهديدات الأمنية، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديد الناجم عن الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز نظامه لعدم الانتشار بغية منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والقذائف البعيدة المدى.

علاوة على ذلك، برز تهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية كمشكلة أمنية خطيرة تتطلب بذل جهود متضافرة من المجتمع الدولي، ولا سيما منذ الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وتقف جمهورية كوريا بحزم ضد الإرهاب، وتدين كل أشكاله ومظاهره. والإرهاب، الوسيلة الشريرة لتحقيق الأهداف السياسية التي تودي بحياة المدنيين الأبرياء، لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد عزمه على استئصال الإرهاب، وتكثيف جهوده الجماعية لمكافحة الإرهاب.

ولعلّ أكبر تهديد هو التهديد الذي ينبع من الإرهاب النووي. فالتعاون الدولي مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى لمنعه. وفي أعقاب مؤتمر القمة الأول للأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة العام الماضي، سيعقد مؤتمر القمة الثاني من هذا القبيل في سول في آذار/مارس ٢٠١٢. وتبذل جمهورية كوريا كل جهد ممكن لكفالة أن يشكّل مؤتمر القمة فرصة قيّمة للمجتمع الدولي كي يبني نظاماً للتعاون الدولي يكون أكثر صلابة، وهو أمر ضروري لمنع الإرهاب النووي.

ولقد شهد المجتمع الدولي هذا العام موجة تغيرات هائلة تجتاح شمال أفريقيا والشرق الأوسط. فالحركة الديمقراطية التي بدأت في تونس، ثم امتدت بسرعة إلى مصر وليبيا، أثبتت أن الديمقراطية هي قيمة عالمية للجنس البشري تتخطى المناطق والثقافات. وفي هذه اللحظة بالذات، يركب شعبا سورية واليمن المخاطر الكبيرة لحمل شعلة الحرية والديمقراطية عالياً.

إن الديمقراطية أداة توحّد القيم الأساسية للبشرية، مثل الحرية والمساواة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وطلب الشعوب للديمقراطية هو حقها المشروع. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة القيام بكل ما في وسعهما لحماية هذه الشعوب من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان.

وأدت جهود الأمم المتحدة دوراً كبيراً في التقدم الديمقراطي الذي تحقق مؤخراً في أفريقيا. فالأمم المتحدة يسّرت ولادة جمهورية جنوب السودان عن طريق إجراء استفتاء سلمي، واضطلعت بدور حاسم في تقدم الديمقراطية في كوت ديفوار عن طريق عملية نقل السلطة.

ومع ذلك، ومثلما يظهر التاريخ بمنتهى الوضوح، فإن بناء الديمقراطية ليس بالمهمة السهلة. ومن المهم للاقتصادات الناشئة في أجزاء كثيرة من العالم أن تصبح مستدامة وقوية. وقبل كل شيء، من الضروري لهذه الدول أن تشكل حكومات مستقرة من خلال الانتخابات، وتحقق

التنمية الاقتصادية. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون موجودة لمساعدتها.

إن الديمقراطية تشكّل أساساً للتنمية الوطنية المستدامة. وبالنسبة إلى جمهورية كوريا، إن النمو الاقتصادي وإضفاء الطابع الديمقراطي قد تحققا على نحو يعزز أحدهما الآخر.

وفي القرن الحادي والعشرين، وفي هذا العصر من العولمة وثورة الاتصالات، فإن مد التحول الديمقراطي لا يمكن وقفه بغض النظر عن المكانة الاقتصادية للبلد.

وأعتقد أن الاقتصاد النابض بالحياة سوف يدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام في جميع أنحاء العالم. وتقديم المساعدة إلى الدول النامية كي تواصل تحقيق الديمقراطية والنمو الاقتصادي كليهما هو في الواقع الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة.

إن اقتصاد السوق والديمقراطية قد مكّنا البشر من الوفاء بالرغبة في تحقيق حياة أفضل، إلى جانب قيم الحرية والسعادة الفردية. غير أن الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، التي وللأسف تصحب اقتصاد السوق المتطور جداً اليوم، تستدعي التفكير في النظام الرأسمالي والمزيد من المسؤولية العامة.

والفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ينبغي عدم مواجهتها كقضية فقر فحسب، ولكن ينبغي فهمها أيضاً كعنصر محتمل لزعزعة استقرار السلام الدولي. علاوة على ذلك، هذا التفاوت نقيض الرؤية العالمية لتحقيق الرخاء المشترك للبشرية جمعاء.

إن تنمية النظم الإيكولوجية في العالم لن تتحقق إلاّ عندما يتقاسم أعضاء المجتمع الدولي العبء بعضهم مع بعض، ويعملون معاً على نحو يكمّل كل منهما الآخر لتحقيق هذا الهدف المشترك. ويجب على الدول المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية في زيادة قدرتها إلى أقصى حد حتى تتمكن من تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين بمفردها. وتحقيقاً لذلك، من المهم تعزيز المناخ العالمي الذي يؤدي إلى دعم تنمية التجارة والاستثمار والمال والموارد البشرية في البلدان النامية.

ويجب أن تركز المعونة الدولية على مجالات تشكّل أساساً للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وأن تقدم الدعم لها من قبيل البنية التحتية وبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة. وفي الوقت نفسه، يجب بذل الجهود لتعزيز دور المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في المساعدة على تحقيق التنمية. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى إيمان صادق بأن النمو في البلدان النامية سيوفر حافزاً قيّماً لنمو الجميع، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، عن طريق توسيع الطلب العالمي ككل.

ومن خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، أصبحنا ندرك مرة أخرى أننا نعيش في عالم مترابط جداً. فالأزمة المالية التي بدأت في مكان واحد أصبحت عالمية في لحظة. فما من بلد بمنأى عن اللدغة المريرة للأزمة الاقتصادية. وإزاء تلك الأزمة، تم إنشاء مجموعة العشرين التي تجمع بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء.

إن برنامج توافق الآراء التنموي بشأن النمو المشترك، الذي اعتمد في سول العام الماضي خلال مؤتمر قمة سول لمجموعة العشرين، وخطة العمل المتعددة السنوات لمجموعة العشرين يوجزان التدابير المحددة لتحقيق النمو الذي يشمل البلدان النامية بوصفها شريكة. وكعضو في مجموعة الـ ٢٠، ستنفذ جمهورية كوريا تلك التدابير بإخلاص ونشاط.

وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية، التي تؤازرها الأمم المتحدة، جدول أعمال هاماً آخر للسعي إلى تحقيق النمو المشترك بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. وسوف تشارك حكومة جمهورية كوريا مشاركة نشطة في التعاون

الإنمائي الدولي، مثلما تتضمّنه الأهداف الإنمائية للألفية. سننفذ بإخلاص خطتنا الرامية إلى مضاعفة المستوى الحالي لمساعداتنا الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥؛ ومن خلال استلهام الحكمة من تجربتنا الماضية، سنساعد البلدان النامية في سبل بناء القدرات على تحقيق النموً الحقيقي بالاعتماد على نفسها.

آمل أن يتيح المنتدى الرفيع المستوي بشأن فعالية المعونة المقرر عقده في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام فرصةً قيمة لوضع نموذج جديد للتعاون والشراكة العالميين من أجل التصدي بفعالية للتغيرات والتحديات الجديدة في التعاون الإنمائي الدولي.

إن تكلفة النمو المتهور الذي يتجاهل التحذيرات البيئية ستفوق الخيال. فقد تسبب ارتفاع درجات الحرارة في الأرض الناجم عن انبعاثات الاحتباس الحراري في حدوث ظواهر مناخية غير اعتيادية. ويؤدي الضرر الواقع على النظام البيئي من جراء تأثير الاحتباس الحراري إلى أضرار اقتصادية هائلة في العديد من أنحاء العالم.

ويتعين علينا، لحماية بيئتنا وتعزيز النمو في الوقت نفسه، أن نقلل من استخدام الوقود الأحفوري وأن نزيد من استخدام الطاقة المتجددة، مع تعزيز الاستخدام الآمن للطاقة النووية. سوف تخلق التكنولوجيا الخضراء المكرسة لتحقيق هذه الأهداف المزيد من الوظائف للناس وسوف تمكننا من بلوغ النمو الاقتصادي المستدام في العقود المقبلة.

وبعد أن حددت جمهورية كوريا ”النمو الأخضر“ نموذجاً وطنياً لنموها في عام ٢٠٠٨، فهي تعمل بنشاط لبلوغ هذا الهدف. كانت جمهورية كوريا أول بلد في العالم يقوم بسن القانون الإطاري بشأن خفض الكربون والنمو الأخضر. كما نقوم باستثمار ٢ في المائة من الناتج الوطني الإنمائي الإجمالي في القطاعات الخضراء سنوياً.

ومن التطورات المهمة الأخرى تدشين المعهد العالمي للنمو الأخضر، الذي أسسته جمهورية كوريا بالتعاون مع البلدان المماثلة لها في طريقة التفكير. ويهدف المعهد إلى تقاسم أحدث التكنولوجيا الخضراء والخبرات مع البلدان النامية. وبذلك، ستصبح البلدان النامية قادرة على الانضمام إلى حركة النمو الأخضر وبلوغ النمو الاقتصادي والحماية البيئية كمجتمع عالمي واحد.

يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر أهمية من أي وقت مضى في إعادة التوازن في النظام البيئي العالمي وتعزيز النمو المشترك في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أرحب بإدراج ”الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر“ بوصفه الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وأتطلع إلى أن يخرج المؤتمر برؤية وخطة عمل قويتين للتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

يشكل التهديد النووي الكوري الشمالي تحديات كبيرة للسلام في شبه الجزيرة الكورية، وشمال شرق آسيا، وما وراءه. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، بذلت جمهورية كوريا جهوداً دبلوماسية دؤوبة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وستواصل ذلك.

في القرن الحادي والعشرين، يجب أولاً أن نعمل معاً إذا أردنا تحقيق السلام والازدهار. هذا توجه تاريخي يجب أن تشارك فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويحدوني الأمل في أن أرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي تتمتع بالسلام والازدهار بأن تصبح عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. حين تختار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طريق المصلحة المتبادلة والازدهار المشترك، سوف نكون مستعدين للمساعدة في ذلك المسعى إلى جانب المجتمع الدولي. وآمل

مخلصاً أن يؤدي هذا إلى تغيير شبه الجزيرة الكورية من مكان للصراع والاضطرابات إلى ركيزة للسلام في شمال شرق آسيا وفي العالم.

اليوم، تواجه البشرية مجموعة من التحديات العابرة للحدود الوطنية تتطلب تعاوناً دولياً أوثق من ذي قبل. وفي هذه اللحظة التاريخية، ستقع على الأمم المتحدة مسؤولية ودور أكبر لتضطلع بهما.

خلال الستين عاماً التي مرت منذ إنشاء الأمم المتحدة، شهدت ديناميات العلاقات الدولية تحولاً أساسياً وهيكلياً. وللاستجابة للمطالب الجديدة للعصر والتصدي لتحديات المستقبل المتعددة، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى باستمرار لتجديد نفسها وإعادة إبداعها. على وجه الخصوص، ينبغي إصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر ديمقراطية ومساءلة حتى يتمكن من الوفاء بولايته في صون السلم والأمن الدوليين. ظلت جمهورية كوريا تشارك بنشاط في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وسنواصل الإسهام بشكل بناء في هذه المناقشات في المستقبل.

وستواصل جمهورية كوريا، في ظل روح ميثاق الأمم المتحدة الباقية دوماً في قلوبنا، التعاون بنشاط مع المنظمة لجعل الأمم المتحدة أكثر قوة في زمان التغيير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لي ميونغ - باك، رئيس جمهورية كوريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودورو أبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الإستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب من رئيس جمهورية غينيا الإستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الإستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وان أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو (تكلم بالفرنسية): نشارك في هذه المناقشة للجمعية العامة بصفتنا المزدوجة رئيساً دورياً للاتحاد الأفريقي ورئيساً لجمهورية غينيا الاستوائية. وأفعل ذلك عن اقتناع تام بأن مرور السنوات والخبرة المكتسبة خلال ٦٦ عاما من عمر هذه المنظمة العالمية ستلهم المجتمع الدولي أخلاقياً وستجعله متضامنا اجتماعيا وموحدا سياسيا بالقواعد والمبادئ العالمية من أجل التصدي لأي حالة طارئة أو أي تهديد يمكن أن يؤثر على كوكبنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوليل (موريشيوس).

وانطلاقاً من هذا الاقتناع، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر، على انتخابه مؤخراً رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إنه يمثل ثقافة عريقة أسهمت بالكثير في تطور الإنسانية، وينحدر من بلدي مسالم يبدى التضامن ويساهم في صون السلام الأمن وتحقيق التنمية في العالم. إننا على يقين بأن الأمم المتحدة، تحت قيادته، ستكون قادرة على حل المشاكل الخطيرة التي تؤثر على بلداننا.

كما نود أن نتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إعادة انتخابه لرئاسة هذه المنظمة العالمية، اعترافاً بالعمل الذي قام به خلال السنوات

الخمس الماضية بالرغم من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة التي واجهها كوكبنا ولا يزال.

وعلى أساس ذلك الاقتناع، يجب على الأمم المتحدة، بالنظر إلى التوجه الحالي الذي تحول فيه إلى نادٍ للأقوياء، أن تعيد تشكيل نفسها حتى تتمكن من استعادة مكانتها باعتبارها أكثر المنظمات تمثيلاً وعدالة في العالم – منظمة يستطيع أولئك الذين تسعى لحل مشاكلهم أن يشاركوا فيها وأن يسمعوا أصواتهم. من شأن ذلك أن يكفل إضفاء الديمقراطية على جميع أجهزة هذه المؤسسة العالمية.

فيما يتعلق بالسلم والأمن، فإن أفريقيا، التي تشهد العديد من الصراعات بين الأشقياء، الناجمة في معظم الأحوال عن عوامل داخلية وخارجية وأطراف ثالثة، قد قالت بحسم إنها تؤيد التسوية السلمية للصراعات، أينما كانت، عبر الحوار والوساطة والتفاوض.

واليوم، تشهد أفريقيا، التي تعرضت بلدانها وشعوبها للاستغلال عبر القرون من قبل قوى أجنبية، شكلا جديدا للاستعمار الجديد ينطوي على تدخل القوات على أساس المبادئ الإنسانية والحريات الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يجب على أفريقيا أن تضع شخصيتها السياسية الدولية في الواجهة، حتى يحظى الاتحاد الأفريقي بالاحترام، وأن تتجاوز الخلافات الداخلية الناجمة عن مصالح غير معلنة.

إن التدخل بالقوة، سواء كان داخلياً أو خارجياً، لم يقدم أبداً حلاً دائماً للصراعات منذ إنشاء الأمم المتحدة، مثلما شوهد في العديد من الصراعات التي وقعت خلال الخمسين عاماً الماضية. للأسف، بإمكاننا أن نرى كيف يساء استعمال الأمم المتحدة، بحجة التدخلات الإنسانية، بينما تلك التدخلات في واقع الأمر لم تأت إلا بالمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان للشعوب المتضررة. إن استخدام القوة في النزاع المسلح ليس عاملاً موحداً، بل بالأحرى عامل فرقة وتدمير.

يعترف الاتحاد الأفريقي بانتصار المجلس الوطني الانتقالي الليبي في كفاحه ضد الشمولية، ويوصي بأن تنفذ الحكومة التابعة للمجلس برنامجاً يهدف إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة، تكفل له الشرعية من خلال مشاركة جميع المجموعات التي تشكل مجتمع الشعب الليبي.

فيما يتعلق بالحالة في تونس ومصر، ندعو أيضاً حكومتي البلدين أن تُقرّا الهياكل القانونية والإدارية الضرورية للعمليات الديمقراطية وقيام مؤسسات الدولة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة لدولة جنوب السودان على حصولها على عضوية الأمم المتحدة، وأن أعرب عن أملنا في أن يعيش شعبا السودان وجنوب السودان في سلام وانسجام مع جميع جيرانهما ومع المجتمع الدولي.

يعاني عالم اليوم من أزمة اقتصادية ومالية لا يمكن التكهن بتداعياتها. لقد جاءت نتيجة لعدم عقلانية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي الحالي، الذي تنكَّر للمبادئ الاجتماعية والإنسانية للمساواة والعدالة والإنصاف.

في المجال السياسي، لا يمكننا أن ننقل القيم الثقافية لأحد البلدان أو لمجموعة من البلدان إلى بلدان أخرى، فقط لأن العالم، ولأن السياسات نفسها، في سبيلهما إلى العولمة. بل الأحرى أن نعزز الحوار والتعايش بين الثقافات والحضارات، لأننا، إنْ لم نفعل ذلك، فأن مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها سوف يختفي بصورة تلقائية.

صحيح أن الديمقراطية مبدأ نبيل، وأنها تنطبق على أي قيمة ثقافية تمارسها الشعوب وتقبل بها. وإنكار ذلك يرقى إلى أن يكون خيانة لروح الديمقراطية التي يجب أن تتطور بالانسجام مع ثقافة كل شعب من الشعوب.

على الجبهة الاقتصادية، يجب إظهار البعد الاجتماعي للشعوب في شكل أنشطة إنتاجية تعود بالنفع على البشرية. في ذلك السياق، لا يمكن أن نجد أي مبرر لما نشاهده من إقامة الحواجز، والإغلاق، والتمييز في التبادلات الاقتصادية والعلمية والتقنية الراهنة بين الدول، إذ لن يؤدي ذلك إلا إلى إدامة إفقار البعض وزيادة ثراء البعض الآخر.

إن مستوى مشاركة القارة الأفريقية في الأسواق العالمية مثير للسخرية، إذ لا يتجاوز حتى ١ في المائة، بالرغم من إمكاناتها الاقتصادية والبشرية، التي وصفتها الدراسات بأنها تمثل الخلاص للبشرية في المستقبل. تدعو أفريقيا البلدان المتقدمة النمو إلى التحلي بروح التضامن ومساعدتها في تطوير اقتصادها حتى تصبح جزءا لا يتجزأ من هذا الكوكب.

لا تطلب أفريقيا الصدقة. تحتاج أفريقيا إلى مستوىً من الدعم الاقتصادي والتكنولوجي يمكنها من استغلال مواردها الواسعة، التي، إلى جانب إسهامها في تسريع تنميتها، تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لشركائها. يتطلب كل ذلك تغييرات عميقة في الطريقة التي نفكر بها في النظام الراهن وتعديلاً في المناهج والإجراءات المستخدمة في التجارة الاقتصادية الدولية.

إن النظام الاجتماعي يحدده النظامان السياسي والاقتصادي، بيد أن السياسي لا يمكنه أن يتطور بصورة سليمة ما لم يتطور الاقتصادي أيضاً. في ذلك الصدد، تبذل أفريقيا جهودا كبيرة لتنمية ديمقراطياتها الوطنية، وقد تمكنت العديد من الدول الأفريقية من تكييف هياكلها السياسية والقانونية والإدارية لتلبي المتطلبات الأساسية للديمقراطية.

بالرغم من ذلك، من أجل ترجمة النظرية إلى واقع، يجب الوفاء ببعض المتطلبات الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات المادية للبشرية. وهكذا فإن العديد من البلدان قد فشلت في هذا الصدد. وبدلاً من أن تؤتي خطط هذه البلدان أكلها، اجتاحتها صراعات بين الأشقاء لأنها لم تلبِّ تلك الاحتياجات الأساسية.

علاوة على ذلك، تواجه القارة الأفريقية، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، الآثار المدمرة لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والجفاف، والمجاعة، والأمراض غير المعدية، التي تقضي على الملايين من الضحايا. في ذلك الصدد، نظم الاتحاد الأفريقي مؤخراً مؤتمراً للمانحين بهدف مساعدة الضحايا في القرن الأفريقي، حيث الصومال الأكثر تأثراً. وقد أوفى الاتحاد الأفريقي بالتزامه بالتصدي لهذه الحالة الطارئة. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن يمد المجتمع الدولي يد العون.

ونعتقد أنه ينبغي للبلدان المتقدمة، التي تتحمل صناعاتها المسؤولية عن احترار الغلاف الجوي، أن تفي بالتزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو وأن تعوض البلدان النامية عن الضرر والأذى الناتجين عن آثار احترار الغلاف الجوي.

والنساء والأطفال والشباب هم الفئات الأكثر تضررا في هذه الأزمة. غير أن الشباب لا يمكنهم، دون النمو البدني والفكري والأخلاقي، تسلم الراية من الجيل الحالي لضمان مستقبل الأمم. ومن ثم فإن من الضروري تقديم المساعدة المعنوية والمادية اللازمة للشباب لضمان تنمية القارة في المستقبل.

وفي هذا الصدد، اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في سيبوبو في غينيا الاستوائية برنامجا لتشجيع توظيف النساء والشباب ومكافحة العمالة الناقصة، فضلا عن توفير التدريب المهني والأكاديمي. وهذا البرنامج بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي.

وفي بلدي، جمهورية غينيا الاستوائية، نحن ملتزمون ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المحددة لعام ٢٠١٥. وخلال

المؤتمر الاقتصادي الوطني الذي عقد في عام ٢٠٠٩ لوضع خطط لترشيد استخدام مواردنا النفطية وغيرها، اعتمدت الحكومة برنامجا وطنيا للتنمية الاقتصادية يهدف إلى ضمان لحاق غينيا الاستوائية بركب الاقتصادات الناشئة بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالتوازي مع هذا البرنامج، تنفذ الحكومة إصلاحات سياسية وقانونية وإدارية من أجل تطوير الديمقراطية على النحو الأمثل وضمان الرقابة والشفافية وحسن الإدارة الاقتصادية والسياسية وكفالة أقصى قدر من الاحترام لحقوق الإنسان.

إن البيئة السياسية في بلدي هي بيئة مثلى لتعزيز السلام والاستقرار والمصالحة بين جميع القوى السياسية التي تعمل معا في انسجام استنادا إلى مجموعة موحدة من المعايير السياسية التوافقية.

وأخيرا، فإن غينيا الاستوائية تشارك في هذه المناقشات بقدر جيد من التفاؤل، استنادا إلى اعتقادنا أنه، خلافا للأنانية التي تمنع دولا كثيرة من توحيد جهودها للتصدي للمشاكل التي تواجه عالمنا، فإن ما نراه كل يوم هو تنامي الوعي والعزم الأخلاقي الدولي على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مركزا حقيقيا لوحدة المجتمع الدولي وتماسكه.

بينما كانت أفريقيا معزولة في الماضي حقا، فإن ثمة زيادة مستمرة اليوم في مجموعة البلدان التي تثق في أفريقيا وفي دولها وفي الإسهام الذي يمكنهما تقديمه للتنمية العالمية. نتمنى لدورة الجمعية العامة السادسة والستين كل النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يلقيه عاهل المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك عبد الله (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا الجمع التاريخي مرة أخرى. وأود أن أقدم تهاني الحارّة لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر. إن الأردنيين يتذكرون جيدا فترة عمله المميزة سفيرا لقطر في الأردن. وأود أن أعبر، السيد الأمين العام، عن تهاني الحارة على انتخابكم لفترة ثانية.

في هذا العام، في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، يجد الزعماء أنفسهم مطالبين بأن يستمعوا وأن يعملوا؛ وأن يحلوا الأزمات العالمية الخطيرة اليوم في مجالات الاقتصاد والبيئة والسلام؛ وأن يدعموا المساواة في الكرامة بين جميع البشر وأن يدعموا، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، المساواة في الحقوق بين دولنا؛ وأن يوفروا حياة سياسية واقتصادية أكثر شمولا للجميع، وخصوصا الشباب؛ وأن يثبتوا أن تحقيق العدالة العالمية، بإتباع الأصول القانونية السلمية، ليس مجرد كلام: وأنه أمر يمكن تحقيقه، ويمكن تحقيقه الآن.

لقد وصل التحدي إلى منطقتي، حيث تحدث في الوقت الراهن تحولات تاريخية. وشهدنا في هذا العام تغيرات هائلة، بعضها عبر عمليات انتقال منظمة، وأخرى رافقتها أحداث صاخبة كان لها ثمن باهظ من الدم المسفوح والخسائر. ولكن أولئك النفر منا ممن رحبوا بالإصلاح وناصروه متفائلون. ونحن نرى في الربيع العربي فرصة لإضفاء الطابع المؤسسي على التغير الإيجابي، وهو تغير ضروري لبناء مستقبل منيع آمن ومزدهر. وبوسعنا أن نبني على الإنجازات الرائدة للحضارة العربية الإسلامية، بما تحمله من قيم جوهرية من تعاطف وتحمل للمسؤولية وتسامح واحترام للغير.

وبالنسبة لبلدي، فإن هذه الفرص تفتح الباب أمام عملية كبرى لتنشيط جهدنا الإصلاحي. ونحن نريده أن يكون جهدا وطنيا ينخرط فيه الجميع ويمكنه تحقيق هدفنا المتمثل في الحكومة البرلمانية. وليس المقصود من التغيير الديمقراطي الذي لا رجعة عنه والذي نسعى إلى تحقيقه مجرد إنشاء هياكل جديدة. بل إنه يعني ترسيخ نمط حياة جديد يتمثل في: المسؤولية النشطة بالمشاركة في الأحزاب السياسية؛ ووضع مناهج عمل سياسية واقتصادية واجتماعية؛ والعمل مع الآخرين لبناء المستقبل الذي يحتاجه شعبنا. ويعني التغيير الديمقراطي أيضا أن نبني الإصلاح على الإصلاح، بما في ذلك توفير مقومات الحياة السياسية الديمقراطية من سيادة قانون وعدالة وحقوق وحريات.

وقد شرع الأردن، في مرحلة مبكرة، في استعراض الوثيقة التي تشكل حجر الزاوية لحياتنا السياسية، ألا وهي الدستور. ويعكف البرلمان حاليا على وضع اللمسات النهائية على التعديلات لكي يصادق عليها مجلساه. ومن بين هذه التعديلات الرئيسية إنشاء محكمة دستورية مستقلة ولجنة انتخابية مستقلة.

ويعمل الأردن أيضا مع شركائنا للتصدي لخطر عالمي آخر، ألا وهو، الأثر السلبي الهائل للصراع الإقليمي. والأزمة الجوهرية، التي تمثل أكبر عامل منفرد يؤدي إلى الانقسام وعدم الاستقرار، هي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

إننا نواجه اليوم مأزقا خطيرا. ولم تكتسب الفرص، التي كانت متوفرة قبل عام لدفع المحادثات قدما وضع نهاية حاسمة للصراع، زخما. فتوقفت المفاوضات ووصلت حالة الإحباط إلى ذروتها. وحتى ونحن نتكلم الآن، لا يزال النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مستمرا على الرغم من جميع أحكام القانون الدولي وفي مواجهة احتجاجات دولية قوية.

ونرى النشاط الاستيطاني مستمرا في القدس، مع أن هذه واحدة من قضايا الوضع النهائي الرئيسية التي لا يمكن التوصل إلى حل لها إلا من خلال المفاوضات. ويشكل ذلك مصدر قلق عالمي. واقتبس عن والد جدي قوله إن ثمة رابطا مقدسا يربط المسلمين في جميع أنحاء العالم بهذه المدينة المقدسة. ولا تسعفني الكلمات في وصف الأزمة التي يمكن أن تنتج عن الضرر الذي قد يلحق بالأماكن المقدسة لأي دين أو عن الجهود الهادفة إلى طمس الهوية العربية للقدس الشرقية.

إن الحل القائم على وجود دولتين والذي ينهي الصراع بتلبية احتياجات الجانبين هو الحل الوحيد والممكن لضمان سلام دائم. والحل القائم على وجود دولتين، دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتملك مقومات البقاء ودولة إسرائيل التي تحظى بالقبول وتتمتع بالأمن، هو جوهر جميع المقترحات الدولية الرئيسية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

والجميع متفقون على ضرورة المضي قدما وسريعا في المفاوضات لحل قضايا الوضع النهائي الرئيسية الأربع،

وهي الحدود والقدس واللاجئون والاستيطان. وعندها فحسب سيتوقف هذا الصراع عن كونه بقعة ساخنة للعنف العالمي، وسيمكّن للشعب في كلا الجانبين الشروع في بناء مستقبله في سلام.

لقد أدرك الرئيس أوباما هذه الضرورة الاستراتيجية عندما وضع معايير لإيجاد حل في ١٩ أيار/مايو. ولقد نظر العرب إلى هذه المعايير بإيجابية. وبَنَت إسرائيل مستوطنات. وطرحت المجموعة الرباعية والاتحاد الأوروبي والرئيس ساركوزي وممثلون آخرون للمجتمع الدولي أفكارا قابلة للتنفيذ. ورحب العرب بها. وبَنَت إسرائيل مستوطنات. وهذا هو واقعنا الآن.

لا يمكن لنا أن نعلم الجيل القادم احترام القانون والقبول المتبادل إذا ما رأى القانون والحل الوسط يخفقان مرارا وتكرارا. غير أنه يجب علينا أن نتمسك بالقانون، وإلا انهارت الحضارة. ولا يمكننا تعليم قيمة العملية السلمية إذا ما أخفقت العملية السلمية المرة تلو الأخرى. ومع ذلك علينا أن نتمسك بالعملية السلمية، وإلا ستضيع البشرية.

وأمام هذا الطريق المسدود، يتمسك الأردن والدول العربية بشدة بمبادئ السلام والقانون. وقد جئنا إلى هنا، إلى بيت الأمم، سعيا وراء عدالة الأمم.

وسنستمر في دعمنا القوي لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة، تجسيدا لتطلعاته وفقا لقرارات الأمم المتحدة وضمن تسوية شاملة وعادلة، بما في ذلك حل جميع قضايا الوضع النهائي. إنه لحقهم أن يسعوا إلى ذلك هنا، في بيت الأمم، الأمم المتحدة. وهذا ما يتوجب علينا جميعا دعمه.

ونحن نسعى إلى إعطاء دفعة دولية جديدة وقوية، باتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء الصراع. ونحن لا نبحث عن كلمات، ولا عملية، بل عن نهاية حاسمة للصراع وبداية جديدة للسلام، السلام الذي يتأتى بقيام دولة حقيقية. ونسعى إلى حصول الفلسطينيين على حقوق معترف بها، حقوق تسمح للناس بأن يتطلعوا إلى المستقبل بكرامة وأمل. إننا نسعى إلى سلام يحقق الأمن الحقيقي للإسرائيليين الذين سيتخلصون من عقلية القلعة ويحققون القبول في منطقتهم وفي العالم.

إن الرجال والنساء في كل مكان يتشاطرون شواغل أساسية: تحقيق حياة أفضل لأنفسهم وأسرهم والشعور بالأمان وهم يخططون للمستقبل، وأن يكون صوتهم مسموعا بشأن كيفية تنظيم المجتمع والحصول على حقوق يمكنهم أن يعولوا عليها. وهذه الآمال لم تتحقق بالنسبة للكثيرين. لكن حقبة جديدة تبدأ في منطقتي، مع فرص جديدة للمضي قدما نحو الديمقراطية والأمن والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر عاهل المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية فنلندا.

اصطُحبت السيدة هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة هالونن (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة كل من الرئيس والأمين العام على انتخابهما.

إننا نعيش في عصر التكامل والترابط. ولا يمكن لأي بلد التصدي لجميع التحديات التي تواجهه بمفرده. وينبغي أن يكون كل بلد جزءا من الحل. وثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى استجابات مشتركة. وبالتالي، فقد زادت أهمية الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة، أو مجموعة الـ ١٩٣ كما يحلو لي أن أسميها، هي قصة نجاح. وقد خدمتنا المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة – السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية – جيدا لعدة عقود.

والأهداف الإنمائية للألفية هي أمثلة أحدث على النطاق العالمي للأمم المتحدة. وقد ألهمت هذه الأهداف الحكومات لتنفيذ تدابير تنقذ أرواحا في كل يوم.

وتقف الأمم المتحدة أيضا في طليعة الدعم لتمكين المرأة. وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تمنح النساء والفتيات صوتا أقوى وأكثر اتحادا. ولقد استمتعت حقا بسماع عدد كبير من المتكلمين اليوم يؤكدون على هذا الاتجاه الهام.

لقد أسهمت العولمة في النمو الاقتصادي الكبير. غير أن ثمار ذلك النمو ليست موزعة بالتساوي بين الدول وفي داخلها. وهذا أمر خاطئ، وهو غير مستدام. فمن واجبنا بناء مستقبل مستدام لكوكبنا وسكانه. والاستدامة، بإيجاز، تعني قدرة الكوكب على التكيف ودعم احتياجات الناس كافة في جميع أنحاء العالم.

لقد أنجزنا، نحن المجتمع العالمي، الكثير منذ اعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية قبل ١١ عاما. وثبت أن كليهما من الأدوات الفعالة للقضاء على الفقر المدقع.

ولكن العمل يجب أن يستمر بمزيد من العزم. ويجب علينا احترام الترابط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وإذا أُهمل بعد واحد حتى من هذه الأبعاد، فإن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة.

أعادت الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط مرة أخرى التأكيد على ترابط التنمية وحقوق الإنسان والسلم والأمن. يجب أن يكون الجميع متمتعين بالحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويسرني أن أترأس الفريق الرفيع المستوى بشأن الاستدامة العالمية جنبا إلى جنب مع السيد زوما رئيس جنوب أفريقيا. وسوف نقدم توصياتنا بنهاية هذا العام. هدف الفريق هو القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، وجعل النمو شاملا، وجعل الإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة، إلى جانب مكافحة تغير المناخ، واحترام نطاق باقي حدود كوكبنا. إننا مقتنعون تماما بأن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مترابطان،ويمكن الوصول إليهما معا. إنه حقا نضال واحد.

يبني الفريق جسورا بين الاقتصاد والإيكولوجيا والعدالة الاجتماعية. تمكين المرأة والشباب أمر حيوي لتحقيق هدفنا. فمن الضروري استخدام جميع الموارد البشرية لتنمية مجتمعاتنا.

لم نناقش فحسب تحديد الأهداف ولكن أيضا كيفية الوصول إليها. أعتقد بأن توسيع الأهداف الإنمائية للألفية في أهداف التنمية المستدامة في حوالي العام ٢٠١٥، يمكن أن يساعد المجتمع الدولي على مواصلة كفاحه ضد الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

في عالم اليوم، هناك صراعات كثيرة جدا. لأنها غالبا ما تحدث داخل البلدان فهي تشكل على وجه

الخصوص، خطرا على المدنيين. تنشأ هذه الصراعات غير المتكافئة عادة من الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز ضد الأقليات.

لقد اختار الرئيس، موضوعا هاما للغاية للمناقشة العامة، وهو الوساطة. وتأتي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب الصراعات والوساطة هي في صميم عمل الأمم المتحدة. يتعين استخدام الوساطة في كل مرحلة من مراحل الصراع. نحن بحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال. التدريب والتوجيه محوريان. مشاركة المرأة والأنشطة الشعبية وعمل المنظمات غير الحكومية هي أيضا حيوية لجهودنا، إذا كنا نريد الفوز.

بناء على مبادرة من فنلندا وتركيا، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع قرارا بشأن الوساطة في شهر حزيران/يونيه من هذا العام (القرار ٦٥/٢٨٣). كما جرى ذكر ذلك اليوم، فهذا هو أول قرار بشأن هذا الموضوع في تاريخ الأمم المتحدة. حيث يهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الوساطة. وأود أن أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء لدعمها الممتاز لهذه العملية. دعونا نواصل جهودنا المشتركة أيضا خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. نحن مستعدون لذلك.

عمليات السلام بحاجة إلى أن تكون أكثر شمولا. وأود أن أؤكد على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام. السجل هو أبعد من أن يكون مثيرا للإعجاب في هذه اللحظة، حيث ما زال عدد النساء على جميع طاولات المفاوضات منخفضا بشكل يثير الانتباه. وأرحب بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتغيير الحالة، وأدعو الجميع لتقديم التزام لإشراك المزيد من النساء في هذا العمل.

فنلندا، البلد الذي أنتمي إليه، هو مؤيد قوي للأمم المتحدة، قولا وفعلا. نسهم بأكثر من حصتنا في عمليات حفظ السلام، وفي المعونة الإنمائية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ترغب فنلندا في مواصلة تحمل مسؤولياتها في مجلس الأمن، بدعم من الجمعية، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. التزامنا، هو قدرتنا على العمل في المجلس وسجلنا يتحدث نيابة عنا.

فنلندا ترحب بحرارة بجمهورية جنوب السودان بوصفها الدولة العضو ١٩٣ في الأمم المتحدة. يشكل تنفيذ اتفاق السلام الشامل شهادة على أهمية الوساطة والقيادة الإقليمية. وأثني على جهود الرئيس مبيكي وفريقه لإيجاد حلول للقضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان.

كانت الحالة المأساوية والمتطورة بسرعة في العالم العربي في صلب اهتمام المجتمع الدولي. سار الرجال والنساء معا من أجل مستقبل أفضل. إذ من المهم أن يستمروا في المشاركة جنبا إلى جنب في بناء مجتمع ديمقراطي أيضا. لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون المشاركة الكاملة للمرأة أيضا.

ونحن نرحب بليبيا الجديدة في المجتمع الدولي، تثني فنلندا على المجلس الوطني الانتقالي لتأكيده على ضرورة مواصلة بناء الإحساس بالوحدة الوطنية والمصالحة ونظام سياسي شامل مع احترام الحقوق المدنية المتساوية وحرية التعبير. تقدم فنلندا دعمها الكامل لعملية الانتقال، بما يعكس تطلعات الشعب الليبي. نحن مستعدون لدعم بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك إعمال حقوق الإنسان للمرأة. ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في تنسيق مساهمة المجتمع الدولي. إننا نرحب جدا ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط هو أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. للفلسطينيين الحق في دولة

خاصة بهم وهي فلسطين. يجب على المجتمع الدولي المجتمع هنا في الجمعية العامة، إظهار وحدته في رسالته إلى الأطراف. نحن في حاجة ماسة إلى استئناف المفاوضات التي ستؤدي، في إطار زمني متفق عليه، إلى الحل القائم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. ليس هناك وقت نضيعه.

لقد سنحت لي الفرصة لرئاسة وفد فنلندا إلى الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥. لقد شهدنا اتساعا ملحوظا في جدول أعمالنا العالمي المشترك. وسوف تؤثر قرارات اليوم ليس علينا فقط، بل أيضا على أجيال المستقبل. التغيير ضروري لبقاء الجنس البشري. وإنني على ثقة بأن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد للرد على التحديات التي يواجهها العالم.

وأتمنى لكل من تجمعوا هنا الأحسن في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة تاريا هالونين، رئيسة فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة فخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سانتوس كالديرون (تكلم بالإسبانية): خلال السنة الماضية، شهدنا أحداثا وانتفاضات شعبية هي بصدد تغيير وجه الكوكب، سياسيا واقتصاديا. كرئيس لبلد يؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف، فقد جئت إلى الجمعية العامة اليوم لأؤكد أهمية أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور الأساسي المنوط بها في مواجهة هذه الأزمات. الأزمات في حد ذاتها لا جيدة ولا سيئة؛ حيث تتوقف نتائجها على كيفية إدارتنا لها. بل يمكن أن تصبح في كثير من الأحيان فرصا حقيقية.

إن التحولات السياسية التي نشهدها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، على سبيل المثال، إذا أدت إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في البلدان المعنية، فإنها يمكن أن تكون عاملا من عوامل الاستقرار العالمي. الشعوب تطلب وتسعى إلى الحرية، واحترام حقوقها، والقدرة على اختيار قادتها والديمقراطية. ويتعين على المجتمع الدولي دعمها. إذا لم نفعل ذلك، وإذا أدرنا ظهورنا لها، فقد نرى فترة طويلة من الحروب الأهلية والصراعات، التي ينبغي لنا أن نتجنبها مهما كلف الثمن.

لذا يجب علينا أن نلتزم بتعزيز وتطبيق أساليب حل الصراعات بالوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. كلما كنا أكثر كفاءة في استخدام الدبلوماسية الوقائية، تقلصت الحاجة للتدخل.

ينبغي لنا الدعوة إلى وساطة فعالة مع الإقناع، وساطة لا تسعى لدور قيادي ولكن تلك التي تُعطى الوقت والأدوات اللازمين لبناء الثقة والتوصل إلى حلول تكون مفيدة لجميع الأطراف.

ويسرني أن أؤكد اليوم أن كولومبيا لا تؤمن بالوساطة والحلول السلمية فحسب، بل أننا وضعناهم موضع التطبيق بنجاح أيضا. لقد نجحت حكومتي في تطبيع العلاقات مع بلدين: فنزويلا والإكوادور. أجرينا ذلك على أساس المصالحة والحوار المباشر الذي يتسم بالاحترام.

قدم الرئيس السابق للأرجنتين، السيد نيستور كيرشنر، الذي كان حينئذ الأمين العام لاتحاد دول أمريكا الجنوبية مساعيه الحميدة لتحقيق التقارب بين فنزويلا وكولومبيا. كانت إدارته فعالة للغاية، وإرثا عظيما تركه لإقليمنا.

نعلم أن الحكومات والدول في أمريكا اللاتينية قد تكون لديها مفاهيم متباينة، وحتى في بعض الأحيان مفاهيم سياسية متعارضة، ولكن هذا لا يعني بأنها لا تستطيع العيش معا في سلام وتعاون. لقد اضطلعنا أيضا بإسهامات هامة في سعيا للحوار والتفاوض والوساطة في إقليمنا. إن هندوراس هي مثال على هذا الجهد. لقد انضمت فنزويلا وكولومبيا للقوى الداعمة للأطراف في هندوراس، في مصالحتها، من خلال الحوار وإعادة بناء الثقة. نجح ذلك في عودة هندوراس إلى اتحاد دول أمريكا الجنوبية.

ما قلته حتى الآن يمكن أن ينطبق أيضا على الصراعات الطويلة الأمد مثل تلك التي بين إسرائيل وفلسطين. ولن يمكن تحقيق التقدم إلا إذا، وأشدد إلا إذا، استخدم الحوار المباشر والوساطة الفعالة. إننا نشعر كما بقية المجتمع الدولي، بالقلق إزاء تعليق مفاوضات السلام، ونحث – في الواقع، نتوسل – كلا الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. هذا هو السبيل الوحيد – أكرر الوحيد – الذي يؤدي إلى ما نتمنى رؤيته جميعا: دولتان تعيشان في سلام وأمن.

من الناحية الإيجابية، يمكننا أن نضرب مثالا على التعاون والتفاوض المناسبين، بالجهود التي أدت إلى إنشاء جمهورية جنوب السودان، التي هي أحدث عضو في الأمم المتحدة، والتي نرحب بها ترحيبا كبيرا.

نظرا لعضوية كولومبيا في مجلس الأمن، فقد أدرجت في جدول الأعمال الحالة في هايتي، وهي بلد عصفت به الظواهر الطبيعية ويعاني من الفقر غير المقبول. يتعين أن يظل الحل هناك أولوية بالنسبة لنا جميعا. سيكون السلام في هايتي ثمرة ليس عمليات حفظ السلام فحسب، ولكن أيضا تمكين الهايتيين أنفسهم من معالجة مشاكلهم وإيجاد الحلول، مع الدعم الدولي الكافي لتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية.

بحكم موقع كولومبيا كبلد لديه أكبر تنوع بيولوجي في الكيلومتر المربع الواحد، في العالم، مما يجعلها معرضة لخطر بالغ، فإنها ملتزمة باتخاذ التدابير التي تخفف من آثار تغير المناخ، وتمكننا من التكيف معها.

إننا نشارك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل حول التنمية المستدامة، مؤتمر ريو+٢٠، الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، مع اقتراح كنا بصدد وضعه، بالتشاور مع البلدان الأخرى. نعتقد بأن واحدة من النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو+٢٠، يجب أن تكون وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة على أساس جدول الأعمال الذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر الأول، وتجسيد الأهداف الإنمائية للألفية.

وضعت المبادئ التوجيهية في ريو في عام ١٩٩٢، وتم الاتفاق على خطة تنفيذ في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢. اليوم، وبعد مرور عشرين عاما، فإننا بحاجة إلى تحديد مجموعة من الأهداف التي تتيح لنا المجال لقياس الانجازات، وتحديد مواطن القصور وتحديد الفرص المتاحة للتقدم. ويتطلب الكوكب ومستقبله أن نعمل وفق أهداف ومؤشرات محددة للنتائج التي تكفل فعالية جهودنا.

قلت قبل عام، إنه بفضل التقدم في مجال الأمن الاقتصادي والاجتماعي وجدت كولومبيا نفسها على أعتاب فجر جديد. اليوم أستطيع أن أقول بواقعية وتفاؤل له ما يبرره بأن الخيوط الأولى لضوء هذا الفجر الجديد قد شرعت في بث الدفء فينا وإنارة طريقنا.

حكومتي هي حكومة وحدة وطنية، حيث التفّت الأحزاب السياسية الرئيسية حول الأهداف الأساسية للأمة. وقد أتاحت لنا هذه الوحدة وسيلة هامة للحوكمة ومكنتنا من أن تكون لدينا قوانين تاريخية وإصلاحات معتمدة في الكونغرس الكولومبي ستساعدنا على أن يكون لنا بلد أكثر أمانا وازدهارا، وأكثر عدلا ومساواة.

من بين المبادرات التي تمت الموافقة عليها، أود الإشارة إلى القانون المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي الذي يضمن أن تعمل الدولة والمجتمع على تقديم التعويضات وإعادة الأراضي المسروقة إلى مئات الآلاف من المزارعين المتضررين من أعمال العنف خلال العقود العديدة الماضية. نحن ندفع ديونا معنوية للضحايا. هذه هي المرة الأولى في تاريخ العالم، التي يحدث فيها هذا قبل نهاية النزاع الداخلي المسلح. لقد قررنا بأنه يجب ألا تضطر الحقيقة والعدالة والتعويضات إلى الانتظار.

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام بان كي – مون، قد انضم إلينا في بوغوتا في اليوم الذي صودق فيه على القانون. وشدد على التقدم الذي يمثله، وعرض تقديم مساعدة الأمم المتحدة في ضمان حسن تطبيقه.

كذلك بفضل الحوكمة بفعالية، التي تضمنها وحدتنا الوطنية، تمكنا من تحقيق توزيع أكثر عدالة لعائدات النفط والتعدين لضمان وصولها إلى السكان والمناطق الأكثر احتياجا.

وبالإضافة إلى ذلك، أدخلنا في دستورنا عنصر الاستدامة المالية، في هذا الوقت من التقلبات العالمية المالية والاقتصادية، وسنينا قانونا لضمان حفاظ الدولة على الانضباط في إدارتها للأموال العامة. وقد زادت هذه المبادرات المسؤولة ثقة المستثمرين، وكان لها أثر إيجابي على تقدير بلادنا للمخاطر المالية، وسوف تؤدي إلى مستقبل اقتصادي أكثر استقرارا، ونرى أنها ستمكننا من التركيز على الحد من البطالة والفقر، وهما أولويتان رئيسيتان لحكومة بلدي.

وقد اضطرت كولومبيا للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بمستوى لا مثيل له على الأرجح في أي بلد آخر في العالم. ومع أننا حققنا الكثير من النجاح في هذا المجال، فإن التحديات لا تزال كثيرة وكبيرة. ونحن ندرك كيف يستفيد الإرهابيون من الاتجار بالمخدرات. ولا شك في أن المخدرات والإرهاب يهددان الديمقراطية وسيادة القانون. وتواصل كولومبيا مكافحة هذه الآفات، لأنها تعني بالنسبة لنا مشكلة أمن قومي. ونحن نتعاون على نحو نشط في المنطقة، وسنواصل القيام بذلك، لأجل مكافحة الجريمة عبر الوطنية. ولن يسعنا تحقيق النجاح إلا إذا تعاونا وعملنا معا في هذا الكفاح، الذي يؤثر على جميع البلدان على حد سواء.

وقلت من على هذا المنبر، قبل عام (انظر A/65/PV.15) إنه ينبغي لنا أن ندعو العقد الذي كان في بدايته في ذلك الحين، عقد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأؤكد مجددا ذلك التنبؤ الآن. فمنطقتنا هي منطقة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وهي عازمة على المضي قدما على طريق سياساتها الاجتماعية. ولدينا القدرة والاستعداد معاً لتزويد العالم بحلول في مجالات البيئة والمياه والطاقة والغذاء والعمل. ولكن لا يمكن لمنطقتنا أن تنمو أو تتقدم بمعزل عن بقية بلدان العالم. ونحن نريد إحراز التقدم، يدا بيد مع العالم، وأن نقتسم مبادئ الاحترام والتسامح. ونرحب بالتقدم المحرز في تحقيق الازدهار أينما يحدث في العالم.

ولهذا السبب، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الدعوة إلى دول العالم والمنظمة التي تجمعنا هنا، لمواصلة العمل والاستفادة من الوسائل السلمية المتاحة لنا، لأجل تحقيق هدف جديد: تحويل الأزمات التي نشهدها اليوم إلى فرص من أجل غد أفضل. ويعتمد المستقبل علينا نحن، كما كان الحال دائما. ونستطيع بالعزم والقيادة الإيجابية، تحويل هذه العواصف إلى رياح مواتية للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد غودلك إبييل جوناثان، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة بجمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطحب فخامة السيد غودلك إبييل جوناثان، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غودلك إبييل جوناثان، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس جوناثان (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن حكومة وشعب نيجيريا، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ولا يساورني شك في أن أعمال الدورة ستصل إلى خاتمة ناجحة في ظل قيادته القديرة. كما أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به سلفه، معالي السيد جوزيف ديس، الذي أدار شؤون الدورة السادسة والخمسين بمهارة بارعة والتزام.

ولا بد لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بأحر التهاني إلى الأمين العام بان كي - مون على إعادة انتخابه عن جدارة، تكريما لقيادته ورؤيته. وهو يستحق تقديرنا للعمل الجيد الذي يضطلع به نيابة عنا.

وأرحب أيضا بأحدث عضو في المنظمة، جمهورية جنوب السودان. وأنا واثق من أن جنوب السودان سيجلب منظورا فريدا لعمل الأمم المتحدة، ويسهم في إثراء تجربتنا الجماعية.

وعلى الرغم من تفاؤلنا في بادئ الأمر، فإن عائد السلام الذي كنا نأمله في أعقاب نهاية الحرب الباردة، لا يزال بحاجة إلى أن يتحقق بعد. وعلى العكس من ذلك، فإن عالم القرن الحادي والعشرين الذي نعيش فيه، أصبح أقل استقراراً، أكثر من أي وقت مضى، ولا يمكن التنبؤ به، وأكثر خطورة، دون شك، ربما أكثر من أي وقت آخر في التاريخ. فالاستخدام المتزايد للإرهاب في مناطق مختلفة من العالم، باعتباره شكلا من أشكال العمل السياسي، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويجب علينا الفوز بالحرب على الإرهاب، لأنه ينتهك الحق الأساسي لجميع الشعوب في الحياة والعيش في أمان من الخوف.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، واجهنا في نيجيريا موجة من الهجمات الإرهابية في أجزاء من بلادنا. فمؤخرا، كان مبنى الأمم المتحدة في أبوجا، الذي يضم عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، هدفا لهجوم إرهابي بشع أسفر عن مقتل العديدين. وأود، نيابة عن حكومة وشعب نيجيريا، أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا، وإلى أسرة

الأمم المتحدة بكاملها لهذا الهجوم الوحشي الشنيع على أولئك الذين كرسوا حياتهم لمساعدة الآخرين. وإذ تحيي الولايات المتحدة وبقية دول العالم، الذكرى السنوية العاشرة لهجمات ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإنه يتم تذكيرنا بالبعد الدولي للإرهاب، وبضرورة الاستجابة العالمية المنسقة لمكافحة هذه الآفة.

وبالنسبة لنا في نيجيريا، فبدلاً من أن تخيفنا الأعمال الإرهابية، فهي تساعد على تعزيز عزمنا على وضع استراتيجيات وطنية مناسبة، والتعاون على نحو أوثق مع المجتمع الدولي في مكافحة هذا الخطر. وقد وقّعت، في إطار الجهود التي تبذلها نيجيريا في مكافحة الإرهاب، في الثالث من حزيران/يونيه، على مشروع قانون بشأن الإرهاب، وتعديل في نصوص قانون معنى بحظر غسل الأموال. ولا تمثل القوانين الجديدة مجرد مخطط لتدابير منع ومكافحة أعمال الإرهاب فحسب، بل هي تمنع تمويل الإرهاب، وغسل العائدات المتأتية من الجريمة. وسوف تواصل نيجيريا العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في هذه المعركة العالمية.

تحقيقا لهذه الغاية، تعمل نيجيريا بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن الهيئات الدولية المعنية، والدول الصديقة، من أجل شحذ آليات استجابتنا. وفي هذا الصدد، ستطلق فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أول مشروع لها في أبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف منع الصراع والتصدي لنداء الإرهاب الموجه إلى الشباب، عبر التثقيف والحوار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نيجيريا عضو في هيئة عالمية جديدة، هي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، التي أطلقت من أجل تعزيز وتوحيد جهودنا معا لمكافحة هذه الآفة، بجميع عواقبها. ونتعهد بمواصلة العمل مع جميع الجهات المعنية، ونحن نعمل على توسيع وتكثيف شراكاتنا.

عندما وقفت أمام الجمعية العامة في العام الماضي، قدمت تعهداً رسمياً بأن تجري نيجيريا انتخابات حرة وذات مصداقية في الربع الثاني من هذا العام. ويسرني أن أعلن أننا أجرينا بالفعل في شهر نيسان/أبريل الماضي، ما نظر إليه على أنه انتخابات عامة تتسم بالمصداقية والشفافية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمم المتحدة وسائر المنظمات والدول والأفراد الذين ساعدونا في تحقيق هذا الانجاز. وقد طوينا صفحة الانتخابات وراءنا الآن، وتمضي الحكومة التي أرأسها على ما يرام في طريقها نحو تنفيذ برامج التحول الذي نصبو إليه، وهي خطة استراتيجية تهدف إلى إيصال ثمار الديمقراطية للمواطنين، وتهيئة بلادنا لمواجهة تحديات المستقبل. وفي الواقع، فإن هناك شعورا متجددا بالتفاؤل والثقة بالنفس في قدرتنا على إعادة تأسيس نيجيريا جديدة، على مبادئ الحريات الشخصية والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، في جميع أنحاء بلدي.

وأود أن أؤيد موضوع النقاش لهذا العام، إشراك دور الوساطة في عملية الحل السلمي للصراعات في العالم. وتذكر الجمعية أن نيجيريا كانت في طليعة حملة الترويج لهذه الفكرة، عندما اعتمد بلدي استخدام الدبلوماسية الوقائية لتسوية النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وذلك أثناء توليه لرئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٠. وهذا الموضوع مناسب، ولا يمكن أن يكون قد جاء في وقت أفضل من الوقت الحالي، الذي تستهلك فيه النزاعات المسلحة على نحو متزايد، الجزء الأكبر من وقت الأمم المتحدة ومواردها.

ولفترة طويلة جدا، لم يول المجتمع الدولي إلا النزر القليل من الاهتمام بالوساطة والدبلوماسية الوقائية، بينما أنفق الكثير جداً من الجهد والموارد على الجوانب العسكرية للسلام والأمن. ومع ذلك، فإن من شأن التدابير المعنية بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الحوار

والوساطة، أن تكون أكثر فعالية، كونها وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

وأرى أن تشجيع السلام، وتحقيق أهداف الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، يتطلبان التعرف المبكر على حالات الصراع، والتدخل المناسب فيها، من أجل بناء الثقة والطمأنينة، ومنع اندلاع أعمال العنف بين الأطراف المتنازعة. ومن رأيي أن يكون هدفنا دائما، تقديم البديل السلمي بوصفه أقل تكلفة وفعالية لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية. ويمكن أن تكون الديمقراطية والحكم الرشيد، بالإضافة إلى أدوات الدبلوماسية الوقائية التقليدية الأخرى، أدوات ذات أهمية خاصة في بناء مجتمع عادل ومنصف وشامل. ونستطيع، عبر التركيز على الوساطة بوصفها أداة لمنع الصراعات، معالجة المسببات الحقيقية للصراع، التي بدونها لا نستطيع التوصل إلى حلول مستدامة.

ومع ذلك، وكي ينتقل العالم من ثقافة الاستجابة في مرحلة ما بعد الصراع، إلى ثقافة منع نشوبه، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي حشد الإرادة السياسية لتعزيز الدبلوماسية الوقائية، وبخاصة عن طريق الوساطة. وهذا يستتبع بالضرورة، تكريس المزيد من الموارد البشرية والمالية للمؤسسات والآليات الموجودة بالفعل، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، لمنع الصراعات وحلها.

ولكي نمضي قدماً، أود أن أقترح إنشاء لجنة للوساطة في حالات الصراعات، في إطار مكتب الأمين العام، ودونما تعارض مع لجنة الوساطة، على أن تناط بها، من بين أمور أخرى، المسؤولية عن جمع المعلومات عن حالات الصراع في كافة أنحاء العالم، ومعرفة الأشخاص المتورطين فيها، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للشروع في حلها. وتضطلع اللجنة أيضا بوضع قواعد التعامل مع هذه الصراعات، بما في ذلك الجزاءات التي ستطبق على أولئك الذين ربما يعرقلون الجهود الرامية إلى حل الصراعات سلميا.

وبطبيعة الحال، فإن هذا يوصلني إلى مسألة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن كان لفكرة حل النزاعات عن طريق الوساطة أن تنجح، فلا بد من أن تعالج مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولاً. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثير للقلق بشكل خاص، نظرا لسهولة الحصول عليها، وتوفرها للأشخاص والجماعات غير المصرح لها، والتي استخدمت هذه الأسلحة بدورها، لخلق عدم الاستقرار وانعدام الأمن في معظم بلدان العالم النامي. والأسوأ من ذلك، فقد ثبت انتشار هذه الأسلحة وسهولة استخدامها من قبل الإرهابيين.

وهذا ما يفسر التزامنا وانشغالنا بالوصول إلى معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، قادرة على التصدي بقوة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي كما نعلم جميعا، هي من بين الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والصراعات في أفريقيا. وقد استرشدت نيجيريا بإدراكها لخطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها، في تقديمها لمشروع القرار ٨٩/٦١ لعام ٢٠٠٦، الذي كان الهدف الرئيسي منه، توفير صك دولي ملزم قانونا بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية. وسوف نواصل دعم كل المبادرات الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة في عام ٢٠١٢. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا المسعى.

ويستدعي تزايد معدل جرائم القرصنة وغيرها من الجرائم البحرية الأخرى، مع ما يصاحبها من آثار مدمرة على الأمن والتجارة والأنشطة الاقتصادية في خليج غينيا، وغيره من المواقع، التوصل إلى نهج منسق، على الصعيدين

الإقليمي والدولي للاستجابة له. وأود أن أعرب في هذا الصدد، عن تأييدنا لاقتراح الأمين العام بشأن نشر بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة لدراسة الحالة في خليج غينيا، واستكشاف الخيارات الممكنة لدعم وعمل الأمم المتحدة في هذا المجال. ونتوقع أن تكون النتيجة الإيجابية لمثل هذه الاستراتيجية، مفيدة ليس لمنطقتنا دون الإقليمية فحسب، بل هي مفيدة للمجتمع الدولي، على نطاق أوسع كذلك. وقد بدأت التشاور بالفعل مع القادة الآخرين في منطقتنا دون الإقليمية، من أجل تعزيز هذه المبادرة.

وتستحق استراتيجية الأمم المتحدة المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخصوصاً، عبر إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الثناء والدعم. ويعكس دعم نيجيريا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي قدمنا لها مساهمات كبيرة، رغبتنا في تسخير إمكانات المرأة لمهام بناء الأمة.

وتؤكد خطة عملنا الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بقوة على المشاركة الفعالة للمرأة في السياسة، وتمثيلها بطريقة ملائمة في المناصب العامة. وأنا فخور فعلا بأن أعلن للجمعية أن أكثر من ٣٠ في المائة من مجلس وزراء بلدي من النساء. وأود أيضا أن أشيد بالمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على النجاح الذي حققه في تدشين ذلك الكيان. وللهيئة أن تطمئن إلى دعم نيجيريا القوي لها.

وفي هذا العام، كانت الوقاية من الأمراض غير المعدية إحدى المسائل التي تقررت مناقشتها في اجتماع رفيع المستوى. وقبل ثلاثة أشهر فحسب، حضرت الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز، وتعهدت فيه بالتزام نيجيريا بتوفير الرعاية الصحية، لأن ذلك جزءاً من جدول أعمالنا الوطني المتعلق بتنمية رأس المال البشري. وتكثف حكومة بلدي الجهود الهادفة إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، عبر تخصيص موارد كبيرة للرعاية الصحية الأولية. ونتطلع إلى تحقيق نتائج مثمرة في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

وأرحب في السياق نفسه، بالمناقشات التي جرت في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصحر وتدهور الأراضي، لأن هذه المسائل لا تزال تشكل تحديات لجهود التنمية التي نبذلها. ولهذا السبب تؤيد نيجيريا بقوة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الاستراتيجيات وأفضل الممارسات المتعلقة بمواجهة هذا التحدي.

وإثباتاً من نيجيريا لالتزامنا بحقوق الإنسان، فقد صادقت مؤخرا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وانضمت إلى أربعة من الصكوك الدولية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وفضلا عن ذلك، اعتمدت حكومتي في هذا العام القانون المعدل للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون المعدل لمجلس المساعدة القانونية وقانون حرية المعلومات. وستواصل نيجيريا إيلاء الأولوية القصوى لقضايا حقوق الإنسان لأنها تتعلق بشكل مباشر بكرامة الجنس البشري وحقوقه غير القابلة للتصرف.

إننا في غرب أفريقيا نمر بموسم مثير من النهضة الديمقراطية. فقبل نهاية عام ٢٠١١، ستكون الانتخابات قد أجريت في ستة من بلدان غرب أفريقيا. وستضع تلك الانتخابات البلدان المعنية على مسار الاستقرار السياسي والتقدم والحكم الرشيد والتنمية المستدامة، والتي بدأنا نلمس

بعض ثمارها. وما كنا لنتمكن من تحقيق ما حققناه من تقدم دون دعم الأمم المتحدة.

وحل الصراع في كوت ديفوار مثال على ذلك. وأنا أعتبر تنصيب الرئيس واتارا نجاحا ليس لكوت ديفوار فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي الذي تكلم بصوت واحد وعمل بصورة متضافرة لدعم الشعب الإيفواري. ويجب أن ينظر الجميع إلى انتهاء هذه الأزمة باعتباره بداية مسيرتنا نحو توطيد ثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا. وبعد طي صفحة هذه الأزمة، يجب على المجتمع الدولي الآن أن يقدم مساعدة قوية للبلد فيما يشرع في مهام التعمير بعد انتهاء الصراع وتحقيق المصالحة الوطنية.

بدأ النضال من أجل الحكم الذاتي وحكم الأغلبية في أفريقيا في الأربعينيات من القرن الماضي؛ وبحلول عام ١٩٥٧، كانت غانا قد حصلت على استقلالها. واليوم، فإن جميع الدول الأفريقية حصلت على حق تقرير المصير ونالت حكم الأغلبية. وهذه ليست إنجازات بالصغيرة. ولكن لا يزال أمامنا عمل كثير يتعين القيام به. ويتعلق قدر كبير من العمل الذي لا يزال ينتظرنا ببناء دول قادرة تملك مقومات البقاء في أفريقيا استنادا إلى مبادئ المشاركة الشعبية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهو ما تعهدنا بالقيام به في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وتعتقد نيجيريا أن هذه القيم يجب أن تظل في صلب الحكم في أفريقيا إذا كان لنا بأي حال من الأحوال أن نحقق أهداف الاستقرار والأمن والتنمية.

بينما تقترب فترة عضوية نيجيريا في مجلس الأمن من نهايتها، أود أن أعرب عن تقدير بلدي العميق لإتاحة الفرصة له للخدمة في هذا الجهاز الهام. وفي أثناء فترة رئاستنا، امتلك المجلس الشجاعة اللازمة للتوصل إلى قرارات صعبة كثيرة أدت إلى تطورات إيجابية في جميع أنحاء العالم. ونحن فخورون بارتباطنا بتلك القرارات. وأود أن أحث المجلس على مواصلة عمله الهام في صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من النجاحات الكثيرة للمجلس، نعتقد أن هذا الجهاز الهام سيستفيد من وجهات النظر القوية والجديدة التي لا يمكن أن يوفرها إلا إصلاح المجلس لكي يستوعب الحقائق السياسية العالمية المتغيرة. وأحث رئيس الجمعية العامة على وضع معايير واضحة لإصلاح مجلس الأمن بما يتماشى مع مطلب غالبية دول العالم. وإصلاح مجلس الأمن هو السبيل الوحيد لإثبات أن لجميع الدول حصة متساوية في الأمم المتحدة. ونيجيريا تتطلع إلى آفاق الحصول على عضوية مجلس الأمن بعد إصلاحه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غودلك جوناثان ايبيل، الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ السفير النصر على تولي رئاسة الجمعية العامة.

تتزامن الذكرى السنوية العشرون لاستعادة استقلال إستونيا في هذا العام، وهذا ليس بغريب، مع مرور ٢٠ عاما على انضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة ومشاركتنا في الجمعية العامة. وفي ضوء الحالة التي كنا عليها آنذاك في عام ١٩٩١ – بلد فقير تحاصره المشاكل عانى أذى وحشيا على مدار نصف قرن جراء بلطجة السوفياتيين ثم النازيين ثم الاحتلال السوفياتي مرة أخرى – فإن تحولنا في جيل واحد إلى ديمقراطية أوروبية حديثة ومتقدمة تكنولوجيا لهو شهادة على ما يمكن أن يفعله شعب ملتزم. كما أنه تحد لمن يجدون أعذارا لعدم تطبيق الديمقراطية وعدم القضاء على الفساد وللاستمرار في التعامل مع مواطنيهم بوحشية.

واليوم، وبعد مرور ٢٠ عاما على الانقلاب الفاشل وما تلاه من تداعي ذلك الصرح الصدئ للشمولية، الاتحاد السوفياتي، فإننا نتنسم مرة أخرى أمل الحرية والديمقراطية – ولكن هذه المرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد وحد الناس صفوفهم مرة أخرى وقالوا، ''كفى'' – كفى للأكاذيب والفساد ولزيارات الثالثة صباحا من قبل بلطجية الشرطة السرية المأجورين والحمقى. إن الناس يريدون أن يكون بوسعهم التعبير عن آرائهم وإدارة شؤون حياتهم، متحررين من التحرش أو ما هو أسوأ من قبل السلطات. باختصار، الناس يريدون الديمقراطية. وهم يريدون أيضا أسس الديمقراطية: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية التعبير وحرية الاجتماع.

وبينما تُفعم هذه الآمال قلوب عدد كبير جدا من البشر في هذا العام الذي يحفل بخلاف ذلك بالأخبار المحزنة وغير السارة، ترحب إستونيا، بل أنها تشجع تشجيعا قلبيا، الأمم المتحدة على المضي قدما في تنفيذ قرار الأمين العام بان كي – مون بالتركيز خلال فترة ولايته الثانية على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وترحب إستونيا بهذا القرار لأنه، وبصراحة، لم تقترب نتائج الحركات المطالبة بالديمقراطية التي اندلعت قبل جيل حتى مما كنا نأمل فيه آنذاك. فمعظم الناس الذين كانوا يعيشون في ظل حكم غير ديمقراطي قبل عقدين ما زالوا كذلك اليوم. ومن بين ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفياتي آنذاك، فإن دول إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وحدها هي التي حصلت على لقب دول ''حرة'' في تقرير الأداء السنوي الصادر عن منظمة فريدوم هاوس بشأن سيادة القانون واحترام الحريات الأساسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعليه، فإنني أقدم نتيجة سيئة.

وبالتأكيد فإن هناك اختلافا بين كل بلد وكل حالة. ولا توجد كتب قواعد يمكن أن تدلنا على كيفية إنجاح الديمقراطية أو كيفية بناء مجتمع مزدهر. غير أن ثمة مبادئ ودروس أساسية قليلة تنطبق على جميع الدول والتجارب والثقافات. فإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، وهو رغم كل شيء وثيقة يتوجب على جميع الموجودين هنا الالتزام بها، يستند إلى فرضية وجود حقائق مشتركة يؤمن بها الجميع.

وكما قلت، فإن الديمقراطية لا تعني فحسب التصويت وإجراء انتخابات حرة ونزيهة على الرغم من أهميتهما الحيوية لأي مجتمع حر وديمقراطي. فاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يشكلان أحجار الزاوية للمجتمع المفتوح. وإذا لم يكن بوسع المرء التعبير عن آرائه أو ضمان الحصول على محاكمة عادلة في حالة القبض عليه، فإن قدرته على الذهاب إلى مركز الاقتراع ستكون بلا أهمية تذكر. والحقوق والحريات ملك للجميع بلا استثناء. وهي ليست حكرا على قلة مختارة تملك المال أو السلاح أو القوة.

وترى إستونيا أن من المهم للغاية أن الثورات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط كانت ردود فعل شعبية على انتهاكات متواصلة لحقوق الإنسان والفساد والظلم. والثورات تؤكد تطلع البشر عالميا إلى نيل حقوق الإنسان.

وهي تظهر مرة أخرى أن الناس، مثلما هو الحال عبر التاريخ، يريدون التحرر من الخوف والقمع. لاحظوا أنني قلت الناس وليس ”الرجال“. فقبل نحو ٢ ٥٠٠ سنة، قال أرسطو: ”عندما تكون حالة المرأة سيئة، فإن قرابة نصف الحياة البشرية يفسد“. وهذه المقولة لا تزال صحيحة اليوم وبنفس الدرجة وستظل كذلك. والثورات الحالية لم تكن لتندلع ولا يمكن أن تنجح دون مشاركة النساء.

وتلاحظ إستونيا، بشعور عميق بالقلق، أنه بينما يتم الترحيب بمشاركة المرأة في الاحتجاج ضد الأنظمة الفاسدة، فإن مشاركتها في العملية السياسية ليست دائما موضع ترحيب. ومن ثم، تعلق إستونيا آمالا كبيرة على الكيان الجنساني الجديد التابع للأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وستواصل الإصرار على قيام الأمم المتحدة بأسرها بدورها عالميا بالدفاع عن حقوق المرأة. كما نتوقع أن تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور نشط في المساعدة على ترجمة المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن إلى واقع.

ما برحت إستونيا تحمي وتعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الداخل والخارج منذ نشأتنا باعتبارنا دولة حرة. وترشحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان هو نتيجة منطقية لعملنا، ولكنه ليس بالتأكيد تتويجا له فيما نواصل الوفاء بالتزاماتنا الوطنية والدولية.

إن الأحداث الجارية تؤكد مرة أخرى ضرورة أن نركز على حماية المدنيين من الفظائع. وحتى في الجزء الديمقراطي من قارتي، فإن المشروع السياسي الذي نسميه اليوم الاتحاد الأوروبي كان رد فعل على أعمال قتل جماعية وحروب. وتاريخ أوروبا في حد ذاته يحفزنا على اتخاذ خطوات وقائية لتفادي تكرار هذه الجرائم بأي شكل. ومن ثم، فإن من المهم بشكل حيوي أن نضع ممارسات مشتركة وأن نطور القدرة على تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية. إن حماية المدنيين من الفظائع، زملائي الأعزاء، لا تعني الحماية فحسب. بل إنها تعني أيضا تقديم مرتكبي الجرائم والفظائع بحق المدنيين إلى العدالة.

والقانون الدولي، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية، وأن يكون مفهوما أن العدل سيُقام مهما طال الزمن هما الأداتان اللتان بحوزتنا لمنع وقوع أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان. وسيادة القانون واحترام القانون الدولي هما اللذان سيساعدان المجتمعات المخربة والتي تعرضت للعقاب دون وجه حق على استعادة كرامتها وإعادة بناء مجتمعاتها المحلية. والجهود المشتركة للمجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف فيها لا تزال أولوية بالنسبة لبلدي.

وبينما نركز على المسائل ذات الصلة بالحاضر، يجب ألا نتحاشى التصدي لقضايا الماضي القريب التي لم تُحل. وأفغانستان واحدة من هذه القضايا. وتحقيق الأمن الدائم هناك لا يزال هدفا رئيسيا لإستونيا. ولبلوغ ذلك الهدف، يجب أن نركز على مساعدة الجهود الأفغانية الرامية إلى الاستمرار في تطوير الحكم الرشيد وسيادة القانون. وإلى جانب حقوق الإنسان، فإن هذين العنصرين هما من العناصر الحاسمة لإقامة مجتمع مستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل إستونيا دعم فرص حصول الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال، على الرعاية الصحية والتعليم من خلال مشاريعها للتعاون الإنمائي.

وجورجيا بلد آخر ما زال بحاجة إلى الاهتمام. فقد انتهت حرب عام ٢٠٠٨ بانتهاك السلامة الإقليمية لجورجيا، وهو انتهاك جوهري للقانون الدولي، لم يُحل حتى يومنا هذا. ومن الضروري أن يلتزم جميع أعضاء المجتمع الدولي بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وليس الدول الصغيرة فحسب التي لا يوجد أمامها من سبيل آخر. وفضلا

عن ذلك، ينبغي لنا مواصلة دعم محادثات جنيف. ومشاركة الأمم المتحدة لها أهمية قصوى ولا بد أن تستمر في المستقبل.

وهنا اليوم في الأمم المتحدة، فإن اهتمامنا يتركز أيضا على إسرائيل وفلسطين. ولا بد أن يراعي الحل القائم على وجود دولتين الشواغل المشروعة للجانبين في ما يتعلق برفاههما وسلامتهما وازدهارهما.

ويتمثل موضوع آخر يرتبط بالأمن وحقوق الإنسان في الإنترنت، ولا سيما في هذه الأيام، في وقت تقوم فيه الشبكة بهذا الدور الهام في تحقيق الديمقراطية بتمكين المناقشة السياسية وتعبئة الحركات الشعبية. فلقد نمت الإنترنت بما يتجاوز جميع التوقعات منذ بدء استخدامها بشكل منتظم قبل حوالي ٢٠ عاما. وطابعها العالمي العابر للحدود بحكم الواقع يسمح للمستخدمين في جميع أنحاء العالم بالوصول إلى المعلومات والأفكار والاتصال مع بعضهم بعضا والتعلم. وإستونيا تعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للدول ضمان أن يكون بوسع مواطنيها التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين وأن يكون بوسعهم الدخول على شبكة الإنترنت. وفي الواقع، تعتقد إستونيا أن الوصول غير المقيد إلى الإنترنت حق من حقوق الإنسان في عصر التكنولوجيا هذا.

ومما أسهم في نجاح إستونيا وجود حكومة وإدارة تتوخيان الشفافية وبيئة اقتصادية حرة ونظام تعليمي قوي. وتطور إستونيا على مدار العشرين عاما الماضية دليل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون للنجاح لجميع الدول. ونحن على أتم الاستعداد للاستمرار في تبادل خبراتنا مع البلدان الأخرى، ولا سيما في مجال زيادة الشفافية والانفتاح في الحكومة.

غير أن للإنترنت مخاطر كبيرة أيضا. فمن الأخطار الجديدة التي نواجهها التهديدات والهجمات الحاسوبية التي تسبب خللا متزايدا والتي يمكن أن تلحق ضررا خطيرا بمجتمعات بأكملها، بل وربما تلحق الضرر بعدد لا حصر له من الأفراد. وقد خلقت الهجمات الحاسوبية الواسعة النطاق التي تعرضت لها إستونيا في عام ٢٠٠٧ وعيا جديدا بين أبناء شعبنا. غير أن الخطوات التي اتخذتها إستونيا في سبيل زيادة أمان الإنترنت لا تقيد حريات شعبنا. بل أن التقييم العالمي للحرية على الإنترنت لعام ٢٠١١ الصادر عن منظمة فريدوم هاوس صنف إستونيا باعتبارها أكثر الدول حرية في العالم، وهو ما يدل على إمكانية تحقيق التوازن السليم بين الحقوق والأمن دون الإخلال بأي منهما.

كما أننا نتحمل مسؤولية عن البيئة التي نعيش فيها. ولم يكن من قبيل المصادفة أن ترافقت حركات بيئية مع الثورات الديمقراطية في وسط وشرق أوروبا، بل وأفضت إليها في كثير من الأحيان. فقد كان المواطنون قد سئموا من سوء استخدام النظام الشمولي للطبيعة وعدم اكتراثه بالبشر. وبتجاهل الدولة الشمولية لصحة مواطنيها والبيئة المحيطة بهم، فإنها قد كشفت حقيقة نفسها، باعتبارها طغمة لا تخدم سوى مصلحتها الذاتية ومصممة دون اكتراث على الاحتفاظ بسلطتها، أيا كان الثمن الذي سيدفعه شعبها وأيا كان الألم والمعاناة المترتبان على ذلك.

واليوم، فإننا نواجه تحديا عالميا. وهو تغير المناخ. وينص مفهوم الأمن القومي لإستونيا لعام ٢٠١٠ على أن تغير المناخ هو أيضا مسألة أمنية يمكن أن تكون لها آثار تزعزع الاستقرار. وقررت إستونيا بالفعل المساهمة في التمويل السريع المسار للجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. ونعتقد أن التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر يتطلبان إتباع نهج عالمي، وهو ما تجسده التحضيرات الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في العام المقبل.

ومن بين الآثار الواضحة بالفعل لتغير المناخ زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المياه النظيفة والغذاء.

وستواصل إستونيا زيادة مساهمتها في المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة.

وبينما تتزايد الاحتياجات الإنسانية للعالم، يتعين علينا زيادة التنسيق والتدقيق الصارم للاحتياجات الحقيقية لمتلقي المعونات. ونحن، بصفتنا حكومات مانحة، مساءلون مرتين، أولا أمام من هم بحاجة إلى المساعدة؛ ولكننا مساءلون أيضا أمام دافعي الضرائب في دولنا عن الاستخدام الفعال لكل سنت من اليورو. وإذا ما اعتقد دافعو الضرائب لدينا أن الحكومة تنفق أموال الضرائب على نحو غير حكيم أو غير فعال، فإنهم سينتخبون حكومة تعير اهتماما أقل لنفقات المساعدة الخارجية. وفي هذه الأيام التي تزداد فيها الصعوبات المالية في البلدان المانحة ذاتها زيادة مطردة، فإن هذه ملاحظة ينبغي عدم تجاهلها.

في المرات العديدة التي خاطبت فيها الجمعية العامة، تناولت طابع الأمم المتحدة وضرورة الإصلاح. فالأمم المتحدة بحاجة إلى التغيير فيما يتغير العالم من حولنا. والاتساق على نطاق المنظومة وتوحيد الأداء وتنشيط الجمعية العامة هي خطوات في الاتجاه الصحيح.

ونرحب بهذه التغييرات، غير أن إستونيا تأمل صادقة في الوقت ذاته أن تسود نفس الروح في عملية إصلاح مجلس الأمن. وإذا لم يتم منح الدول صوتا عادلا ومنصفا، يتناسب ويتلاءم مع دورها في العالم اليوم وليس في عالم سنة ١٩٤٥، فإننا سنرى انخفاضا مطردا في مصداقية المنظمة. وأنا اقترح اعتماد أسلوب جديد يقوم على الانفتاح لتقبل التطورات الجديدة لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة بأسرها من تحسين أدائها على صعيد القضايا الهامة بلا شك التي تدخل في نطاق مسؤوليتها.

وختاما، أود أن أقول إن التاريخ لم ينته قبل ٢٠ عاما بظهور دول ديمقراطية مجددا في وسط وشرق أوروبا. كما لن ينتهي التاريخ بالربيع العربي. فالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة تتطلب جميعا دعما وحماية مستمرين ومتماسكين.

والعالم يواجه تحديات جديدة وقديمة. ونحن نواجهها يوميا. واليوم وبينما نحي ذكرى ضحايا هجوم ١١ أيلول/سبتمبر التي وقعت قبل ١٠ سنوات في نيويورك، ندرك إلى أي مدى تغير العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٦٦ عاما. ويجب علينا التصدي لهذه التحديات الجديدة والعمل بشأنها. إننا، نحن الأمم المتحدة، الذي يتعين علينا مسايرة التغيرات والتطورات في العالم الذي نعيش فيه لحماية وتعزيز القيم العالمية في جميع أنحاء المعمورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيدة ميشلين كالمي – ري، رئيسة الاتحاد السويسري

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب رئيسة الاتحاد السويسري.

اصطحبت السيدة ميشلين كالمي – ري، رئيسة الاتحاد السويسري إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ميشلين كالمي – ري، رئيسة الاتحاد السويسري، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة كالمي – ري (تكلمت بالفرنسية): كيف يمكننا صياغة سياسة إنمائية تعود بالنفع على الجميع؟ فنصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سويسرا يفوق نظيره في بلد مثل موزامبيق بـ ١٣٠ مرة. لماذا لا تستفيد أفقر البلدان سوى أقل القليل من العولمة وما الذي يمكننا عمله لتغيير ذلك؟ إن ربع سكان العالم يستهلكون ثلاثة أرباع المواد الخام المتاحة. كيف يمكننا ضمان حصول قرابة سبعة بلايين فرد على ما يكفيهم من المياه والغذاء والطاقة بأسعار في المتناول؟ وما الذي حدث للإنصاف والعدالة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين؟

علينا جميعا أن نعثر معا على إجابات لهذه الأسئلة. وسيتطلب ذلك منا أن يكون لدينا إحساس بالمسؤولية وأن نكون مستعدين للتدبر معا بشأن القواعد والقيم والأولويات.

إن الأمم المتحدة لديها، أكثر من أي منظمة دولية أخرى، الإمكانات والشروط اللازمة لدعم الدول في هذه الجهود. فالأمم المتحدة قد تطورت، منذ إنشائها، لتصبح شبكة مؤسسية كثيفة. والحكومة الدولية لا تزال مجزأة ومفتقرة إلى الكفاءة. ويتعين تعزيز هياكل الحوكمة إذا ما أردت الأمم المتحدة النجاح باعتبارها القوة المحركة باتجاه التنمية المستدامة.

وذكرتنا الأحداث التي شهدها العالم العربي بأن الديمقراطية والتنمية المستدامة متلازمتان. حقا، لقد كان انعدام الحرية السياسية، مقترنا بالظلم وانعدام الفرص الاقتصادية، هو الذي أطلق التغييرات الجوهرية التي فاجأتنا جميعا بشدة. ودول كثيرة تواجه تغييرات صعبة اليوم والحقيقة هي أن العلاقات بين الدول وبين المنطقة وبقية العالم يتعين أن تُبنى على مبادئ جديدة. وهذا تحد للبلدان نفسها وللجماعات الاجتماعية الجديدة التي تقود التغيير: الشباب والنساء والطبقات الوسطى الناشئة والمجتمع المدني بأسره.

ولكنه تحد أيضا لبلدان وحكومات المنطقة، وكذلك لنا جميعا باعتبارنا أعضاء في الأمم المتحدة.

ويجب علينا ألا ندخر وسعا لضمان سرعة توفير المعونة بفعالية لضحايا الاضطرابات وأعمال العنف. ولا بد من أن نكفل تعزيز الأمن وسيادة القانون. ويجب علينا الإسهام في الحوار السياسي الشامل لتشجيع المصالحة الوطنية والجهود المشروعة لوضع دساتير جديدة. ويجب علينا بسط سلطة مؤسسات الدولة واستعادة الخدمات العامة. ولا بد لنا من أن نساعد على حماية حقوق الإنسان للجميع ودعم العدالة الانتقالية. كما يجب علينا دعم اتخاذ تدابير فورية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ولن يتسنى تهيئة ظروف مواتية بقدر أكبر للتنمية المستدامة إلا من خلال برنامج واسع النطاق كهذا، يدعمه المجتمع الدولي على أن يكون كل عضو فيه مستعدا للإسهام على نحو بناء.

وأشير، مع الأسف، إلى أن روح التفاؤل التي بعثها الربيع العربي لم تبث حياة جديدة في عملية سلام الشرق الأوسط. ونتذكر جيدا كلمات الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة قبل عام، وهي كلمات شجعتنا على أن نأمل في حدوث تغيير. ولبضع دقائق، فكرنا معا في

> ”تلك الفتاة الصغيرة في غزة التي لا تريد سقفاً لأحلامها، أو في ذلك الصبي في سيدروت الذي يريد أن ينام بدون أن يطارده كابوس نيران الصواريخ“ (A/65/PV.11، ص ١٧).

وكان الأمل يحدونا في أن نتمكن، معا بالاشتراك مع فلسطين وإسرائيل، من النجاح في التوصل إلى اتفاق يتيح لنا الترحيب بعضو جديد في الأمم المتحدة، دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

ومن المحزن أننا نلاحظ عوضا عن ذلك أن العام المنقضي كان عام جمود لم يشهد تقدما ولكن ركودا،

بل وحتى تشديدا للمواقف. وعلى مدار أكثر من ٦٠ عاما، أخفق المجتمع الدولي في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وحلت ما تسمى بعملية السلام محل السلام. ومن أجل إعادة السلام إلى صدارة مسرح الأحداث، حاولت شخصيات ذات نفوذ من الجانبين تنفيذ رؤية ملموسة ودائمة. وقدمنا لهم الدعم ويسرنا التوصل إلى اتفاق نموذجي. ومبادرة جنيف هي اليوم اقتراح موحد ومفصل يتماشى مع المعايير المقبولة دوليا، بما في ذلك مبادرة السلام العربية. وهي لا تزال تحت تصرف صانعي القرار، وكذلك للشعوب التي من حقها المطالبة بالسلام.

كان الهدف من تأسيس الأمم المتحدة، منع نشوب الحروب في المستقبل. يظل ذلك الهدف، اليوم، من بين أنبل أهداف هذه المنظمة. وقد أظهر العقدان الماضيان بأن للمجتمع الدولي كل المصلحة في إيجاد سبل لتعزيز جهوده في مجال الوساطة. في الواقع، يكمن التوصل إلى حل دائم لمعظم الصراعات، في التفاوض بدلا من الانتصار العسكري.

يؤدي مجلس الأمن دورا مهما في منع نشوب الصراعات. سترحب سويسرا بالتزام أقوى وأطول أمدا من جانب مجلس الأمن بالدبلوماسية الوقائية. إذا ما أريد لمجلس الأمن تقديم إسهام قيم في مجالي السلام والأمن، فيتعين عليه التكيف مع الواقع الجديد وعكس موازين القوى السياسية الجديدة للقرن الحادي والعشرين. وأود أيضا أن يكون أكثر شفافية وانفتاحا وأن يفي بواجبه المتمثل في أن يظل خاضعا للمسائلة أمام الدول الأعضاء.

في نهاية المطاف، لقرارات مجلس الأمن تأثير مباشر على جميع الدول بطرق ملزمة قانونا. لهذا السبب تدعو سويسرا، جنبا إلى جنب مع شركائها في مجموعة ما يسمى الخمسة الصغار، إلى تحسين أساليب عمل المجلس. مقترحات الدول الخمس الصغيرة عملية وملموسة. ويمكن تنفيذها فورا ودون أي حاجة إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

مع ذلك، لن يجري تعزيز الأمم المتحدة حقا، إلا عندما تقوم البلدان المحقة في إصرارها على الحصول على قدر أكبر من المشاركة، بإبداء استعدادها أيضا لتقبل المزيد من المسؤولية عن الأداء السليم للمنظمة وحالتها المالية.

الأمم المتحدة فريدة في كونها المنظمة الوحيدة التي توفر لجميع بلدان العالم الفرصة للتجمع معا لمواجهة مجموعة كاملة من التحديات الدولية للسلام والأمن، بدءا من حماية حقوق الإنسان وإلى التنمية المستدامة. سويسرا مستعدة للمساهمة، ونحن نتطلع إلى العمل مع الرئيس الجديد للجمعية العامة، السيد ناصر عبد العزيز النَصر، الذي أهنئه على انتخابه، وأعرب عن الدعم الكامل من بلدي خلال هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ميشلين كالمي – ري، رئيسة الاتحاد السويسري إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٥.